بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
5 كانون الثاني 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعاً في مطلع السنة الجديدة، خصّصته لمراجعة الخطوط الأساسية لعملها خلال السنة الماضية، في إطار المَهَمّات الموكلة إليها. كما وناقش المجتمعون التوجهات المتعلقة بالفترة المقبلة، في ضوء الخيارات الوطنية الكبرى للتضامن الاستقلالي، وبالنظر إلى ما وصلت إليه الأزمة اللبنانية في الآونة الأخيرة. وبهذه المناسبة يتوجه المجتمعون إلى الرأي العام اللبناني بالبيان التالي:

أولاً: في مَخاض السنة الفائتة.

تمخّضت السنة الفائتة عن مراوحة الأزمة اللبنانية في طريق مسدود على صعيدين مترابطين:

أ. تعاظُم الخلاف الداخلي حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، التي أوكلت إليها هيئةُ الحوار الوطني وغالبيةُ الرأي العام اللبناني، بالإضافة إلى الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن الدولي، مَهَمّةَ كشف الحقيقة وإنفاذِ حكم العدالة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والجرائم الأخرى ذات الصلة.

بلغ الخلافُ حداً أقلق الناس جميعاً، على اختلاف ميولهم، بلجوء فريق 8 آذار إلى التهديد بدفع البلاد نحو فتنة أهلية إذا لم يتراجع اللبنانيون، شعباً ودولة، عن مطلب الحقيقة والعدالة. وقد فعل هذا الفريق ما فعل بعد تنكُّره الصريح للإجماع المشار إليه بخصوص المحكمة الدولية، واستقوائه بسلاح حزب الله.

ب. وشهدت السنة الفائتة استمرار تعثُّر الحكم، رغم اتفاق الدوحة وحكومة الائتلاف السياسي التي قيل عنها، تجاوزاً، حكومةُ الوحدة الوطنية. وهو التعثُّر الذي بلغ في الآونة الأخيرة حدّ تعطيل الحكومة والإضرارِ بمصالح الناس، فضلاً عن تغييب المرجعية الداخلية للمسائل الخلافية بين اللبنانيين.

فلا عجب، والحالةُ هذه، أن يستقبل اللبنانيون عامَهم الجديد، بقلقٍ شديد، بعد تعطُّل المبادرات الداخلية، أو بالأحرى تعطيلها من قبل فريق 8 آذار، لا سيما مبادرات رئيسي الجمهورية والحكومة التي إتسمت بانفتاحٍ مسؤول، إن في اتجاه الداخل اللبناني أو على خط المسعى السعودي – السوري.

ثانياً: في صمود الحركة الإستقلالية ومقاومتها البنّاءة.

لا مبالغة في القول أن السنة الفائتة كانت سنة الضغط الاستثنائي السياسي والاعلامي، المادي والمعنوي، لفرط عقد التضامن الوطني الذي استولد استقلال 2005، والذي قرر العبورَ إلى الدولة الجامعة، السيدة الحرة المستقلة، طاوياً صفحات الحروب والعنف الداخلي.

بطبيعة الحال، فإن ذاك الضغط الاستثنائي، الذي توسّل الترهيب في كثير من الأحيان، لم يفلح في تحقيق غايته. إذ صمدت الحركة الاستقلالية في وجه خطة الإلغاء، واستطاعت أن تمارس مقاومة بنّاءة ومتبصّرة خلال السنة الماضية استناداً إلى الخطوط الأساسية التالية:

أ. الحرص المطلق على التضامن الإسلامي – المسيحي، الذي هو في أساس لبنان والدفاع عنه في هذه المرحلة بالذات التي تشهد محاولات متكررة لإشعال فتنة اسلامية – مسيحية على مستوى العالم العربي، كان آخرها الإعتداءات الإجرمية المدانة التي تعرضت لها كنائس في بغداد والإسكندرية. وفي هذا المجال كان لبعض المرجعيات الروحية والقيادات السياسية دورٌ بالغ الأهمية والشجاعة.

ب. التمسك بمشروع الدولة، وعدم الفصل بين مصلحة القوى الاستقلالية ومقتضيات بناء الدولة، والانفتاح على الفريق الآخر وفق هذا المعيار الأساسي. إن الحرص على هذه القضية المركزية ساهم في كشف المنطق الآخر المناهض في حقيقته لفكرة الدولة.

ت. دعوة فريق 8 آذار، بعد فشل انقلابه على الدولة، للعودة إلى كنف الدولة بشروط الدولة، وذلك حمايةً للناس ومصالحها التي تحولت إلى مادة إبتزاز للضغط على الدولة والفريق الإستقلالي.

ث. دعم مبادرات الإنفتاح التي قام بها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لا سيما في اتجاه سوريا وايران، على قاعدة العلاقة بين دولتين مستقلتين. هذا بخلاف الفريق الآخر الذي أراد لهذا الإنفتاح ان يكون التحاقاً بمحور إقليمي وإذعاناً لهذا المحور.

ج. التمسك بقرارات الشرعية الدولية، لا سيما القرارين 1701 و 1757، وبالتضامن العربي خلف مشروع السلام. إن هذا الأمر يدخل في صلب إلتزامات الدولة اللبنانية، مثلما يدخل في صميم المصلحة اللبنانية العليا. فهو بالتالي غير قابل للمساومة لدى قوى 14 آذار.

إذا كان ما تقدَّم يشكّل الخطوط الأساسية لثوابت الحركة الاستقلالية ومقاومتها البناءة، فإن قوى 14 آذار تدين بالفضل الأكبر لجمهور الاستقلال والمجتمع المدني اللذين لم يكُفّا عن العطاء بشجاعة وسخاء في مختلف الظروف وأصعبها، ورغم كل التقصير حيالهما.

وفي هذا الصدد لا يسع الأمانة العامة لقوى 14 آذار إلا أن تحيّي المبادرات الخلاّقة للرأي العام الاستقلالي والمجتمع المدني، في كل الأوقات، ولا سيما خلال السنة الماضية. وهي تعاهد الجميع على المضيّ بعزيمة وثبات في مهماتها الأربع:

- التمسك بالطابع السلمي الديموقراطي المدني للحركة الإستقلالية، وبالحجة مقابل التهديد والتهويل.
- السهر على توثيق التضامن الاسلامي – المسيحي داخل الحركة الاستقلالية وعلى مستوى الوطن.
- توطيد علاقات التنسيق والتكامل بين قوى 14 آذار، والسعي لتطوير هذه العلاقات.
- مواكبة الرأي العام الاستقلالي والتجاوب مع تطلعاته ومبادراته.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

2011/1/12

لا تسوية على المحكمة الدولية
لا رئيس حكومة غير سعد الحريري
لا تلاعب بالإستقرار

أمانة 14 آذار

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
12 كانون الثاني 2011

عقدت الامانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار ظهر اليوم اجتماعها الدوري في مقرها في الاشرفية، في حضور منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد، سمير فرنجية، ادي ابي اللمع، الياس ابو عاصي، هرار هوفيفيان، نوفل ضو، نديم عبد الصمد، يوسف الدويهي، ونصير الاسعد واصدرت البيان التالي:

أولاً: تشجب الأمانة العامة لقوى 14 آذار أسلوب المهل والإنذارات الذي تستخدمه قوى 8 آذار في التعاطي مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس الحكومة سعد الحريري. وترى في هذا الأسلوب نهجا إنقلابيا متقدما على الدستور اللبناني والقواعد الميثاقية التي يقوم عليها في محاولة لفرض شروطها السياسية على المؤسسات الدستورية، بعد أسلوب التعطيل الذي اعتمد لمنع مجلس الوزراء من الانعقاد والبحث في قضايا اللبنانيين الحياتية والمعيشية وتسيير مرافق الدولة اللبنانية. وتعلن الأمانة العامة وقوفها الى جانب رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة سعد الحريري في تمسكهما بنصوص الدستور الراعية لدعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد ولتحديد جدول أعماله بعيدا عن سياسات الترهيب والوعيد التي تستخدم فيها قوى 8 آذار اللبنانيين ومؤسساتهم رهائن لتحقيق مآرب سياسية غير مشروعة.

ثانياً: إن شروط قوى 8 آذار على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للدعوة الى جلسة لمجلس الوزراء تعتبر انقلابا على اتفاق الطائف الذي حدد صلاحيات الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء ووضع جدول أعماله. والتهديد بالاستقالة من الحكومة في حال عدم الرضوخ لشروط 8 آذار يعتبر انقلابا على اتفاق الدوحة لناحية الالتزام بعدم استخدام الثلث المعطل لتعطيل عمل الحكومة بالمقاطعة أو الاستقالة.

ثالثاً: تتساءل الأمانة العامة عن الغيرة المستجدة عند قوى 8 آذارعلى دور مجلس الوزراء في البحث في القضايا المصيرية بعد طول تعطيل، وترى في مطالبة حزب الله وحلفائه بجلسة طارئة لإقرار تراجع لبنان عن التزاماته تجاه المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دليلا على أن ما سبق لهذه القوى ان قامت به من ربط لانعقاد الحكومة ببند ما تسميه ملف شهود الزور لم يكن سوى ذريعة هدفها الوصول الى تنصل لبنان من التزاماته الدولية وبالتالي إعلان تنصله من المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه من شهداء انتفاضة الاستقلال، وهو شرط تعجيزي لا يمكن القبول به.

رابعاً: تتمسك الأمانة العامة لقوى 14 آذار بدعمها للحوار الذي يرعاه رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وللمواقف الوطنية والسياسية والتحركات العربية والدولية التي يتولاها رئيس الحكومة سعد الحريري لنسج شبكة أمان تحافظ على الإستقرار في لبنان. وتدعو الأمانة العامة قوى 8 آذار الى الإقلاع عن استخدام العنف السياسي والإعلامي وعن التهديد باللجوء الى الشارع لفرض معادلات سياسية بقوة الأمر الواقع تلغي آليات العمل الديمقراطي. وترى أن العودة الى الحوار وتسيير عمل المؤسسات هو الحل الوحيد المتاح للخروج من الأزمة التي افتعلتها قوى 8 آذار.

لا تسوية على المحكمة ولا لتعطيل الحكومة ولا للشارع
نمد يدنا لكل الاطراف لتجاوز الازمة ومستعدون للاستماع الى المبادرات

وبعد الاجتماع صرح سعيد: "بعدما بادرت قوى 8 آذار الى إعلان وقف المساعي السورية - السعودية التي كنا نعول عليها من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والامني في لبنان، يدخل لبنان في مرحلة جديدة وهي مرحلة أتقنها فريق 8 آذار، أي تعطيل المؤسسات في لبنان بعدما تعطلت عملية طاولة الحوار التي يترأسها فخامة الرئيس ميشال سليمان، واليوم يعطل مجلس الوزراء من خلال تهديده بالانسحاب وربما الاستقالة في حال لم يتبن كل لبنان وجهة نظره حول المحكمة الدولية".

أضاف: "اجتماعات الامانة كانت اليوم مهمة جدا، ونعلن أنها ستبقى مفتوحة، وسنطل على الاعلام في كل لحظة تكون هناك حاجة للاطلالة على الناس من اجل اعلام اللبنانيين بموقفنا الحقيقي".

وقال: "نحن نؤكد أولا أننا نتمسك بالمحكمة الدولية وبالعدالة من اجل لبنان، أي لا مساومة ولا تسوية على المحكمة الدولية او العدالة، كما اننا نتمسك بعدم تعطيل المؤسسات في لبنان وبدعم سعد الحريري رئيس حكومة لبنان لانه لم يأت من خلال تسوية اقليمية او دولية، بل هو رئيس حكومة نتيجة خيار اللبنانيين في صيف ال 2009، وبالتالي لا إمكان أن يكون هناك رئيس حكومة الا سعد الحريري في لبنان.

كما نتمسك ايضا بالسلم الاهلي وبالطابع الديموقراطي لادارة هذه الازمة السياسية، ولا مجال أن يكون هناك اي تلاعب بالاستقرار الامني في لبنان.

ولقد تابعنا ما قاله الوزير وليد جنبلاط من بكركي، ونحن نقدر ما قاله، ونعتبر أن المبادرة التي أطلقها حرصا منه على الاستقرار الداخلي في لبنان والانقاذ السياسي، ونشجعه على المضي في هذا الاتجاه، ونقول له إن كل قنوات الحوار مفتوحة من اجل تجاوز هذه الازمة".

وأكد "أن اجتماعات الامانة العامة مفتوحة، ولا وجود لانسداد أفق سياسي في لبنان. نحن كفريق سياسي، أي فريق 14 آذار، نمد يدنا لكل الاطراف اللبنانيين من أجل تجاوز هذه الازمة، انما تحت السقف الآتي: الثلاث لاءات، لا تسوية على المحكمة الدولية والعدالة، ولا لتعطيل الحكومة لانها تعني معيشة الناس، ولا للتلاعب بالاستقرار الامني. تحت هذه الاجراءات الثلاثة، نحن مستعدون للاستماع الى كل المبادرات اللبنانية كما طرحها اليوم وليد جنبلاط في بكركي، وكل المبادرات العربية".

سئل: يوم أمس هدد وزراء 8 آذار بالاستقالة من مجلس الوزراء، هل تتوقعون تصعيدا جديدا اليوم في الاجتماع الذي سيعقد بعد الظهر لقوى 8 اذار. وما هي الاجراءات المتزامنة التي ستتخذها قوى 14 اذار؟

اجاب: "أريد أن أؤكد أن عملية محاولة فرض جدول اعمال على رئيس حكومة لبنان وعلى رئيس جمهورية لبنان وفرض موعد لعقد جلسة لمجلس وزراء، منافية للدستور. من يضع جدول اعمال مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة بالتوافق مع رئيس الجمهورية، كما ان رئيس الحكومة هو من يحدد جلسة لمجلس الوزراء، وبالتالي هذا يتناقض مع الدستور واتفاق الطائف ونقاط الإجماع اللبنانية".

أضاف: "إذا أراد فريق 8 آذار أن يصعد موافقه من خلال الاستقالة من الحكومة لا سمح الله، فنحن نؤكد أننا سنستمر في التمسك بنقاط الاجتماع لدينا التي هي اتفاق الطائف والمحكمة الدولية من أجل لبنان، وحكومة الوفاق الوطني وليس التعطيل الوطني كم يمارسه فريق 8 آذار، واستمرار قنوات الحوار مع كل الاطراف الداخلية اللبنانية التي تريد فعلا انقاذ لبنان".

سئل: المعارضة وضعت الخطة "أ" وهددت بالانتقال الى الخطة "ب". هل وضعتم كقوى الرابع عشر من آذار خطة مضادة؟

أجاب: "لا أعتقد أن هناك مصلحة لأي فريق من الأفرقاء في لبنان في أن يخرج عن الادبيات السياسية والدستورية والاخلاقية في العمل السياسي. كل ما نقوله اليوم إننا في إطار أزمة سياسية، لها حلول، ونحن نمد يدنا للحلول مع الجميع تحت السقف الذي وضعناه اليوم، أي لا تسوية على المحكمة ولا لتعطيل الحكومة ونعم لسعد الحريري رئيسا لحكومة لبنان، ولا للجوء الى الشارع. هناك قوى أمنية ستقوم بكل مسؤولياتها، كما أن هناك حكومة في لبنان ورئيس حكومة، ونحن سنتمسك بالطابع الديموقراطي لعملنا ولنضالنا السياسي".

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
18 كانون الثاني 2011

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة عند الإعلان عن صدور القرار الاتهامي في جريمة إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه ، عن المدعي العام للمحكمة الدولية القاضي دانيال بلمار. ورأت في ذلك خطوة جديدة في إتجاه تحقيق العدالة وكشف الحقيقة .

وفي المناسبة توجّه الأمانة العامة تحية إجلال وإكبار إلى شهداء ثورة الأرز الراحلين والأحياء الذين قضوا أو أصيبوا على درب صراعٍ مضنٍ ومكلفٍ الذي خاضوه من أجل انشاء المحكمة وانطلاقها في مهمتها. كما تتوجه الى جميع اللبنانيين بنداء التعاون في سبيل جعل هذه المناسبة مدخلاً حقيقياً لحماية الإستقرار والوحدة الوطنية ، وتجنيب البلاد اية ردود فعل من شأنها تعريض هذه الوحدة للخطر .

كما تشيد الأمانة العامة بالمستوى الرفيع الذي تجلّى في البيان الاعلامي للمدعي العام بلمار لدى تسليمه القرار الاتهامي الى قاضي الاجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية دانيال فرانسين. إن الشفافية والمضمون الراقي والحريص على حقوق المتهمين اللذين ظهرا في هذا البيان يدفعاننا الى تجديد الثقة بالمحكمة وإجراءاتها والتمسك أكثر بالتزامات لبنان حيالها وحيال المجتمع الدولي .

ثانياً: إن الحرص الذي أبداه فريق 8 آذار في مواقفه المعلنة وإعلامه على كون الاستقالة من الحكومة جاءت دستورية ووفق القوانين والاعراف، سرعان ما نقضه هذا الفريق نفسه من خلال خطوتين إثنين حتى اليوم:

الأولى هي الضغط لإرجاء الاستشارات النيابية الملزمة لتكليف رئيس للحكومة، بعدما كان فريق 8 آذار ضغط لإجراء هذه الإستشارات في أقرب وقت زاعماً الحرص على العملية الدستورية. وجاء تراجعه بعدما تبيّن لهذا الفريق أن الرئيس سعد الحريري هو الذي سيفوز بالتكليف.

أما الخطوة الثانية التي أقدم عليها ذلك الفريق خلافاً للقوانين وقواعد التعبير الديموقراطي، فتمثّلت في تنفيذ انتشار أمني واسع لعناصر "حزب الله" في عدد من المناطق الحساسة في بيروت ومحيط الضاحية الجنوبية. وقد أدى هذا السلوك المستغرب والمفاجيء فجر اليوم الى بثّ الذعر والقلق في نفوس الأهالي الذين هرعوا إلى المدارس لإعادة أولادهم الى منازلهم. كما أثر الى حدّ كبير في الحركة التجارية وأنزل المزيد من الخسائر في الاقتصاد اللبناني.

إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار إذ تشيد بالتصرف السريع والحازم للجيش اللبناني وقوى الأمن والأجهزة الأمنية لأشاعة الاستقرار ووضع حد لحال القلق في نفوس المواطنين، تدعو "حزب الله" وقوى 8 آذار عموماً الى التزام أساليب التعبير الديموقراطي سواء في ما يتعلّق بالموقف من الاستشارات النيابية وتأليف الحكومة، أو من صدور القرار الاتهامي.

وتدعو الأمانة العامة جمهور 14 آذار الى مواكبة المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان بأقصى درجات الالتزام والوعي، ومتابعة بياناتها. وتعلن إبقاء اجتماعاتها مفتوحة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
19 كانون الثاني 2011

عقدت قوى 14 آذار إجتماعاً إستثنائياً ناقشت فيه الفصل الجديد والخطير من فصول الأزمة اللبنانية، جراء إستقالة وزراء الثامن من آذار من حكومة المشاركة الوطنية، في خطوة منافية لتعهدات القوى السياسية في إجتماع الدوحة – أيار 2008، ومعاكسة لوجهة المعالجة الإستيعابية التي أقرتها قمّة بعبدا الثلاثية 30-7-2010.

إن قوى الرابع عشر من آذار ترى في خطوة الفريق الآخر، في هذا الوقت بالذات، هروباً إلى الأمام وابتعاداً عن روح المسؤولية الوطنية. إذ زادت هذه الخطوة من انكشاف الوضع اللبناني أمام استحقاق القرار الاتهامي الداهم، مثلما زادت من انكشافه أمام تربُّص العدو الاسرائيلي الدائم.

هذا فيما كان اللبنانيون يتطلعون إلى خطوات تحصينية، بروحية الحرص على الوحدة الوطنية والعيش المشترك.

كذلك شكلت الإستقالة تصعيداً في عملية ابتزاز الدولة، بعد فترة طويلة من انتهاج سياسة التعطيل التي أضرّت بمصالح الناس، فضلاً عن اعتماد لغة التهديد والتهويل والتخوين في وجه الدولة والمجتمع على حدٍّ سواء.

وفي هذه اللحظات الصعبة، المفتوحة على احتمالات شتّى، لا يسع قوى الرابع عشر من آذار إلا أن تصارح الرأي العام، اللبناني والعربي والدولي، بالحقائق والوقائع التالية:

أولاً: إن حقيقة الأزمة الراهنة لا تكمن في الصراع على السلطة، ولا في قصور النظام السياسي اللبناني، بل تكمن تحديداً في تنصُّل فريقٍ سياسي، شريكٍ في الحكم، من التزاماته حيال الدولة وحيال الإجماعات التي بلورها الحوار الوطني خلال السنوات الأربع الأخيرة. ولا تفسير لهذا التنصّل سوى أن فريق 8 آذار يغلّب مصلحتَه الخاصة ومصلحةَ ارتباطاته الإقليمية على مصلحة لبنان.

أما إسقاط الحكومة عشية صدور القرار الاتهامي فيقدّم دليلاً إضافياً على أن هذا الفريق لم يكن يريد من المسعى السعودي – السوري مساعدةَ لبنان على استيعاب تداعيات القرار الاتهامي والمحافظة على الاستقرار، بمقدار ما كان يريد الحصول على كل شيء، مقابل لا شيء، حتى لو أدى ذلك إلى تنكُّر الدولة اللبنانية لالتزاماتها العربية والدولية، فضلاً عن تنكُّرها لمطلب الحقيقة والعدالة الذي بادرت إليه، فألزمت نفسها به حيال مواطنيها والشهداء قبل أي جهة أخرى.

ثانياً: إن قوى الرابع عشر من آذار قدّمت كل التضحيات الممكنة، لا بل تنازلت عن بعض حقوقها الديمقراطية، من أجل دعم الدولة والمحافظة على الوحدة الوطنية:

- فهي ارتضت، منذ البداية، تغليبَ منطق المشاركة والتوافق على حقها الأكثري الذي منحتها إياه دورتان إنتخابيتان على التوالي بعد انسحاب قوات الوصاية السورية من لبنان في ربيع 2005.
- وهي ارتضت إحالة المسائل الخلافية مع الفريق الآخر المشارك في الحكم – وبعضُ تلك المسائل من بديهيات حقوق الدولة – إلى حوار داخلي يحدّ من التدخلات الخارجية. وقد أفضى هذا الحوار، بعد مخاض عسير، إلى توافقات مبدئية حول خمس قضايا أساسية: المطالبة بالمحكمة الدولية، إلتزام القرار 1701، ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا، إلغاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، والسعي لوضع إستراتيجية دفاعية على قاعدة " وحدة الدولة وسلطتها ومرجعيتها الحصرية في كل القضايا المتصلة بالسياسة العامة للبلاد " (البند 3 من البيان الوزاري الأخير).
- وهي أخيراً وقفت إلى جانب رئيسي الجمهورية والحكومة في إنفتاحهما على سوريا وإيران، رغم كلّ التحفّظات المشروعة، أملاً في توفير كلّ دعم لمنطق الدولة ومؤسساتها الشرعية.

وقد فعلت قوى 14 آذار ذلك كلّه إنطلاقاً من قناعتها بوجوب عبور الجميع إلى كنف الدولة وإقدارها، بشروط الدولة نفسها، لا بشروط أيّ جماعة أو حزب سياسي. كما فعلت ذلك عن إحساس بالمسؤولية، وعن ثقة بقوة وكالتها الشعبية، مع إلتزام نهج العمل السلمي الديمقراطي في كلّ الظروف وأحرج الأوقات.

ثالثاً: قبل ان يُسقط الفريق الآخر حكومة المشاركة الوطنية، باستخدامه نصابَ الثلث زائداً واحداً – وهو النصابُ الذي كان تدبيرُ الدوحة قد وضعه في يده، بشرط عدم إستخدامه – كان قد أسقط كل التوافقات السابقة تباعاً، على نحوٍ أقفل أبواب الحوار الوطني، وبحيث صار وجوده في الحكم قوة تعطيل صافية. فقد أعلن صراحةً المواقف والأحكام التالية بصورة قطعية:

- المحكمة الدولية مؤامرة أميركية – إسرائيلية ضد لبنان والمقاومة، وكل من يتعامل معها عميلٌ وخائن!
- القرار 1701 مؤامرة دولية شاركت فيها الحكومة اللبنانية في حينه!
- ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا لا يتم إلا بعد تحرير مزارع شبعا!
- السلاح الفلسطيني حاجة دفاعية في إطار تحالف المقاومات!
- الإستراتيجية الدفاعية لا تقوم إلا على أساس ثنائية الدولة – المقاومة، مع الحفاظ على إستقلالية قرار المقاومة!

رابعاً: إن خلافنا مع الفريق الآخر ليس على إدارة الدولة، بل هو على طبيعة الدولة وعلى معنى لبنان، بذاته وفي محيطه العربي والدولي. وإن قوى الرابع عشر من آذار، التي كان لها شرف الإنتماء العضوي إلى أعظم إنتفاضة شعبية ديمقراطية في تاريخ لبنان والمنطقة، لتعاهد اللبنانيين وكلَّ القوى المحبة للعدالة والحرية والديمقراطية والسلام في العالم – تعاهدهم على المضيّ بعزيمة وثبات في :

1. الدفاع عن لبنان في وجه مشروع إنقلابي يرمي إلى تحويله قاعدة إيرانية على شاطئ المتوسط.
2. الإلتزام بالمحكمة الدولية المحققة للعدالة التي هي ، مع الحرية والقانون، الضمانة الأساسية لعدم إرتداد لبنان إلى زمن الميليشيات ومنطق القوة الغاشمة والإغتيال السياسي.
3. التمسّك بالعيش المشترك، وبالتنوع في الوحدة، رافضين إستيراد نماذج فاشلة تنتمي إلى أصوليات مغلقة وإستبدادية.
4. التمسّك بانفتاح لبنان على العالم وشراكته في قضاياه الأساسية والتزامه القانون الدولي، في وجه من يعمل على دفعه إلى وضعية الدولة المارقة.
5. التمسّك بالشراكة والتضامن مع العالم العربي، ورفض إبتزازه والإضرار بمصالحه الحيوية إنطلاقاً من لبنان.

بيان قوى 14 آذار - لندن
2011-1-26

عقدت قوى الرابع عشر من آذار في لندن اجتماعا بحثت خلاله مستجدات الوضع اللبناني الطارئ وتداعيات استهداف الحكومة اللبنانية واستقالتها

تخلل الاجتماع مداخلة صوتية للرفيق نوفل ضو وضح فيها صورة الوضع القائم وسيناريوهات الاحتمالات المستقبلية وشدد على ضرورة واهمية تواصل التجمع الاغترابي مع الداخل

: قوى الرابع عشر من آذار في لندن اصدرت على اثر الاجتماع بيانا اكدت فيه التالي

الدعم الكامل للرئيس سعد الدين الحريري ، لتسميته ولشرعيته التي لا يمكن تجاوزها وطنيا ودوليا

الالتزام والدعم اللامحدود لقرارات الأمانة العامة لقوى "14 آذار" والتأكيد على تسخير الامكانيات المتاحة لدى قوى الرابع عشر من آذار في لندن على الساحة الدولية

. لرفض وفضح الخروقات الدستورية التي تمارسها قوى المعارضة لشل عمل المؤسسات

الاستعداد لكل الاحتمالات مهما كان الثمن لدعم قيام دولة القانون والمؤسسات وللوصول الى العدالة والحقيقة في قضية استشهاد الرئيس الشهيد رفيق الحريري

ورفض البيان المقايضات المعروضة دوليا ولبنانيا والتي تبخس دماء الشهداء وتضحيات الوطن

وأكد مواجهة إصرار قوى 8 آذار على إسقاط مبدأ العدالة المتمثل بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان

ورهن مستقبل الوطن والمواطن بخيارات تفرضها الاجندة المسيسة دوليا لاهداف اخترقت حجرة التستر وانفلتت الى العلن.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
26 كانون الثاني 2011

في ظل الظروف المصيريّة التي تمرّ بها البلاد، ووسطَ الغضب الشعبي اللبنانيّ العارم من محاولات إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الأسبوعي واصدرت بنتيجته البيان التالي:

أولاً: تعتبر الأمانة العامة ان حزب الله مستقوياً بسلاحه، نفّذ في الأيام الماضية إنقلاباً موصوفاً بدأه بإسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري وواصلَه بتحديد الرئيس الجديد للحكومة، وباستخدام الوسائل غير المشروعة كافة لتغيير المعادلة النيابية وإيصال مرشحه الرئيس نجيب ميقاتي الذي خضع لشروط حزب الله، وهو الإنقلاب الذي لمّا تنتهي فصوله بعد.

ثانياً: إن ما جرى لا يمتّ بصلة إلى الممارسة الديموقراطية والدستورية ولا الى مبدأ التداول السلميّ الديموقراطي للسلطة. واللبنانيون، كل اللبنانيين يعرفون هذه الحقيقة ويضحكون عندما يسمعون من يُرهِب الناس بسلاحه يتحدّث عن الديموقراطية او عندما يسمعون الأداة التي دعت غير مرّة حملةَ السلاح الى تغيير المعادلات بالسلاح.

إن ما جرى إنقلاب. والردّ على الإنقلاب لا يمكن أن يكون مجرّدَ معارضة تقليدية. ذلك أن المعارضة التقليدية توجبها اللعبة السياسية الديموقراطية لا الإنقلاب.

واليوم تعلن الأمانة العامة إنطلاق المرحلة بعنوانين رئيسيين: دعم المحكمة الدولية إحقاقاً للحقّ وللعدالة، ونزع السلاح من طول البلاد وعرضها، ليس فقط من اجل أن يكون اللبنانيون أحراراً لا يرهبهم أحدٌ، بل لأن ذلك هو الشرط لإنهاء التحكّم بالدولة وبعملية بنائها وتطويرها.

ثالثاً: وفي مثل هذه الظروف التي نواجه، تدعو الأمانة العامة اللبنانيين الى إستعادة مشهد حركة الرابع عشر من آذار، وذلك بالتجمّع السلميّ يومياً وبالأعلام اللبنانية عند السادسة مساءً حول ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري، في ساحة الحرية ساحة 14 آذار.

رابعاً: إنّ الأمانة العامة تعبّر عن إعتزازها بالنواب الذين رفضوا خيانة الأمانة الشعبية وصمدوا في الموقع ال14 آذاري وفاءً لناخبيهم ولمبادىء العدالة والسيادة والاستقلال والديموقراطية، وأبوا مغادرة ثورة الأرز المستمرّة.

خامساً: تعلن الأمانة العامة أنها ستتولّى تحقيق التواصل والتنسيق بين كل مكوّنات 14 آذار السياسية والمدنية والشعبية، وتدعو اللبنانيين الى متابعة ما سيصدر عنها من مواقف وتوجّهات.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
2 شباط 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

1- تؤكد الأمانة العامة على الثوابت التي طرحها ممثلو قوى 14 آذار على رئيس الحكومة المكلّف نجيب ميقاتي خصوصاً لناحية:

أولاً: الالتزام بالتمسك بالمحكمة الخاصة بلبنان التي هي جزء أساسي من التزام الدولة اللبنانية بحماية مواطنيها وقادة الرأي فيها من جرائم الاغتيال السياسي، كما هي جزء من التزامات لبنان الدولية وفي مقدمها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

ثانياً: الالتزام بالتمسك بمعالجة انتشار سلاح حزب الله على الأراضي اللبنانية، لما له من تأثير في القرارات والتوجهات السياسية للأحزاب والفئات السياسية اللبنانية والانقلاب على الديمقراطية والمؤسسات الدستورية وآليات عملها.

إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار التي صارحت جمهورها واللبنانيين منذ اللحظة الأولى بحقيقة الواقع الإنقلابي الذي أدى الى تسمية الرئيس نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة المقبلة، لم تتفاجأ بعدم إعلان الرئيس المكلف التزامه العلني ببديهيات وطنية وإنسانية سبق للبنانيين أن ناضلوا من أجلها، ولشهدائهم أن بذلوا الأرواح في سبيلها، ولدورتين انتخابيتين أن ثبتتا قناعات الناخبين اللبنانيين وتمسكهم بها، ولجولات طويلة من الحوار أن أقرتها بالإجماع، الى جانب معالجة ملف السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها، وترسيم الحدود وغيرها من القضايا الوطنية الملحة. وللتأكيد على الطابع الإنقلابي للحكومة المقبلة يكفي أن نراجع بوضوح ما قاله النائب ميشال عون عن أن أي فريق يريد دخول الحكومة أن يلتزم مسبقاً بخط 8 آذار السياسي مما يشكّل حرب إلغاء سياسية هدفها الغطاء القانوني الذي يحمي الحياة السياسية للبنانيين وديمقراطيتهم، وأرواح قادتهم ومسؤوليهم، وبفك انتماء لبنان الى المجتمع العربي الواسع، وتراجع لبنان عن مسؤولياته وموقعه كعضو فاعل في المجتمع الدولي.

2- تتوجه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بالتحية والتقدير للمنظمات والهيئات الشبابية وهيئات المجتمع المدني الذين أثبتوا ولا يزالون في المفاصل الأساسية والتاريخية التزامهم قضية الوطن والإنسان فيه، والذين – على هذا الأساس- يواصلون الاعتصام السلمي اليومي المفتوح أمام ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري في ساحة الحرية والزيارات المتتالية لأضرحة باقي الشهداء. وتدعو الأمانة العامة جمهور قوى 14 آذار العريض الى الاستعداد لإحياء ذكرى 14 شباط وإسماع كلمته الى الداخل والخارج، وتأكيد خياراته، وتجديد تمسكه بثوابته الرافضة للحالة الإنقلابية المستجدة وترجماتها السياسية كافة.

3- توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند تصريح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي الذي دعا الى قيام شرق أوسط إسلامي جديد، ودعت المسؤولين الإيرانيين الى الاهتمام بشؤونهم الداخلية والاستماع الى نداءات شعبهم، وتلبية مطالب المتظاهرين الرافضين للتزوير في الإنتخابات الإيرانية، والمطالبين بديمقراطية حقيقية، بدل المضي قدما في سياسة التخريب والتدخل في شؤون الدول العربية. ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، يجدر بالمسؤولين الإيرانيين تلبية مطالب شعبهم بالحرية والديمقراطية من أجل إيران جديدة بدل الهروب الى الأمام بالدعوة الى شرق أوسط جديد لن يكون في أي حال إيراني النزعة واللون والهوى السياسي.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

الإثنين 7 شباط 2011

بيـان

عقدت قوى 14 آذار اجتماعاً مصغراً في بيت الوسط، عرضت خلاله الأوضاع العامة في البلاد مع اقتراب الذكرى السنوية السادسة لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005.
وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي:

أولاً: تؤكد قوى 14 آذار إلتزامها بالثوابت التي قامت عليها ثورة الأرز وفي مقدمها التمسّك باستقلال لبنان وسيادته وحريته وبمطلب معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة في جرائم الإغتيال الإرهابية التي تعرّضت لها قيادات لبنان السياسية والإعلامية والأمنية والعسكرية ودعم عمل المحكمة الخاصة بلبنان لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً: إستعرضت قوى 14 آذار نتائج المبادرة التي قامت بها قياداتها بالتنسيق والتضامن في ما بينها لبحث موقف الرئيس المكلف نجيب ميقاتي من هذه الثوابت واستعداد الحكومة العتيدة لتبنّيها بصفتها الضمانة الوحيدة لحماية الثوابت التي يتمسك بها اللبنانيون والترجمة الفعلية لإرادة الشراكة الحقيقية، مؤكدة أنه بات يعود للرئيس المكلف إعلان موقفه النهائي منها.

ثالثاً: قرّرت قوى 14 آذار، وبمناسبة الذكرى السنوية السادسة لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، إحياء ذكرى جميع شهداء ثورة الأرز، وذلك في قاعة البيال، يوم الإثنين المقبل 14 شباط 2011، عند الساعة الرابعة من بعد الظهر. وقد دعت في هذه المناسبة جميع اللبنانيين إلى استذكار أرواح الشهداء وذلك عند الساعة 12:55 من اليوم نفسه، ورفع الصلوات كل على طريقته.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

الجمعة 11 شباط 2011

بيـان

عقدت قوى الرابع عشر من آذار اجتماعاً مصغراً في بيت الوسط، عرضت خلاله التحضيرات لإحياء ذكرى جميع شهداء ثورة الأرز يوم الإثنين المقبل في البيال بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005.

وقد أعربت قوى 14 آذار عن ترحيبها وتضامنها مع بيان الثوابت الوطنية الذي صدر عن المجلس الإسلامي الشرعي ومجلس المفتين والنواب المسلمين أمس، مؤكدة أن هذا البيان التاريخي يتلاقى مع الثوابت التي يجتمع حولها اللبنانيون دفاعاً عن النظام الديمقراطي وإتفاق الطائف والمحكمة الدولية واستقلال لبنان وسيادة الدولة.

كما عرض المجتمعون للتطورات الأخيرة في جمهورية مصر العربية، فعبّروا عن تضامنهم مع الشعب المصري الشقيق وعن ثقتهم بالجيش المصري لضمان الإنتقال الهادئ والسلمي للسلطة بما يحفظ إستقرار مصر الذي يمثل ركناً من أركان إستقرار العالم العربي.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
16 شباط 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان التالي:

بدأت الأمانة العامة بمناقشة التوجهات الرئيسية للمرحلة المقبلة، في ضوء العناوين الكبرى التي طُرحت في إحتفال "البيال" 14 شباط 2011، إحياءً لذكرى استشهاد الرئيس رفيق الحريري وسائر شهداء ثورة الأرز. وفي هذا المجال تشدّد الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار على القضايا التالية:

أولاً: تؤكد قوى الرابع عشر من آذار قرارها الحاسم بمعارضة الإنقلاب المتمادي، والتصدّي له بكل الوسائل الديموقراطية والشعبية.

ثانياً: تقوم هذه المعارضة على أربعة مبادىء أساسية:

أ. إلتزام الدستور واتفاق الطائف، ومقاومة أي محاولة للإلتفاف عليهما.

ب. إلتزام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، على قاعدة الثقة بالقانون والعدالة الدوليين من أجل إحقاق الحقّ ووضع حدّ للإفلات من العقاب.

ج. إلتزام حماية الحياة العامة والخاصة من سلاح حزب الله الذي بات منخرطاً في الصراع السياسي الداخلي لتأمين غلبة فئوية، وموظّفاً في أجندة إقليمية لا علاقة لها بمصلحة لبنان والمنطقة العربية.

د. إلتزام جميع قرارات الشرعيتين العربية والدولية المتعلّقة بلبنان.

ثالثاً: العودة، أكثر من أي وقت مضى، إلى ينابيع ثورة الأرز، في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة السيدة على جميع أراضيها، والعودة خصوصاً إلى جمهور الاستقلال وقواه الحيّة التي صنعت معجزة الحرية والتغيير الديموقراطي في 14 آذار 2005، فكانت طليعة الربيع الذي بدأ يزهّر في المنطقة العربية ومجمل الشرق الأوسط.

رابعاً: التحضير لذكرى 14 آذار 2011، سياسياً وإعلامياً وثقافياً، بحيث تشكّل الذكرى ثورةً متجدّدة ومعلماً واضحاً على طريق استعادة الحلم اللبناني.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
23 شباط 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي، عرضت فيه للتفاعل الإيجابي للرأي العام اللبناني وارتياحه للثوابت السياسية التي أُعلِنت في احتفال البيال في 14 شباط الماضي، وتوقفت عند التحضيرات السياسية والشعبية والإعلامية لتجديد انطلاقة إنتفاضة الإستقلال في 14 آذار المقبل في ساحة الشهداء، وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: تدين الأمانة العامة حمام الدم الذي تشهده ليبيا نتيجةً للجرائم التي يرتكبها نظام القذافي ضد المواطنين الليبيين العزل المطالبين بالحرية والحقوق السياسية الطبيعية. وتطالب المجتمعين العربي والدولي بإتخاذ كل الخطوات والتدابير التي من شأنها حماية الشعب الليبي، وضمان حقوقه الوطنية والإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي يتعرض لها منذ أيام واحالة هذه الجرائم الى محكمة الجزاء الدولية باعتبارها جرائم ضدّ الإنسانية.

وإذ تلفت الى أن هذه الجرائم التي يتعرّض لها الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية تحصل في ظلّ حالات الطوارىء المفروضة منذ عقود تطالب بإلغاء حالات الطوارىء تلك وما تتضمنه من احكام عرفية.

ثانياً: تجدد الأمانة العامة تمسكها بالثوابت الوطنية لانتفاضة الاستقلال وبتطلعات اللبنانيين التي عبروا عنها في 14 آذار 2005، وفي المحطات الوطنية والديمقراطية التي تبعتها على مدى السنوات الست الماضية، وإذ تتمسك بالحياة السياسية الديموقراطية المرتكزة الى المنطلقات الميثاقية، تؤكّد مجدّداً:

أ- تمسُّكِها بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان في سعيها لكشف الحقيقة حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وشهداء ثورة الأرز ووضع حدّ للإغتيالات السياسية في لبنان.

ب- الرفض القاطع للسلاح خارج إطار الدولة اللبنانية واحترام أسس قيام الدولة الحديثة وفي مقدمها السيادة والدستوروالقوانين واتفاق الطائف وقرارات الشرعيتين العربية والدولية.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
2 آذار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولا: تتوجه الأمانة العامة لقوى 14 آذار الى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير بأسمى تعابير الإحترام والإجلال والتقدير للدور التاريخي الذي طبع به مرحلة مفصلية من تاريخ لبنان الحديث، ومسيرة نضالية استثنائية للشعب اللبناني نحو الحرية والسيادة والإستقلال. إن التاريخ الذي سجل لقداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني أثره الدامغ في تحرر شعوب أوروبا الشرقية وإسقاط حائط برلين، سيسجل للبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير أثره المماثل في تحرر الشعب اللبناني وإسقاط خطوط التماس المادية والنفسية بين اللبنانيين وصولا الى ثورة الأرز التي أصبحت ملهمة لشعوب المنطقة التواقة الى الحرية والكرامة والعنفوان. والأمانة العامة لقوى 14 آذار إذ تجدد ثقتها بموقع البطريركية المارونية ودورها في الحفاظ على الكيان اللبناني واستقلاله ومنعته في مواجهة كل التحديات والأخطار المحدقة، تؤكد التفاف اللبنانيين حول هذا الموقع الوطني في دفاعه التاريخي عن الكيان والإنسان.

ثانيا: تشجب الأمانة العامة لقوى 14 آذار بشدة امتناع الوزراء الأربعة عن تزويد المدعي العام لدى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بالوثائق التي طلبها في إطار التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، مما يشكل إمتناعاً واضحاً عن التعاون مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تنفيذاً لالتزامات لبنان بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1757. إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تحذر من أن التمادي في مثل هذه التصرفات سيؤدي الى وضع القائمين بها والجهات السياسية والحزبية التي تغطيهم في مواجهةٍ مع الرأي العام اللبناني المطالب بمحاسبة المجرمين وسيلةً من وسائل حماية الحياة السياسية في لبنان، كما يضع لبنان في مواجهة خطيرة مع المجتمع الدولي.

ثالثا: لقد أثبتت تجارب السنوات الست الماضية أن سلاح حزب الله تحوّل الى أداة انقلابية متمادية على النظام السياسي اللبناني وعلى آليات عمله الديمقراطي، وأداةَ تهويلٍ وترهيب لقلب موازين القوى السياسية وفرض أكثر من أمر واقع خلافاً لخيارات اللبنانيين وتطلعاتهم. وقد باتت الحريات العامة والخاصة أسيرة لهذا السلاح، ورهينة لدى محركيه المحليين والخارجيين، لا سيما في ظل منظومة المنتفعين التي بات أداؤها يذكر بالنظام الأمني الذي حكم لبنان على مدى نحوٍ من خمسة عشر عاما بعد الإنقلاب على اتفاق الطائف، وهو ما يدفع باللبنانيين الأحرار، قياداتٍ وقوى سياسية وحزبية وفاعليات ورأياً عاماً الى انتفاضة جديدة تعيد الإعتبار الى الديمقراطية الصحيحة، والتوازن الى النسيج الوطني اللبناني. إن قوى 14 آذار تعاهد اللبنانيين بأنها، وكما خاضت معهم معركة الحرية والسيادة والإستقلال والعدالة في مواجهة الوصاية السورية في العام 2005، مستمرة معهم في استكمال هذه المعركة في مواجهة وصاية السلاح ومنظومته، وصولاً الى دولة تعبر عن تطلعات كل أبنائها في العيش بحريةٍ وسلام واستقرار وازدهار وكرامة.

رابعا: تدعو الأمانة العامة لقوى 14 آذار، جمهور ثورة الأرز، الى تأكيد تمسكه بخياراته الوطنية وثوابته السياسية، من خلال ملاقاة المواقف الواضحة التي تعبر عنها قياداته، بالمشاركة الكثيفة والحاشدة في تجديد انطلاقة ثورة الأرز في ساحة الحرية، وتحويل هذه المناسبة الى استفتاء جديد على خيارات اللبنانيين السلمية في مواجهة السلاح بالموقف وبالرأي الحر، والى دليلٍ على قدرة اللبنانيين الأحرار على إسقاط منظومات الترهيب بالتمسك بالديمقراطية وخيارات التعبير السلمي كافة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
في 5 آذار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعا استثنائيا بعد ظهر السبت 5 آذار في مقرها بالأشرفية وأصدرت البيان الآتي:

على مدى ست سنوات بعد انطلاقة ثورة الأرز، أكد جمهور 14 آذار، عبر كل المناسبات والإستحقاقات السياسية والإنتخابية، تمسكه بأهدافها ومبادئها، وحرصه على العبور الى دولة السيادة الناجزة، والحرية الحقيقية، والإستقلال الكامل، والمؤسسات الشرعية، والدستور المحترم، في مواجهة منظومة مسلحة، لم تترك ظرفا أو مناسبة إلا وعملت من خلاله إلى تعطيل الديمقراطية، ومصادرة رأي الناس، وشل عمل المؤسسات، وطعن النظام والدستور، في محاولات متكررة لإعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل العام 2005 من وصاية وقهر ومصادرة للحريات العامة والخاصة، ومن فرض للقرارات على اللبنانيين بما يتعارض مع رؤاهم وتطلعاتهم الى حاضر وطنهم ومستقبلهم.

وعشية الدخول في السنة السابعة لمسيرة الحرية والإستقلال والحفاظ على الكيان والمؤسسات، في مواجهة المحاولات الإنقلابية المتمادية على النظام والدستور والخيارات الديمقراطية للبنانيين، تجهد منظومة الوصاية الجديدة بقيادة حزب الله، في السعي الى فرض وصايتها على اللبنانيين ودولتهم ومؤسساتهم، مستخدمة الترهيب بالسلاح لإخضاع اللبنانيين وقياداتهم لمشروعها في وضع اليد على لبنان خدمة لمصالح إقليمية معروفة.

إن جمهور 14 آذار الذي أسقط في العام 2005 النظام الأمني اللبناني – السوري، وفتح الآفاق واسعة أمام قيام دولة العدالة والحرية والسيادة والإستقلال والمؤسسات الوطنية الشرعية، مدعو مرة جديدة الى الحفاظ على إنجازاته التي عمدها بدماء شهداء ثورة الأرز وتضحياتهم، من خلال التصدي السلمي الحضاري لمشروع منظومة السلاح، وريث النظام الأمني اللبناني – السوري في السعي لوضع اليد على لبنان واللبنانيين، بالتجمع الحاشد يوم الأحد في 13 آذار في ساحة الشهداء.

أيها اللبنانيون،

إن 14 آذار لم تكن يوما إلا مشروع بناء للدولة والإنسان، وديناميا حياة في مواجهة التعطيل السياسي، والشلل الإقتصادي، والتدمير الممنهج للمؤسسات العامة والخاصة الذي يمثله حزب الله وحلفاؤه.

ولأن ساحة الحرية التي شكلت المعبر الحي والنابض الى دولة يعيش فيها أبناؤها بكرامة وحرية في ظل حقوقهم الإنسانية والسياسية البديهية، لا يمكن أن تتحول إلى رمز لتعطيل دورة الحياة الطبيعية للدولة والناس، من خلال إعاقة مسيرة القطاعات التربوية والإقتصادية الرسمية والخاصة على غرار ما قام به حزب الله قبل سنوات في ساحة رياض الصلح، فإن اللبنانيين الأحرار مدعوون الى المشاركة بكثافة في تظاهرة حاشدة يوم الأحد المقبل في 13 آذار 2011، عشية الدخول في السنة السابعة من عمر ثورة الأرز تعبيرا عن رفضهم لمنظومة السلاح غير الشرعي ووصايتها، وتمسكا بمشروع قيام الدولة اللبنانية الديمقراطية، وبالعدالة التي تمثلها المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
5 آذار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعاً إستثنائياً وأصدرت البيان الآتي :

إحساساً بالخطر الذي يتهدد لبنان جراء السلاح الخارج عن الشرعية.
وتأكيدا على التزام شعب 14 اذار الدفاع عن حرية لبنان وسيادته ونظامه الديمقراطي.
وإفساحاً في المجال لاوسع مشاركة في احياء انتفاضة الرابع عشر من اذار من دون تعطيل حياة الناس ومصالحها.
تدعوكم قوى الرابع عشر من اذار الى تأكيد التمسّك بمبادىء ثورة الأرز والإلتقاء يوم الأحد في الثالث عشر من آذار عند الساعة العاشرة صباحاً، في ساحتكم، ساحة الحرية، وتؤكّد على أوسع مشاركة رفضاً لوصاية السلاح و دفاعاً عن إنجازات ثورة الأرز، ثورتكم التي كانت البداية في ثورات العالم العربي.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 8 آذار 2011

بيان

حضرت وجوه وفعاليات من المجتمع المدني مركز الأمانة العامة لقوى 14 آذار بهدف تنسيق مشاركة الجميع في تظاهرة 14 آذار وأصدرت البيان التالي:

الأكثرية الصامدة ل-14 اذار

جئنا الى الأمانة العامة اليوم مواطنين لبنانيين استقلاليين من الأكثرية الصامدة, من المجتمع المدني، من الجمهور الوطني العريض الذي كان الأساس في صناعة انتفاضة الاستقلال، لنؤكد على الآتي:

اولا: نحن، ومن قلب جمهور 14 آذار، سنكون في مقدمة اللبنانيين النازلين الى ساحة الحرية، ليس تلبية لدعوة حزبية و لا ارضاء لقيادات سياسية, بل تمسكا بالثوابت و رفضا للسلاح غير الشرعي، كل السلاح غير الشرعي، ايمانا منا بمثلث الشعب و دولته وجيشه، و تمسكا منا بالعدالة الدولية في وجه الاغتيال السياسي. لذا ندعو جميع اللبنانيين للنزول الى الساحة دفاعا عن مستقبلنا و استقلال بلدنا و قرارنا الحر.

ثانيا: جئنا نقول اننا غير راضين, كما الكثيرين الكثيرين, عن الآداء السياسي لقيادة 14 آذار، و عن تنازلاتهم المتكررة التي اوصلتنا الى ما نحن عليه اليوم، لذا طالبنا و بصوت مرتفع بمراجعة جدية و عميقة للتجربة السابقة, يتبعها اعادة اعتبار للثوابت الوطنية الأساسية ل 14 آذار، المرتبطة بالدولة و السلاح و العدالة، بشكل نهائي لا يحمل اي موارية و غير قابل للتفاوض او التعديل تحت اي ظرف من الظروف. و اصرينا على التزام واضح و صريح بان ما قبل 14 آذار لن يكون كما بعده, و الا سيكون للجمهور الديمقراطي و الواعي في 14 اذار كلام آخر.

ثالثا: بما ان الأمانة العامة يفترض أن تشكل اليوم البيت الشرعي الوحيد لجمهور 14 آذار غير المحزّب، و ايمانا منا بانه من واجبها ان تكون الحاضن الديمقراطي الفاعل لهذا الجمهور الذي كان اول من صنع انتفاضة الاستقلال، طالبنا و باصرار ببناء هيكلية جديدة لهذه الأمانه بشكل يؤسس لدور اكثر تمثيلا و اكثر فعالية, بما يليق بمشروع 14 آذار وجمهوره.

الى اللقاء في ساحة الحرية, يوم الأحد 13 آذار, دفاعا عن لبناننا الحبيب.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
9 آذار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وضعت في خلاله اللمسات الأخيرة على التحضيرات لمؤتمر البريستول الذي سينعقد في الخامسة من عصر غد الخميس من أجل إطلاق الوثيقة السياسية. كما عرض المجتمعون للتحضيرات السياسية والإعلامية واللوجستية والشعبية الهادفة الى انجاح تظاهرة يوم الأحد المقبل في 13 آذار في ساحة الشهداء، وأصدرت البيان الآتي:

تدعو الأمانة العامة لقوى 14 آذار جمهور انتفاضة الإستقلال الى لقاء جديد، يوم الأحد في 13 آذار 2011 الساعة العاشرة صباحا، حاملين الأعلام اللبنانية فقط، للتعبير عن التمسك بحصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية ومؤسساتها الشرعية دون غيرها.

أيها اللبنانيون،

أنتم مدعوون الى صنع يوم تاريخي جديد، يكون المدخل الى المستقبل الذي تتطلعون اليه، وتؤكدون في خلاله رفضكم لسياسات الترهيب والتخويف والإغتيالات، ونبذكم للعنف والإرهاب في إدارة الحياة السياسية، وتصديكم لمحاولات إحياء النظام الأمني الذي كان يتحكم بكم قبل 14 آذار 2005، وتشبثكم بالمحكمة الخاصة بلبنان لكشف المجرمين الذين اغتالوا الرئيس رفيق الحريري وشهداء ثورة الأرز.

أيها اللبنانيون،

معاً صنعنا استقلالنا الثاني في 14 آذار 2005، ومعاً سنبني استقلال 2011.

.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
11 آذار 2011

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان الآتي:

تجمعت لدى الأمانة العامة معلومات عن أن جهات حزبية وسياسية نافذة من فريق 8 آذار تدفع إلى بعض المطابع بصور لشخصيات متوفاة أو على قيد الحياة وتحمل شعارات إستفزازية ومُسيئة وتحرّض على الحقد والفتنة، وتوحي أنها سوف تُرفَع في ذكرى إحياء ثورة الأرز في ساحة الحرية يوم الأحد.

نُحذّر المواطنين، وخصوصاً جمهور 14 آذار، وجميع مَن سيشاركون في التعبئة والتجمع الكبير من الإنجرار مع أصحاب الغايات المشبوهة هؤلاء . وندعو إلى التبصر والإبتعاد عن الإساءات الشخصية في تعبيرهم عن الرأي والموقف، حفاظاً على نقاء أهداف إنتفاضة الشعب اللبناني والتي لن تتوقف حتى تحقيق كل أهدافها.

وإننا نضع هذه المعلومات بتصرف الأجهزة الأمنية والقضائية لإجراء المقتضى القانوني في شأنها واتخاذ التدابير اللازمة فوراً.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بعد منع حملة "علمك ..هويتك" في "حرم هوفلان – اليسوعية"

شباب"14 آذار": هل كرس السلاح غلبته في الجامعات أيضاً؟

استغربت المنظمات الشبابية والطلابية في قوى "14 آذار" ردة فعل طلاب القوى الظلامية على توزيع العلم اللبناني في إطار حملة "علمك .. هويتك"، بجامعة القديس يوسف - حرم هوفلان اليوم، ما دفع إدارة الجامعة إلى وقف النشاط.

واستنكرت "كيف يعتبر طلاب القوى الظلامية أن توزيع العلم اللبناني هو استفزاز بالنسبة لهم"، ورأت في بيان اليوم "ضرورة تذكيرهم بأن الإستفزاز الحقيقي تجسد عندما رفعوا العلم الإيراني داخل حرم الجامعة، خلال الانتخابات الطالبية التي انتصر فيها طلاب 14 آذار، لكن يبدو أن ما هالهم اليوم توزيع ما يرمز إلى وحدة الوطن الذي يسعون إلى تفتيته".

وإذ اعلنت أنها "ستقاوم محاولات تكريس غلبة السلاح في الجامعات لانتهاك ما تبقى من حريات ديموقراطية نتغنى بها"، شددت على أن "جامعة القديس يوسف لطالما كانت الحاضنة والحامية لكل الحريات الطلابية، ونحن كنا معها وسنبقى حماة للحرية وللديموقراطية في وجه من يمعن في استباحتهما بقوة السلاح ووهجه".

بيروت في 11 آذار 2011

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
14 آذار 2011

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي:

تعلن قوى 14 آذار عن اعتزازها وتقديرها وامتنانها للشعب اللبناني، الذي جدد ثورته من أجل السيادة والحرية والإستقلال، من أجل العدالة والحقيقة، من أجل "العبور إلى الدولة"، من أجل السلم الأهلي والحياة الكريمة الآمنة.

إن التزامكم الأخلاقي في الأهداف، والتزامكم الحضاري في السلوك المدني السلمي، بات هو المثال الذي احتذته الشعوب العربية في ثوراتها، فكان هذا هو إنجازكم التاريخي. ومع تجديدكم لمشهد انتفاضتكم الديموقراطية، لاقيتم شعوب المنطقة في حلم الحرية والحداثة والعدالة.

يوم الأحد انتصرتم على استبداد السلاح، وعلى سلطة الخوف والترهيب، من فور خروجكم كمواطنين أحرار إلى ساحة الحرية. هذا الإنتصار، هو الحقيقة السياسية التي ستفرض نفسها من غير منازع. إن لبنان بعد 14 آذار 2011 لن يكون كما قبله.

ومع تجدد الثورة اللبنانية، نتعهد بأن نظل على أمانتنا في التعبير عن تطلعاتكم وطموحاتكم من غير تنازل أو مساومة، وستظل تبادل وفاءكم بالوفاء، في كل قرار وكل فعل وقول.

إننا نتقدم بالشكر العميق لكل رجل وكل إمرأة وكل شاب وكل شابة وكل طفل حمل العلم اللبناني وجاء إلى ساحة الحرية وأطلق صوته عالياً. نتقدم بالشكر إلى كل مواطن حر خرج من منزله رغماً عن كل "مانع" حزبي أو طائفي أو فئوي. ونتقدم بالشكر العميق لهذه الهبة التي أطلقها المجتمع المدني وعاد إلى الساحة بحيوية استثنائية.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
16 آذار 2011

عقدت الامانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: يتوجه المجتمعون بالتهنئة الى البطريرك الماروني المنتخب مار بشارة بطرس الراعي ومن خلاله الى الموارنة والمسيحيين واللبنانيين عموماً، ويتمسكون بدور بكركي المرجعي في ضمان استقلال لبنان وسيادته، ودوره الفاعل في الشرق، ويعتبرون الجالس على كرسيها حامل مجد لبنان، ضمانةً تاريخية للكيان ولمشروع الدولة، وموجهاً حكيماً للرأي العام ومرشداً للقيادات في سعيها للعبور الى الدولة تحت سقف اتفاق الطائف الذي يرعى العلاقة بين اللبنانيين وفي ظل النظام والدستور والمؤسسات الشرعية.

ثانياً: توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند المعاني السياسية والرسائل التي وجهها الشعب اللبناني يوم الأحد الماضي عشية السنة السابعة على انتفاضة الإستقلال، وشددت على وجوب أن يأخذ المعنيون بهذه الرسائل لا سيما لناحية رفض أي شكل من اشكال السلاح غير الشرعي والتمسك بالعدالة التي تؤمنها المحكمة الخاصة بلبنان في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه في كل خطواتهم وقراراتهم ومواقفهم، خصوصاً على مستوى القرار الرسمي للدولة اللبنانية. وللمناسبة فإن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تعاهد اللبنانيين عموماً، وجمهور انتفاضة الإستقلال خصوصاً بأنها سوف تبقى تناضل تحت سقف الإرادة الشعبية بكل الوسائل السلمية والديمقراطية المتاحة دفاعاً عن لبنان، ورفضاً لوضع اليد عليه وعلى مؤسساته. وتتوجّه الأمانة العامة بالتحية الى كلّ مناطق لبنان ، من الشمال الى الجنوب، ومن البقاع وراشيا الى الجبل، وصولاً الى بيروت عاصمة الاستقلال ودولة الاستقلال.

ثالثاً: خلافاً لما سبق لحزب الله وحلفائه أن سوقوا له من أن المحكمة الخاصة بلبنان طلبت من وزارة الداخلية تزويدها ببصمات أربعة ملايين لبناني، تبين من الوثائق التي نشرت أمس أن طلب المدعي العام لدى المحكمة الدولية دانيال بلمار طلب حصراً البصمات العائدة لعشرة اشخاص، وأربع وعشرين وثيقة ولادة، وهو ما يكشف زيف الإدعاءات التي تستهدف تشويه عمل المحكمة الدولية وعرقلتها، ويستدعي من المسؤولين عدم الخضوع للحملات التي تشن على المحكمة، والمسارعة الى الاستجابة لطلباتها، بحسب الاتفاقات المعقودة، وصولاً الى الحقيقة التي يتطلع اليها اللبنانيون ويتمسكون بها مدخلاً وشرطاً لوضع الأمور في نصابها الحقيقي.

رابعاً: وتعلن الأمانةُ العامة انها قرّرت، بعد الأحد الماضي المباشرةَ في ورشة عمل سياسية – تنظيمية في الأيام المقبلة، من اجل الاستجابة لما اكدته قوى 14 آذار من مواقف وما طالب به مئات آلاف المحتشدين في ساحة الحرية، في مواجهة الاستحقاقات المقبلة وبرمجة التحرك التالي، وصولاً الى استكمال اطر التواصل مع المجتمع المدني وهيئاته. وفي هذا الاطار تكرر الأمانة العامة تشديدها على ان مشروعها هو صون السلم الأهلي وإنهاءُ وصاية السلاح والعبورُ الى الدولة الحديثة.

خامساً: تصادف اليوم الذكرى الرابعة والثلاثين لاستشهاد الزعيم اللبناني كمال جنبلاط. والأمانة العامة تؤكّد في هذه المناسبة ان كمال جنبلاط شهيدُ كل لبنان وكل اللبنانيين، وأن الحقيقة التي ينشدها اللبنانيون في جرائم اغتيال العِقد الأخير هي من اجل وقف مسلسل الإغتيالات واستعادة البلد وحياته الوطنية الى سيادة دولة الحق والعدالة.

بيان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
23 آذار 2011

عقدت الامانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: لم تُفاجأ الأمانة العامة بمواقف حزب الله وفريقه التي تؤكد تجاهل ما نادت به الأكثرية الساحقة من اللبنانيين إسقاطاً لوصاية السلاح، لأن الإحتشاد المليوني في 13 آذار في ساحة الحرية، كما المشهد الشعبي الكبير في طرابلس، أسقطا السلاح بكلّ ذرائعه السياسية ولم يعد لدى حزب الله من حجج لتبرير سلاحه سوى إضافة وظيفة حماية النفط! الذي لم يكتشف بعد، الى وظائفه الأخرى الداخلية والإقليمية.

غير أن الأمانة العامة تستغرب تبنّي حزب الله في هذه اللحظات العربية خطاباً لا يكتفي بأسر لبنان واللبنانيين ضمن محور إقليمي يتناقض وانتماء لبنان العربي ويزجّ البلد في أجندة ايرانية سافرة ويهدّد العلاقات اللبنانية العربية بأفدح الأخطار ويضرب مصالح اللبنانيين العاملين في البلدان العربية وهو بمواقفه هذه يحمّل الطائفة الشيعية اللبنانية ما لا طاقة لها به ولا مصلحة. ان ما تستغربه الأمانة العامة هو تجرّؤ الحزب على الجهر علناً بدوره كذراع ايرانية صافية متجاوزاً إرادة اللبنانيين.

أن الأمانة العامة إذ تستنكر هذه المواقف، تجدّد التأكيد على أن إسقاط وصاية السلاح كان العنوان الصحيح الذي طرحته حركة 14 آذار وتكتسب صحّته المزيد يوماً بعد يوم.

ثانياً: إن الأمانة العامة التي تعتبر أن الأمين العام لحزب الله ثبّت لا وسطيّة رئيس الحكومة المكلّف، عندما أكد أن الحكومة المقبلة ستكون خاضعة لدفتر شروطه في ما يتّصل بالمحكمة الدولية والسلاح، تحذّر من انّ أي استجابة لجدول أعمال حزب الله من شأنها وضع لبنان في مواجهة العالم العربي التوّاق الى الحرية والديموقراطية والعدالة، وفي مواجهة المجتمع الدولي، الأمر الذي يحيل لبنان الى وضعية دولة مارقة.

ثالثاً: إن الأمانة العامة التي طالما تمسّكت بقرارات الشرعية الدولية، تنوّه بالقرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتوصية من مجلس الجامعة العربية والقاضي باتخاذ كافة الإجراءات لحماية المدنيين في ليبيا، تؤكّد أنه أول قرار دولي من نوعه يفيد بانحياز المجتمع الدولي ضدّ استخدام السلاح ضدّ المدنيين داخل أيّ دولة من الدول، كما يفيد بتصميم الشرعية الدولية على لعب دورها بجانب الشعوب المناضلة لأجل حريتها.

بيـان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
الخميس في 24 آذار 2011

أصدرت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار البيان التالي :

تستنكر الأمانة العامة لقوى 14 آذار حادثة اختطاف سبعة مواطنين من الجنسية الإستونية في منطقة البقاع بتاريخ 23-03-2001، وتطالب السلطات اللبنانية بتوضيح ما حدث أمام الرأي العام واستعادة حرية المخطوفين فوراً حفاظاً على سمعة لبنان.
إن هذه الحادثة ومثيلاتها تؤكد مرة جديدة خشيتنا من الإنفلات الأمني الذي يمكن أن يحدث في ظلّ تراجع الدولة أمام "وصاية السلاح" الخارج عن سلطة الدولة.

1- اختطاف المواطنين الاستونيين

2- التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية (موضوع تشكيل الحكومة) وزيارات الشخصيات اللبنانية الى دمشق – (سليمان فرنجية، وليد جنبلاط...)

3- ضرورة ضبط الحدود اللبنانية – السورية مطلب تاريخي لدى 14 آذار ولو استجابت السلطات السورية منذ 2005 لما كنا نستمع اي شكوى من تصدير عناصر عابرة للحدود

4- موضوع السلاح وضرورة وضع الجميع امام مسؤولياتهم بدءاً برئيس الجمهورية الذي يتحمّل مسؤولية تنفيذ الدستور

5- حق الشعوب في تقرير مصيرها

بيـان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
الأربعاء في 30 آذار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار اجتماعها الدوري واصدرت البيان التالي :

ناقش المجتمعون الأوضاع العامة في البلاد وتوقفوا أمام القضايا التالية:

أولاً: الحوادث الأمنية المتجدّدة.

تكرّر الأمانة العامة استنكارها العمل الإرهابي المتمثّل باختطاف الاستونيين السبعة في منطقة البقاع والمتفجرة أمام كنيسة السيدة في زحلة. وهي تطالب الأجهزة الأمنية اللبنانية بوضع حدٍّ لهذا العبث الذي لم يكن ليحدث لولا القيود المعروفة التي تحدّ من سلطة الدولة على اراضيها. والأمانة العامة تشدّد في هذه القضية على وجوب كشف الفاعلين والجهة التي يعملون لحسابها.

ثانياً: حملة التحريض على القوى الإستقلالية.

ان قوى 14 آذار التي حملت راية استقلال لبنان من التدخلات الخارجية في شؤونها، ترفض التدخل في شؤون الآخرين، وهي تشجب محاولة بعض وسائل الإعلام الزجّ بلبنان في ما يجري من تحركات شعبية معارضة في سوريا، والإدعاء زوراً بأن لبعض القوى الإستقلالية اللبنانية يداً في التحريض وزعزعة الاستقرار هناك. وهي تتمنى على وسائل الإعلام توخّي الأمانة والموضوعية، كما تطلب ممن يقفون وراء هذه الاشاعات الكف عن محاولاتهم لتوظيف ما يجري من حولنا في التجاذبات السياسية الداخلية. وفي هذا السياق تطالب الأمانة العامة اعتبار ما جرى بمثابة إخبار الى السلطات القضائية المختصة والتحرك فوراً لوضع حدّ للشائعات ومعاقبة المجرمين ومكاشفة الرأي العام بنتائج التحقيق.

ثالثاً: الحريات في المنطقة.

إن ما يجري في المنطقة العربية من انتفاضات شعبية وثورات شبابية هو تعبير صادق عن مطالب محقّة بعد عقود من الظلم والإستبداد والفساد. ولا يمكن لانتفاضة الاستقلال في لبنان إلا أن تكون مع مطلب التغيير في المنطقة العربية، على قاعدة الحرية والعدالة والديموقراطية والسلام للجميع.

رابعاً: السلاح غير الشرعي.

إن قوى 14 آذار تؤكد مجدّداً أن هذا السلاح يشكل العقبة الرئيسية أمام استعادة سيادة الدولة، كما يشكل سبباً دائماً للنزاع الداخلي ولتوريط لبنان في ما لا طاقة له به ولا مصلحة. ولعل آخر فصول هذا التوريط، ما أعلنه الأمين العام لحزب الله عن جاهزية سلاحه لتلبية أي مطلب للقيادة الايرانية في إطار ما يجري في المنطقة من صراع إقليمي. إن قوى 14 آذار الماضية في رفع شعار إسقاط السلاح، مع مئات الآلاف من اللبنانيين الذين احتشدوا في ساحة الحرية في 13 آذار الماضي تحت هذا الشعار، تضع أركان الدولة ومؤسساتها، لا سيما رئيس الجمهورية، أمام مسؤولياتهم في تحقيق هذا المطلب بموجب اتفاق الطائف والدستور، وبموجب القرار 1701 المتضمن جميع القرارات والاتفاقات المتعلقة بسيادة الدولة.

خامساً: المسألة الحكومية.

يكثر الحديث عن عقباتٍ داخلية وخارجية تواجه تأليف حكومة جديدة بعد 65 يوماً من التكليف، وقد طالعتنا صحف اليوم بموقفٍ حازم من قبل مجلس الأمن الذي يطالب بتسريع تشكيل حكومة تأخذ على عاتقها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تجدد موقفها لجهة ضرورة حماية التزامات لبنان مع المجتمع الدولي ولا سيما القراران 1701 المتعلق بوضع السلاح تحت أمرة الدولة و 1757 المتعلق بالمحكمة الدولية، وننظر بقلق بإزاء عجز الرئيس المكلف عن ترويض شروط من أتى به من أجل تشكيل حكومة جديدة.

بيـان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
الأربعاء في 6 نيسان 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الأسبوعي وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة أمام المأساة التي يعيشها اللبنانيون في شاطىء العاج، وهي المأساة الناجمة عن تعرّضهم لشتى الأخطار في إطار الصراع الدامي الدائر في هذا البلد الإفريقي، والتي زاد منها إنحياز فريق سياسيّ من لبنان الى جانب طرف داخلي هناك.

إنّ الأمانة العامّة التي تنوه بالجهود الرسمية التي بُذلت مع فرنسا والاردن والأمم المتحدّة لتأمين حماية اللبنانيين وإنقاذهم من المحنة، تعتبر أنّ نكبة الجالية اللبنانية تستدعي تشكيل خلية أزمة سياسيّة – إجتماعية – إقتصادية على أعلى المستويات تسهر على مواجهة تلك النكبة بين أبيدجان وبيروت، وتعنى خصوصاً بإستقبال اللبنانيين العائدين إلى ديارهم ومعالجة أوضاعهم وبالتأمين على من يبقى منهم هناك.

ثانياً: وعرضت الأمانة العامة الحوادث الأمنية المتلاحقة من خطف الإستونيين السبعة إلى التمرّد في سجن رومية وما بينهما. وإذ تشيد بجهود القوى الأمنية، ترى في ما يحصل فضلاً عن كونه تهديداً للأمن والإستقرار، رسائل سياسية من جهات في الداخل وفي الخارج تكرّر إستخدام لبنان صندوق بريد في محاولة لمقايضة الأمن بالسياسة.

وتعتبر الأمانة العامة في هذا السياق انّ تلك الحوادث الأمنية تؤكّد صحّة مطالبة قوى 14 آذار بإنهاء السلاح غير الشرعي.

ثالثاً: إنّ الأمانة العامة، وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر على التكليف تحمّل فريق 8 آذار مسؤوليّة الأزمة المتمادية، والتي يعود أصلُها الى الإنقلاب الذي نفذه هذا الفريق على الشرعيّة والمؤسسات الدستوريّة.

وإذا كانت قوى 14 آذار أعلنت موقفها رفضاً لتغطية الإنقلاب وللمشاركة في حكومته تالياً، فإنّها تحذّر من أن يكون التعطيل المتمادي للدولة جزءاً من خطّة "الدويلة"، وهي تستهجن تحميل حزب الله لها مسؤولية تأخير تشكيل الحكومة في الوقت الذي تعود هذه المسؤولية إلى فريقه المستغرق في الإرتباك والعجز على كل الصعد.

رابعاً: إنّ الأمانة العامة التي سبق لها أن أكدّت أهمية ثورات الشباب وإنتفاضاتهم وإحتجاجاتهم في المنطقة العربية، تؤكد اليوم أن أولوية الحرية والديموقراطيّة والتنمية تفرض نفسها، وأن الاستقرار الحقيقي لا يكون إلا على هذه القاعدة.

وإذ تحذر من مشروع إقليميّ ايراني لوضع اليد على المنطقة العربيّة ولبنان في القلب منها، فإنّ الأمانة العامة تشدّد على أنّ ما تناضل قوى 14 آذار من أجله في لبنان هو الحريّة والعدالة والحياة السياسيّة الدستوريّة والديموقراطيّة بعيداً من هيمنة السلاح.

بيـان الأمانة العامة
لقوى الرابع عشر من آذار
الأربعاء في 13 نيسان 2011

أيها اللبنانيون
تجتمع الأمانة العامة لقوى 14 آذار اليوم في طرابلس مدينة العيش المشترك التي حاول أفرقاء محليون وإقليميون بشتى الطرق فصلها عن الوطن ولكنها أكّدت في 14 آذار 2005 أنها الرائدة في انتمائها الوطني ونجتمع في 13 نيسان في ذكرى الحرب الأهلية لنؤكد على أن إرادة المصالحة أصبحت في ضمير اللبنانيين بعد العهد الذي التزموا به في 14 آذار بأن يبقوا معاً موحّدين، مسلمين ومسيحيين.
13 نيسان ليس مجرد ذكرى مؤلمة في عقول اللبنانيين، بل هي عبرة نحتتها الآلام والمآسي عندما أمعن السلاح غير الشرعي قتلاً وتدميراً في جسد وطننا بشراً وحجراً. لا تزال ذاكرة مَن عايش تلك السنوات المشؤومة تضج بصور وأصوات طوابير المتجمعين حول الأفران والأوصال المقطعة وعويل النساء ويُتمَ الأطفال وقُصَص المخطوفين والطرق التي يحكمها القناصون، ونيران القصف العشوائي، والحواجز الطيارة والقتل على الهوية وأكياس الرمل والمتاريس.
بالمحصلة فقد خسرنا خمس سكان لبنان بين شهيد وجريح ومعوّق وخسرنا قرابة عقدين من عمر وطننا ووقعنا تحت الإحتلال والوصاية.
قد تكون لهذه الحرب أسباب متعددة، داخلية وخارجية أو إجتماعية وإقتصادية، ولكن الحقيقة الصارخة هي أنه لم تكن لهذه الحرب أن تقع لولا انتشار السلاح غير الشرعي بين الأزقة والبيوت، ولولا وجود الميليشيات المتعددة التي لبست لبوس المقاومة في مراحل شتى.
في 14 آذار 2005 تلا اللبنانيون جميعهم فعل الندامة عندما اعتذروا من وطنهم عن الأذى الذي لحقَ به، إذ اكتشفوا أن الوحدة المسيحية الإسلامية هي السبيل الوحيد لتحقيق الإستقلال وبناء وطن آمن ومستقر يتساوى مواطنوه في الحقوق والواجبات في ظلال الدولة الواحدة التي لا يستقوى عليها السلاح غير الشرعي.
واليوم، وبعد ست وثلاثين سنة من ذكرى إندلاع الحرب الأهلية المشؤومة نرى أن خطر هذه الحرب لا يزال قائماً ما دام السلاح غير الشرعي موجوداً، ومن خلال استقواء فئة من اللبنانيين بهذا السلاح وفرض وقائع سياسية بالإكراه تشكل تهديداً كبيراً للحرية وللسلم الأهلي كما أنها تدخل لبنان في محور إقليمي ينسف إنتماءه العربي.
إن إصراركم أيها اللبنانيون على المواجهة السلمية والديموقراطية لهذا المشروع هو حق لكم وواجب عليكم لأنه ضمانة لكي يعيش أبناؤكم في وطن آمن ومستقر ومزدهر فلا ترهبكم أبداً حملات التخوين والتهويل والحق معكم والمستقبل لكم.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان الأمانة العامة
لقوى 14 آذار
15 نيسان 2011

منذ إنطلاق الاحتجاجات الشعبية في سوريا، دأبت أصوات ووسائل إعلام تابعة لفريق "حزب الله" من جهة وأخرى مناهضة للإحتجاجات من داخل سوريا من جهة ثانية على فبركة أكاذيب من أجل اتهام قوى في 14 آذار بالتدخل في الأحداث السورية.

إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار التي ترى في ذلك محاولة من النظام السوري وجماعاته لتسويق نظرية المؤامرة المتهافتة، تحذر من مسعى لإدخال لبنان في مسارات الأزمة السورية ما يمثل تهديداً مضافاً لأمن لبنان واستقراره. وهي في هذا الإطار تشدد على ما يأتي:

أولاً – إن قوى 14 آذار التي ناضلت منذ سنوات طويلة لوقف التدخلات الخارجية جميعها بما فيها التدخل السوري في شؤون لبنان الداخلية، ترفض مبدئياً التدخل في الشأن السوري الداخلي وترفض الاتهامات الموجهة إلى قوى فيها جملة وتفصيلا.

ثانياً – إن قوى 14 آذار تستغرب التصريحات التي أدلى بها السفير السوري في لبنان وتستنكرها. فهو لم يكتف بالبناء على اعترافات تلفزيونية مفبركة متجاوزاً حتى التحقيقات المفترضة في بلاده، بل ذهب إلى مطالبة الدولة اللبنانية وقضائها بتبني الاتهامات والتحرك لملاحقة نواب لبنانيين. وترى 14 آذار في ذلك تجاوزاً لأصول العلاقات الديبلوماسية بين دولتين سيدتين، مما كان يوجب عليه التحدث المباشر مع السلطات اللبنانية لا مخاطبتها اعلامياً ، فكيف إذا كانت تصريحاته تتضمن تهديدات مبطنة للوضع اللبناني بمجمله؟

ثالثاً – إن قوى 14 آذار ترى أن من حق سوريا إتخاذ الاجراءات المناسبة على حدودها، تؤكد في الوقت نفسه أن هذه الاجراءات، إذا كانت منسقة كما يجب مع أجهزة الدولة البنانية، ينبغي ألا تفضي الى الاضرار بمصالح اللبنانيين، سيما عندما تصبح الاجراءات موازية للإغلاق المبطن للحدود اللبنانية – السورية.

رابعاً - إن قوى 14 آذار ، تطالب رئيس المجلس النيابي نبيه بري، في ظل الاتهامات الخطيرة الموجهة الى نواب في المجلس، بتحمّل مسؤولياته كرئيس لكل البرلمان وليس لبعضه، حماية للنواب جميعاً. وتزامناً، تهيب برئيس الجمهورية الذي حرص منذ إنتخابه على إدارة ملف العلاقات اللبنانية – السورية، أن يقوم بما يلزم لوضع حد لهذه اللعبة الخطرة الجارية حالياً.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

في 18 نيسان 2011

حضرة رئيس كتلة المستقبل النيابية دولة الرئيس فؤاد السنيورة المحترم

تحية طيبة وبعد،
نظراً لدقة الظرف السياسي الداخلي كما الإقليمي، تتمنى الأمانة العامة لقوى 14 آذار على تكتلكم النيابي المشاركة في اجتماع الامانة العامة يوم الاربعاء الواقع في 20 الجاري عند الساعة الثانية عشر ظهراً، وذلك من أجل التشاور في الخلفيات الكامنة وراء الاتهامات الموجهة من قبل النظام السوري ضد فريق 14 آذار عموماً وكتلة وتيار المستقبل خصوصاً، واتخاذ الإجراءات اللازمة والمواقف المناسبة في هذا الخصوص.

كما ستوجه الامانة العامة هذه الدعوة الى جميع الكتل النيابية في 14 آذار.
وشكراً

في 18 نيسان 2011

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

حضرة الاستاذ آدي أبي اللمع المحترم

تحية طيبة وبعد،

تتمنى الأمانة العامة دعوة تكتل نواب "القوات اللبنانية" للمشاركة في اجتماع الأمانة العامة يوم الاربعاء الواقع في20 الجاري عند الساعة الثانية عشر ظهراً، وذلك للتباحث بمواضيع الساعة وخاصة لجهة المحاولات السورية المكشوفة الرامية إلى ربط الساحة اللبنانية بالساحة السورية، مما يهدد استقرار لبنان وسلامته ويطيح بمبدأ وخيار "لبنان أولا".
كما ستوجه الامانة العامة هذه الدعوة الى جميع الكتل النيابية في 14 آذار.

وشكراً

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 01-203066– فاكس: 01-203063 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان الأمانة العامة
لقوى 14 آذار
20 نيسان 2011

منذ ان بدات الاحتجاجات الشعبية في سوريا، دأبت السلطات فيها على ربط الأزمة بنظرية المؤامرة، وشنّ التلفزيون الرسمي السوري من جهة وسفير دمشق في بيروت من جهة ثانية حملة إفتراءات واتّهامات كاذبة لتيار المستقبل بالتدخل في الشؤون السورية، وصولاً الى اتهام عضو " كتلة المستقبل " النائب جمال الجراح بتمويل شبكات تخريب في سوريا.
كما اعتبر حزب الله ان الحملة السورية تشكل فرصة مؤاتية له للانقضاض على "تيار المستقبل" وإلباسه الاتهامات السورية المفبركة، محاولاً بذلك تصفية حسابه مع موقف 14 اذار الداعي الى انهاء السلاح غير الشرعي، معتقداً انه سيكون قادراً في هذا الظرف على تغطية الازمات المتعددة التي يتخبط فيها، بما فيها ازمة فشله في جعل انقلابه بقوة السلاح يمنع الاستنهاض السياسي – الشعبي الجديد لقوى 14 اذار، ويجعله يُبعِد اهتمام الرأي العام برفض غلبة السلاح في الحياة السياسية.
ان قوى 14 اذار تؤكد بإزاء كل ذلك على ما يأتي:

1- ان 14 آذار حركة سياسية وطنيّة شعبيّة سلميّة ومدنيّة، وهي بنيان مرصوص في تضامنه مع "تيار المستقبل" والنائب الجراح، ترفض حملة التّجني هذه وتحذّر الأطراف اللبنانية من التّورط في مخطّط جديد يوقع الفتنة بين اللبنانيين. وهي تستنكر الإتّهامات المساقة في وجه أحد أعضائه النّواب، كما رفضت في الماضي سلسلة التّقارير المفبركة المنسوبة إلى سفراء أجانب والتي تسيء إلى صدقيّة قيادات لبنانية بذلت الغالي من أجل الدّفاع عن سيادة لبنان،
وهي تطالب باحترام السيادة اللبنانية وبصورة خاصّة الحصانات الدّستورية الممنوحة لممثّلي الأمّة. وهي لذلك تؤكد على مسؤولية رئيس مجلس النواب في الدفاع عن النائب الجراح وحمايةً له.

2- ان 14 اذار التي ناضلت وتناضل رفضاً لأي تدخل خارجي من أي جهة اتى، ترفض التدخل في شؤون الغير، وهي تؤمن اصلاً ان الشعوب بقواها الذاتية قادرة على العبور الى الحرية والكرامة.

وتحمّل "حزب الله" وفريقه المسؤولية السياسية والأمنية الناجمة عن المضي قدماً في ركوب هذه الموجة واللعب بالاستقرار تغطية لفشله او لحساب مصالح محور اقليمي بذاته.

3- إن 14 اذار تطالب الدولة باجهزتها كافة بالقيام بدورها، وتخاطبها بالقول إنه اذا كان الحياد في الامن غير مقبول فان الانحياز فيه مرفوض تماماً.

4- تضع الأمانة العامة هذه المعطيات كافة امام الرأي العام اللبناني والعربي وهي تعلنها لِلَفْت انتباه الإخوة العرب ودولهم إلى المؤامرة الخطيرة التي تهدد شعب لبنان، وتطالب وزير الخارجية باستدعاء السفير السوري في لبنان لاستيضاحه حول ما جاء في تصريحاته من مخالفات لأصول العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

5- إن استمرار محاولات خرق الإستقرار الأمني في الداخل بدءاً من خطف الإستونيين مروراً بأحداث امنيّة متنقّلة ووصولاً الى الإعتداءات على الأملاك العامة، يجعل قوى 14 آذار تؤكّد مرة جديدة على خيار الدولة والدولة فقط التي تنشر سلطتها وسيادتها الحصرية على كامل اراضيها.

بيان الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 4 أيار 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الأسبوعي الدوريّ وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً: توقّفت الأمانة العامّة مليّاً وبعمق أمام الثورات التي تشهدها المنطقة العربيّة بمشرقها ومغربها منذ مطلع العام الجاري. وإذ تعلن تضامنها وتعاطفها مع الشعوب العربيّة المنتفضة سلميّاً من أجل الحرّية والكرامة والديموقراطيّة، تؤكّد أنّ تلك الثورات والإنتفاضات فتحت أمام العالم العربي أبواب مرحلة تُدخل المنطقة وشعوبها في رحاب عصر جديد، مرحلة تشكّل ردّاً طبيعياً على ما كان سائداً من إستبدادٍ وتخلفٍ وفسادٍ عائليٍّ إستفزازي، كما تشكّل ردّاً على العجز والفراغ العربيين اللذين سادا عقوداً من الزمن، وتعيد الإعتبار لمسألة قيام نظام عربي جديد يضع العرب في مكان يليق بهم ضمن المعادلات الإقليميّة والدوليّة.

وإذ ترحّب بما أنجزته الثورات هذه حتىّ الآن من تغيير، تتابع الأمانة العامّة المخاضات العسيرة والدامية التي يُفرض على عدد من الإنتفاضات إجتيازها، وتؤكد في الوقت نفسه أنّ إرادة الشعوب لن تُكسر.وتشديداً على أهميّة ما يجري، تسجّل الأمانة العامّة إنجازاً متحققاً ومكتسباً منذ الآن، هو أنّ إسرائيل، وفي ضوء الثورات والتغيير الذي تصنعه، تتخبّط في أزمة وجوديّة لا سابق لها، بالضبط لأنّ الديموقراطيّة العربيّة هي السلاح الأقوى في يد الدول العربيّة وشعوبها، في الصراع مع إسرائيل.

وإذا كانت 14 آذار تعتبر نفسها معنيّةً بكلّ هذه التطوّرات كونها رفعت منذ البدايات لواء العروبة الديموقراطيّة الحديثة، فإنّها تدعو جميع الأطراف اللبنانيين إلى التبصّر العميق بما يجري من أجل الخروج من الماضي وبناء سياسات تحاكي الحاضر والمستقبل، ومن أجل تحصين لبنان وتأهيله للمرحلة الجديدة.

ثانياً: وفي هذا السياق، لا يسعُ الأمانة العامّة إلا أن تثمّن إتفاق المصالحة الفلسطينيّة – الفلسطينيّة الذي يُبرم اليوم في القاهرة. وهي تعتبر أنّ هذه المصالحة إنّما هي نتاجٌ لمناخ الثورات العربيّة من جهة وتعبيرٌ عن وعي فلسطيني بالمتغيرات من جهة ثانية، وتشكّل المعطّى الأهمّ حتىّ الآن لمناخ التغيير من جهة ثالثة وأخيرة.

وتؤكّد أنّ المصالحة التي تطوي صفحة من الإنقسام الفلسطيني المديد، تعيد بناء الوحدة الفلسطينيّة على قواعد وأسس متينة، الوحدة التي يحتاجها الشعب الفلسطيني لإستعادة حقوقه الوطنيّة وفي مقدّمها الدولة المستقلّة التي باتت هدفاً غير بعيد.

ثالثاً: بإزاء ذلك كلّه، وحيالَ التخبّط الذي يعيشُهُ فريق 8 آذار والذي يُغرق البلاد فيه جرّاء عجزه عن تشكيل الحكومة، ولمّا كان هذا العجز هو نفسه النتيجة الطبيعيّة لإستحالة مشروع الإنقلاب والنتيجة المنطقيّة لإستحالة القفز فوق فريق يمثّل أكثريّة سياسيّة – شعبيّة مثبتة، وحيث أنّ الإستحالة تتأكّد أكثر فأكثر إذ تتعارض مع المشهد العربيّ المتغير، فإنّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار تجدّد التأكيد على أنّ إنقاذ لبنان من الأزمة لن يتحقّق إلاّ بعودة الجميع إلى الدولة بشروط الدولة. وشروط الدولة هي سيادتُها، وهي مؤسساتها الدستوريّة المنحكمة إلى الميثاق الوطني وهي الشراكة الوطنيّة.

وإذ تدعو جميع الفرقاء السياسيين وحزب الله بالتحديد إلى إستخلاص العبر والتعقّل في المواقف، بما يضع حداً للأزمة ومخاطرها ولتآكل الدولة تطالب الأمانة العامّة حزب الله بخطوتين رئيسيتين. الأولى هي أن يسارعَ إلى وضع إمكانياّته العسكريّة والأمنيّة في تصرّف الدولة وتحت مسؤوليتها وأمرتها. والثانية أن يسارع إلى إنهاء موقفه المعادي للمحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان إحتراماً للعدالة وبما يمهّد للمصالحة الوطنيّة.

وتؤكد الأمانة العامّة أنّ من شأن هاتين الخطوتين أن تفتحا الطريق بإتجاه قيام حكومة إنقاذ وطنيّ درءاً للأخطار وتجاوزاً للفراغ الذي يحطّم الدولة ويضرب آمال اللبنانيين ومصالحهم.

رابعاً: وفي سياق متصّل، توقفت الأمانة العامّة عند مقتل زعيم "تنظيم القاعدة" أسامة بن لادن، ورأت فيه مفصلاً مهماً في مسار القضاء على الإرهاب.

وفي هذا المجال، تؤكّد الأمانة العامة – تكراراً – أنّ مقتل بن لادن، خصوصاً في ظلّ الثورات الديموقراطيّة العربيّة لهو تعبير بالغ الرمزيّة والدلالة على أنّ الحريّة والديموقراطيّة يمثّلان السّد المنيع ضدّ التطرّف والإرهاب.

خامساً: توقفت الأمانة العامة بقلقٍ شديد إزاء رفض وزير الاتصالات بلا مسوّغ قانوني التعاون مع وزيرة المال مما يحرم خزينة الدولة من مبالغ ضرورية لتسديد مستحقات الدولة لاسيما رواتب الموظفين.

وفي هذا السياق تذكّر الامانة العامة وزير الاتصالات انه ينتمي ووزيرة المال الى حكومة واحدة لها بيانٍ وزاريٍّ واحد وتطالبه بالتعاون الفوري مع الحكومة التي ينتمي اليها وبالافراج عن الاموال المحجوزة لديه في وزارته.

بيان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 18 أيار 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي ناقشت خلاله التطورات الخطيرة الأخيرة على حدود لبنان الشمالية والجنوبية، وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- توقفت الأمانة العامة مطوّلاً أمام حالة النزوح الكثيف من البلدات السورية القريبة من حدود لبنان الشمالية باتجاه بلدات عكار اللبنانية. وإذ تعرب عن أسفها العميق للأحداث التي تسببت بعمليات النزوح تعبّر عن اعتزازها بالهبّة الانسانية الرائعة لأهلنا في الشمال عموماً وفي عكار خصوصاً نجدةً للنازحين في المجالات كافة وتأكيداً على العلاقات الأخوية بين الشعبين اللبناني والسوري.

كذلك تعرب الأمانة العامة عن دعمها للجهود التي تبذلها الهيئة العليا للإغاثة وسائر الجهات الإنسانية لمساعدة النازحين في كل ما يحتاجونه بتوجيهات من الرئيس سعد الحريري، من منطلق أن حياة الانسان فوق أيّ إعتبار آخر لأن الإعتبار الأخلاقي هو الأهم. وهي تهيب بالوزارات المعنية والمنظمات الإنسانية كافة العمل على مساعدة الاخوة السوريين.

ثانياً- إنّ الأمانة العامة إذ تحذّر مسبقاً من أي محاولة لجعل أرضٍ لبنانية أرضاً للأزمة السورية، ومن أي محاولة سورية بالتالي لتجاوز الحدود اللبنانية، تؤكد على وجوب رعاية النازحين باعتبار أنهم أصبحوا في عهدة الدولة اللبنانية. ولما كانت شرعة حقوق الانسان والمواثيق الدولية تلزم لبنان، لا بل هي فوق قانونه الوطني، فإن الأمانة العامة تطالب فخامة رئيس الجمهورية وقيادة الجيش بالتزام هذا المبدأ الحقوقي الانساني.

ثالثاً- وفي هذا السياق وبإزاء الإرهاب الذي تعرّض له أحد فنادق العاصمة بالأمس لمنعه من استقبال لقاء لناشطين في المجتمع المدني اللبناني متضامنين مع الشعب السوري، تعلن الأمانة العامة شجبها للإرهاب والترهيب اللذين يمارسهما فريق 8 آذار، ورفضها أسر بيروت عاصمة الثقافة والحريّة والإنسان تحت ضغطهما، وتؤكد أن بيروت لن ترضخ وستبقى عصيّة على السواد والظلام مشعّة ديموقراطية وحرّية وسيادة واستقلال، عاصمة حرّة لدولة لبنان الحرة السيدة. وتشدّد على أن الترهيب المستقوي بالسلاح لن يمرّ، خصوصاً في عصر الربيع العربي.

رابعاً- كما توقفت الأمانة العامة أمام المسيرة التي شهدتها حدود لبنان الجنوبية الأحد الماضي. وهي تدين بقوة الجرائم الإسرائيلية التي حصدت عشرة شهداء وعشرات الجرحى.

والأمانة العامة التي تتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة وحق العودة، تذكّر بأن لبنان ملتزم بالقرار 1701 بكامل مندرجاته وبالخط الأزرق ما يقتضي تكريس الجنوب منطقة آمنة وبما لا يعطي اسرائيل المتخبطة في أزمة لم تشهد لها مثيلاً من قبل، أي ذريعة لتصدير أزمتها حرباً على لبنان.

إن ما يدفعنا الى هذا التذكير هو أنّ المصالحة الفلسطينية التي تحققت، وضعت في برنامجها التنفيذي حركة شعبية في الداخل بالتوازي مع صراع ديبلوماسي – سياسي يبلغ ذروته في أيلول المقبل لانتزاع إعتراف دولي بالدولة الفلسطينية، كذلك فإن الأمانة العامة تتمسك بكون القضية الفلسطينية قضية وطنية للشعب الفلسطيني أولاً ولأنها قضية عربية مركزية فهي خاضعة لاستراتيجية عربية – فلسطينية موحدة ثانياً، فلا يجوز تالياً أي إنفراد أو أي "ساحة". وأكثر من ذلك، فإن الأمانة العامة ترفض التعاطي مع القضية الفلسطينية على أنها "ورقة" في يد هذه الجهة أو ذلك الفريق تُستحضر في الأزمات وللتغطية عليها.

بيان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 25 أيار 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي ناقشت خلاله التطوّرات الأخيرة في لبنان وحوله واصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- تكرّر الأمانة العامّة أنّ عدم تشكيل الحكومة حتّى الآن بعد إنقضاء أربعة أشهر على التكليف، إنّما هو عنوان فشل إنقلاب فريق حزب الله على الديموقراطيّة والمؤسسّات الدستوريّة. وإذ تؤكّد انّ هذا الفريق لا يملك شجاعة الإعتراف بفشله بما هو فشلٌ لمشروع الغلبة المستقوي بالسلاح، تحذّر من إقدام الفريق نفسه، في ظلّ هذا الفراغ ووسط إنغلاق في العلاقات اللبنانيّة – اللبنانيّة، على مغامرات تقود إلى الفوضى على أنواعها وتؤدّي إلى تدمير ما تبقّى من مقوّمات الدولة ومعها مصالح اللبنانيين كافّة. وهي، في المقابل، تدعوه إلى العودة إلى المؤسسات وأن يحتذي بمثال المصالحة الفلسطينيّة بين حركتي "فتح" و "حماس" في إطار شرعيّة وطنيّة واحدة.

ثانياً- وفي سياق غير بعيد، توقّفت الأمانة العامّة أمام حملة الأكاذيب المتجدّدة عن تدخّل لبنانيّ في ما يجري في سوريّا، ورأت فيها تكراراً محاولةً لربط لبنان بمسارات الأزمة السوريّة. غير أنّ ما إستوقف الأمانة العامّة، كانَ ما أدلى به وزير الخارجيّة السوريّ قبل يومين من تصريحات. فهو إذ أطلق معادلة مستغربة للعلاقات اللبنانيّة – السوريّة تفيد أنّ "الأمن في سوريّا من أجل الأمن في لبنان"، بدا مهدّداً للبنان في أمنه وإستقراره. والأمانة العامّة التي تؤكد الحرص على أمن البلدين معاً من أجل علاقات لبنانيّة – سوريّة طبيعيّة وسويّة، تحذر من إسترهان لبنان في فراغه القائم ومن إستخدامه مجدّداً "ساحة" لتوجيه الرسائل. كما تنبّه ممّا يحصل من الطرف السوريّ على الحدود الشماليّة للبنان من إنتهاكات وتطالب الجيش بضمان أمن هذه المنطقة وحماية مواطنيها.

ثالثاً- إنّ قوى 14 آذار المتمسّكة بالحريّة والديموقراطيّة والإستقلال والسيادة للبنان، والمتضامنة مع كفاح الشعوب العربيّة الشقيقة من أجل المبادئ نفسها، وإذ تطالب السلطة الحاكمة في سوريّا بوقف حمام الدم والإستجابة لمطالبة الشعب السوريّ بالإصلاحات، تستنكر محاولة بعض الجهات والأشخاص في لبنان لعب دور "الشبيحة" و "البلطجيّة " في التصديّ للحرّيات العامّة والفرديّة، ولحرّية التعبير والمعتقد. وتطالب أجهزة الدولة كافة بحماية هذه الحريّات جميعاً لا المساواة بين "التشبيح" وحريّة الرأي.

رابعاً- وفي ذكرى تحرير الجنوب في 25 أيّار 2000، وإذ تؤكّد قوى 14 آذار اعتزازها بهذا الإنجاز الوطنيّ وتذكّر بموقفها المبكر الداعي منذ 2005 إلى توحيد إنجازي التحرير والإستقلال، تجدّد حرصها اليوم على مظلّة القرار الدوليّ 1701 وإلتزام لبنان بالإجماع به وبكلّ مندرجاته حمايةً للبلد بالدولة وجيشها وبالقوّات الدوليّة في وجه أيّ إستهداف له. ولعلّ أبرز الدوافع إلى هذا التأكيد، التلميحات إلى إمكان إشعال جبهة الجنوب لتأكيد نظريّة بعضهم عما يسمّى "إرتباط أمن إسرائيل بأمنه"، وتداول البعض الآخر وعلناً بـ صيف ساخن".

خامساً- توقت الأمانة العامّة أخيراً أمام خطابي الرئيس الأميركي الأخيرين. وهي إذ تنوّه بإعتراف أوباما بالتحوّلات في المنطقة وربطه السياسة الأميركيّة فيها بالتطوّر الديموقراطي، تؤكّد في المقابل أنّ الديموقراطيّة في العالم العربيّ بقدر ما هي مساهمة الشعوب العربيّة في وجه التطرّف والإرهاب، هي دعم من هذه الشعوب للقضيّة الفلسطينيّة. وتعتبر أنّ الصدقيّة الأميركيّة بالنسبة إلى الحلّ العادل للقضيّة الفلسطينيّة، ستبقى على المحكّ، محكّ إستحقاق أيلول للإعتراف الدوليّ في الأمم المتحدّة بالدولة الفلسطينيّة المستقلّة، ومحكّ إلزام إسرائيل بالخضوع إلى السلام الحقيقيّ والجديّ.

وفي هذا السياق، تعتبر الامانة العامة أنّ المواقف المدانة التي أطلقها رئيس وزراء العدو في الولايات المتحدة ومن داخل الكونغرس الأميركي نفسه تشكّل إعلان حرب على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتهديداً بمواصلة الإحتلال والإستيطان ومنع قيام دولة فلسطينية فعلية، كما ترى فيها تحدّياً للعرب والشرعية الدولية لا يجوز السكوت عنه. وتستغرب أن يسمح العالم في هذا الزمن ببقاء دولة للتمييز العنصري تفرض على العالم شروطاً تناقض حرّية الشعب الفلسطيني واستقلاله، وتعيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

تصريح
الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار
الأربعاء 27 نيسان 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الأسبوعي في مقرّها في الأشرفية وحضره النائب عمّار حوري، والنواب السابقون : فارس سعيد، سمير فرنجية، مصطفى علّوش، والسادة آدي أبي اللمع، نصير الأسعد، نديم عبد الصمد، يوسف الدويهي، هرار هوفيفيان، واجيه نورباتليان، الياس أبو عاصي ونوفل ضو.

وبعد الإجتماع أدلى الدكتور فارس سعيد بالآتي :
إجتمعت الأمانة العامة لقوى 14 آذار وتداولنا في كلّ الشؤون التي تربك اليوم الساحة الوطنية. وأولها تداولنا بمخاطر عدم تشكيل حكومة ويكشف هذا الموضوع لبنان على المستويات الإقتصادية، المالية والأمنية، وتعود المسؤولية إلى الإرباك والإنهيار السياسي الذي يعيشه فريق 8 آذار.
وكما تلاحظون كل فريق منهم يتقدّم بحجة لا يقتنع بها اللبنانيون. ومنهم من يقول أن عدم التشكيل سببه توزيع الحقائب فيما بينهم وهذا مستغرب.
أضاف : وقال فريق 14 آذار منذ شهرين بأنه لا يريد المشاركة في حكومة تكرّس وجود السلاح وتواجه المحكمة الدولية على رغم التسهيل الذي قدّمه فريق 14 آذار وعلى رغم أيضاً ان فريق واحد يشكل الحكومة وما يزال يقول ان توزيع الحقائب التي تُعيق تشكيل الحكومة. وفريق آخر كما ربط بالأمس الرئيس نبيه برّي موضوع تشكيل الحكومة بالموضوع السوري وهذا شيء خطير جداً جداً. وهذا ما يؤكد بأن هذا إقحام لشؤوننا الداخلية بالموضوع السوري أنه خطير جداً ويكشف لبنان على كل المستويات وأنه لشيء مُستغرب أيضاً أن ياتي ذلك من قبل رجل دولة وهو الرئيس نبيه برّي.
وقال سعيد : في ظلّ ما يحصل في المنطقة والإرباكات الكبرى التي هي موجودة اليوم في المنطقة وتنعكس أيضاً على الساحة اللبنانية. نحن بأمسّ الحاجة إلى تشكيل حكومة ويظهر العجز الكامل لفريق 8 آذار نتيجة الإنهيار السياسي الذي يصيب هذا الفريق لعدم تشكيل الحكومة. يبقى الفريق السياسي الوحيد الذي يحمل مشروعاً سياسياً لإنقاذ لبنان هو فريق 14 آذار وانه يؤكد بأن الحل هو العودة إلى الدولة بشروط الدولة في لبنان وبالتالي وضع حدّ لفلتان السلاح الغير شرعي في لبنان الذي هو وراء كل المخالفات التي هي اليوم مطروحة على مستوى لبنان، على صعيد تشكيل الحكومة ومخالفات البناء وكل ما يحصل هو نتيجة الفلتان الأمني والسلاح الغير شرعي. فقط فريق 14 آذار يمتلك المشروع السياسي الواضح من أجل إنقاذ لبنان وحمايته وغدارة الشأن الداخلي في لبنان ومقاربة وطنية إسلامية – مسيحية شاملة لما يجري في المنطقة من خلال تشكيل حكومة. وهذا المشروع الذي قدّمه فريق 14 آذار من خلال وثيقة البريستول وتظاهرات 13 آذار الماضي، لا نزال نصرّ عليه أي عودة الجميع وعلى رأسهم الأحزاب المسلّحة وبالتحديد حزب أله إلى الدولة وبشروط الدولة في لبنان. هذا الشيء الذي يضع حداً للفلتان الغير الشرعي للسلاح في لبنان وانه العبور الوحيد إلى قيام دولة قادرة على إدارة شؤون اللبنانيين وقادرة على مقاربة المشكلات التي تُحيط بنا.

وسُئل سعيد : طُلبَ من سفير لبنان في الأمم المتحدة بعد التصويت على القرار بما يختص بالعقوبات على سوريا، ولم يتم استدعاء السفير السوري في لبنان بعد حادث إتهام النواب اللبنانيين، فما هو رأيكم؟
أجاب سعيد: أعتقد أن هذا الموضوع يعود إلى صلاحية رئيس مجلس الوزراء، إنما بغض النظر عو موقف الوزير علي الشامي أو رئيس مجلس الوزراء، مندوب لبنان في الأمم المتحدة اليوم لا يمثل فقط لبنان بل يمثل الأسرة العربية. ويجب أن يتجدد هذا الموقف ليس فقط من جانب لبنان إنما أيضاً من جانب الأسرة العربية.
سُئل سعيد : ما هو ردّكم على كلام النائب عون بالأمس الذي قال بالأمس بأنه سيتعرّض إلى كل من يتحدث بالدستور إذا لم يقدّم له نصاً، ويكون بهذا الكلام يقول بأنه لا حصص لرئيس الجمهورية. فمل هو ردّكم على ذلك؟
أجاب سعيد: يأتي هذا الكلام في سياق الحجج التي يقدمها فريق 8 آذار والذي يبرز عجزه الكامل وإنهياره الكامل لأنه غير قادر على تشكيل حكومة في لبنان وبالتالي يقدم العماد عون هذا العجز تحت عنوان توزيع الحقائب وتفسير الدستور. كما يقدم الرئيس برّي هذا العجز تحت عنوان ربط موضوع تشكيل الحكومة في لبنان بالأحداث في سوريا ويتكلم عن مؤامرة، من يتآمر على لبنان !! العماد عون الذي يضع العراقيل؟ أم يتآمر على لبنان الرئيس ميقاتي الذي هو مكلّف بتشكيل الحكومة؟ أم

يتآمر على لبنان حزب أالله؟ من الذي يتآمر وفقاً لما جاء على لسان دولة الرئيس نبيه برّي بالأمس. ويجب توضيح هذا الموضوع من قبل فريق 8 آذار.

أضاف سعيد: نحن نؤكّد لجميع اللبنانيين بأن جزء منهم وضع نفسه بفريق 8 آذار الذي قاد معركة إسقاط حكومة سعد الحريري وهو يقود معركة تشكيل حكومة جديدة. ونه منذ أربعة أشهر وحتى هذه اللحظة أنه عاجز عن تشكيل حكومة وإعطاء اللبنانيين سلطة قادرة على إدارة شؤونهم المالية، الإقتصادية، الأمنية والعقارية وعلى تقديم سلطة تقارب موضوع ما يجري في المنطقة بوحدة وطنية شاملة.

وختم سعيد : غن ذلك يدل على عجز هذا الفريق وإنهياره السياسي يتمثل بتخبطه الداخلي بين الحصص وتفسير الدستور ولأنه يرى ما يجري في المنطقة وعاجز وغير قادر وخائف من تشكيل حكومة وبالتالي هذا الموضوع مكشوف على كل الإحتمالات. فقط 14 آذار هي التي تقدّم المشروع البديل الذي هو عودة الجميع غلى الدولة بشروط الدولة ووضع حداً لفلتان السلاح في لبنان والسلاح الغير شرعي.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
السبت 28 أيــار 2011

رداً على بيان حزب الله الصادر يوم أمس في 27 أيار 2011، أصدرت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار البيان الآتي:
إن الأمانة العامة التي كرّرت مراراً تأكيدها أن "فريق حزب الله" فشل في إنقلابه بقوّة السلاح، تعود إلى التحذير اليوم من مخطط قيد التنفيذ بديل من تشكيل الحكومة ومن الإعتراف بالفشل والعودة إلى الدولة ومؤسساتها، يقوم على إشاعة الفوضى في المجالات كافة.
وإزاء مخطّط إغراق البلاد في الفوضى، تؤكّد قوى 14 آذار على المواقف الآتية :
أولاً- إنّ ما جرى في مبنى الشركة الحكومية الخاضعة بموجب قرار مجلس الوزراء لعناية مؤسسة "أوجيرو"، لجهة إقدام وزير الإتصالات على محاولة إقتحام المبنى بدعم من ميليشيا "حزب الله"، إنما هو عمل ميليشياوي موصوف. ذلك أن هذا العمل محاولةٌ لضرب قرار مؤسسة القرار الدستوري أي مجلس الوزراء أولاً، ومحاولة للتستير على فضيحة فساد من الدرجة الأولى من جانب فريق يدّعي العفاف ويمارس السرقة والقرصنة والسمسرة ثانياً، ومحاولةٌ لسرقة وتفكيك قاعدة المعلومات التي تمثّل حاجة وطنية في التحقيقات في الجرائم على أنواعها وآخرها جريمة إختطاف الآستونيين.
ثانياً- إنّ موقف المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قانوني وشرعي تماماً، لأنّ الحماية التي وفّرتها القوى الأمنية للمبنى تمّت بطلب قانوني وشرعي بدوره من جانب الجهة الصالحة والمعنيّة أي "أوجيرو". و قوى 14 آذار تدعم قوى الأمن الداخلي في تنفيذها القانون وفي حماية المؤسسات والممتلكات، وتستنكر الحملة المتواصلة على المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.
وتشدّد على أنّ من وجّه السلاح إلى صدور اللبنانيين في 7 أيـار ومن إستباح المطار وأمنه ومن نفّذ إنقلاب "القمصان السود"، إنّما هو ميليشيا لا يحقّ لها إتهام أحد بالإنقلاب على الدولة ومؤسساتها لاسيّما أن الميليشيا هي بالتعريف نقيض الدولة وقواها الأمنية والعسكرية الشرعية.
ثالثاً- إنّ قوى 14 آذار التي نبّهت منذ مدّة غير قصيرة من مخطط يستهدف الشرعيات اللبنانية والدوليّة، تستنكر الإعتداء الذي حصل البارحة على إحدى الدوريات التابعة لـ "اليونيفيل" على طريق صيدا، وترى فيه مؤشراً خطيراً في هذا الوقت بالذات. فهو يأتي بينما تجتمع الدول الثماني للذهاب إلى مجلس الأمن بمشروع قرار ضدّ عنف الدولة في سوريا، وبعد أيام من تهديد وزير الخارجية السوري للمجتمع الدولي إذا ما صعّد هذا الأخير عقوباته. وقوى 14 آذار، إذ تحذّر مجدداً من مخطط لجعل الجنوب في عين العاصفة لحساب جهات إقليمية مأزومة، تجدّد إلتزامها بحماية القرار 1701 بوصفه ضمانة كبرى للبنان.
رابعاً- وتشدّد قوى 14 آذار على أنها في زمن الحريّة والكرامة لن تسكت على مخطّط الفوضى أو التسلّط، وهي متأكدّة من أنّ شعب لبنان الذي كان سبّاقاً إلى إسقاط جدار الخوف لن يسمح بتقويض البلد سياسةً وإقتصاداً وأمناً لحسابات إقليمية لا علاقة للبنانيين بها.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 1 أحزيران 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي، وبدأته بإستذكار شهيد إنتفاضة الإستقلال سمير قصير الذي تصادف ذكراه غداً في 2 حزيران، وبعد التشديد على أن قوى 14 آذار متمسّكة بالمحكمة الدولية تؤكّد على أن الذكرى هذا العام تكتسب معاني مضافة إذ تتزامن مع الربيع العربيّ الذي بشّر به الشهيد وربط مستقبل لبنان به، أصدرت البيان الآتي:

أولاً- توقّفت الأمانة العامة أمام المواقف الأخيرة لرئيس مجلس النواب نبيه برّي، لا سيما حملته على ثورة الأرز، وزعمه بأنها تفتح خط تماس مع سوريا في شمال لبنان، وغير ذلك من المواقف والمبادرات التي تؤكّد خلطه الدائم بين موقعه الحزبي وموقعه الدستوري، وعادته المعلومة في الدخول على خط الأزمات لتصعيدها. إننا ننصح الرئيس برّي بتوظيف مواهبه لمساعدة فريقه المأزوم على تشكيل الحكومة، بدلاً من إختراع المعارك التعويضية. وأخطر ما جاء على لسان الرئيس بري زعمه أن قوى 14 آذار تبحث عن شهيد لإثارة الفتنة.
تعتبر الأمانة العامة هذا الكلام تطاولاً ضمنياً غير مسموح به لأي كان على الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسائر شهداء إنتفاضة الإستقلال، لأن إستشهادهم أدّى إلى تحرير لبنان من الوصاية وإلى فتح الأفق للحرية والديموقراطية.
ومن المستغرب أن يتجاوز الرئيس بري الدستور مرة بإقفال المجلس طيلة سنة ونصف السنة ومرة أخرى بتنصيب نفسه مفسّراً على هواه للدستور ومرة ثالثة باختراع إمكان التشريع في ظلّ حكومة مستقيلة.
ثانياً- إن قوى 14 آذار تجدّد دعمها موقف المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، لجهة حماية ممتلكات الدولة من أطماع "الدويلات". وهي تعتبر موقفه هذا وطنياً وقانونياً.
وفي هذا السياق تؤكّد الأمانة العامة أن مؤسسة قوى الأمن الداخلي تشكّل صمّام الأمان الرسمي الذي أثبت استعصاءه على أي إختراق من قبل الميليشيات المسلّحة المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية.
ثالثاً- إنّ قوى 14 آذار وفي لحظة إقليميّة دقيقة، وبإزاء مخاوف من إقدام الأفرقاء الإقليميين المأزومين كلّ لأسبابه على تصدير أزماتهم إلى لبنان، وعبر جنوبه بشكل خاص، تشدّد على ضرورة إلتزام لبنان بالقرار 1701 بكامل مندرجاته ممّا يقتضي سهر الجيش إلى جانب "اليونيفيل" على الأمن والإستقرار على الجانب اللبناني من الحدود. وعطفاً على إستنكارها الإعتداء على القوّة الإيطاليّة الأسبوع الماضي وإذ تتمنّى الشفاء العاجل لجرحى هذه القوات، تؤكّد أنّها ترفض تجديد استخدام الجنوب وعبره لبنان صندوق رسائل إقليميّة من أيّ نوع كان.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 8 حزيران 2011

لأن القلق لدى اللبنانيين لا يقلّ عن ما كان عليه سابقاً، وحرصاً منّا على وحدة لبنان وازدهاره واستقلاله، وأمام انسداد الأفق الذي وصل اليه حزب الله وفريقه السياسي، وفي ظلّ المعطيات الاقليمية والدولية ومن اجل الخروج من الحلقة المفرغة تحرص قوى 14 آذار على تقديم اقتراحات تأمل ان تكون في مصلحة خلاص لبنان.

أولاً- منذ انتفاضة الاستقلال في العام 2005 وحتى اليوم عَمِل حزب الله وحلفاؤه على استلام السلطة في لبنان من طريق القوة، مرة باحتلال وسط بيروت لفرض استقالة الحكومة، ومرة اخرى باحتلال بيروت بقوة السلاح ومحاصرة مقر رئاسة الحكومة، ومرة جديدة بتعطيل الحكومة والغاء طاولة الحوار وصولاً الى اسقاط الحكومة وتغيير الاكثرية تحت ضغط السلاح تمهيداً لإلغاء مطلب العدالة.

هذا النهج الانقلابي الذي تسبب بتعطيل الدولة ومؤسساتها وصل الى طريق مسدود مع مأزق النظام الاقليمي الذي كان يستند اليه. فالانتفاضات الشعبية في الدول العربية، أفقدت حزب الله وفريقه القدرة على تشكيل حكومة بالمواصفات التي كان يعتقد انها في متناول يديه.

ثانياً- في ظلّ هذا التحوّل التاريخي، لم يعد مقبولاً من حزب الله وفريقه الإستمرار في سياسته الحالية بعد أن بات من المستحيل عليه أن يحقق الأهداف التي من أجلها قام بانقلابه الحكومي.

والمأمول من رئيس الجمهورية المؤتمن على سلامة البلاد الكف عن البحث عن تسويات عقيمة بين القوى التي قامت بالانقلاب الحكومي، والمبادرة الى وضع كافة القوى السياسية أمام مسؤولياتها وصولا الى تشكيل حكومة قادرة على الامساك بالمصير الوطني.

وذلك على قاعدة المبادىء الآتية:

- أولاً- طي صفحة "الانقلاب الحكومي" وحسم مسألة السلاح وتسليم الجيش وحده مسؤولية الدفاع عن الوطن.
- ثانياً- طي صفحة الماضي وانجاز مصالحة وطنية على قاعدة العدالة لا على حسابها والعمل على لجم الفتن الطائفية والمذهبية التي تتهدد لبنان والمنطقة.
- ثالثاً- عودة الجميع الى الدولة بشروط الدولة والعمل على اعادة تأهيلها وتطويرها باتجاه قيام دولة مدنية وذلك استناداً الى إتفاق الطائف.

ثالثاً- إن محاولة رئيس المجلس النيابي مصادرة عمل السلطة التنفيذية من خلال ابتداع امور مناقضة للدستور والقوانين لا تنسجم مع مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها الذي نصت عليه مقدمة الدستور ، وتؤكد الامانة العامة مجددا أن الحل الأسرع والفعال هو في تشكيل حكومة لتقوم كل سلطة بدورها.

وتنحني الأمانة العامة أمام دم الشهيد النائب وليد عيدو الذي تُصادف هذا الأسبوع الذكرى الرابعة لاستشهاده من أجل لبنان كلّ لبنان.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 15 حزيران 2011

ناقشت الأمانة العامة لقوى 14 آذار في إجتماعها الدوري الأسبوعي موضوع تشكيل الحكومة الجديدة والمرحلة التي يدخلها لبنان، وأصدرت بنتيجة الإجتماع الموقف الآتي:

أولاً- إنّ قوى 14 آذار التي لا تشكّ لحظة أنّ ولادة الحكومة تمّت بقرار من أسقط الحكومة السابقة أي النظام السوري وعلي إيقاع تعامله مع أزمته، تؤكد أنّ هذه الحكومة تقع تماماً خارج السياق العربي الراهن – المقبل المتجّه نحو الحرّية والديموقراطية، ووظيفتها في هذا الإطار إعادة عقارب الساعة الى ما قبل 14 آذار 2005، الى زمن الوصاية البائدة وإدخال لبنان في منظومة إقليمية منتهية الصلاحية وفي طريقها الى الإنهيار.

ثانياً- إن هذه الحكومة الناجمة في أصلها عن تدخل النظام السوريّ وعن إنقلاب نفّذه "حزب الله"، إنما تطلق يد هذا الحزب في الإستيلاء على الدولة وأخذ اللبنانيين رهائن في لحظة التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة العربيّة، وذلك من أجل أن يحمي مكتسباته الخاصة ويعطي إيران ورقة لمواجهة خطر سقوط مشروعها في العالم العربّي.

ثالثاً- إن حكومة النظام السوري- حزب الله تعرّض لبنان لأخطار جسيمة، من منطلق أن التوجهات التي تأتي لتنفيذها تتعارض وقرارات الشرعية الدولية، سواءً لجهة عدم التوجه الى إنهاء السلاح غير الشرعي كما نصّ على ذلك القرار الدولي 1701 أو لجهة الإنقلاب على المحكمة الدولية وإعلان رفض التعاون معها لا سيّما من جانب الفريق المهيمن على هذه الحكومة. ولا يخفى على أحد أن ذلك كلّه يهدّد بتحويل لبنان الى دولة مارقة مع كلّ ما يترتب على هذا الأمر من نتائج كارثيّة على الشعب اللبناني اقتصادياً واجتماعياً ومعيشياً.

رابعاً- إنّ هذه الحكومة الآتية لتنفيذ أجندة النظام السوري- حزب الله، والناجمة هي نفسها عن انقلاب على الميثاق والدستور والمؤسسات، لا يزيد في حقيقة كونها حكومة اللون الواحد والراي الواحد، ضَرْب مؤلّفيها عرض الحائط بالقواعد المعمول بها في تشكيل الحكومات سواء لجهة نسب التوزيع بين الطوائف او لجهة تمثيل المناطق أو لجهة توزير الراسبين في الانتخابات النيابية.
وفي سياق متصل تلفت الأمانة العامة الى التهميش لموقع رئاسة الجمهورية إذ فقد الرئيس القدرة على لعب دور ضابط الإيقاع الذي حاول أن يلعبه في الحكومتين السابقتين، وبات وجهاً لوجه ومن موقع ضعف أمام تشكيك أحد فرقاء الحكومة بشرعية انتخابه لرئاسة الجمهورية.

خامساً- إنّ قوى 14 آذار بإزاء هذا كلّه تجدّد اليوم إعلان ما سبق لها أن أعلنته منذ مدة، بأنها ستواجه هذه الحكومة ومَن وراءَها من موقع المعارضة:

أ. المعارضة من أجل منع اسر لبنان بإعادته الى المرحلة السوداء التي حرّرته ثورة الأرز منها ومن أجل حماية لبنان من حكومة شبيهة من حيث وظائفها وتوجهاتها بحكومة الرئيس عمر كرامي خريف 2004 التي سقطت مع جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ب. المعارضة من أجل الدفاع عن الدولة كي لا تتحوّل مؤسساتها من عسكرية وأمنية وتربوية واقتصادية واجتماعية الى مؤسسات تابعة للدويلة التي أقامها حزب الله.

ج. المعارضة من أجل الدفاع عن حرّية لبنان لإخراجه من كونه آخر نقطة إرتكاز للمشروع الإيراني في المنطقة العربيّة.. معارضة في سبيل إنتسابه المتجدّد الى الربيع العربّي الذي إنطلق منه قبل ستّ سنوات، والذي سيضيء سماء الشعوب العربية في المنطقة كلّها قريباً جداً.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
السبت 18 حزيران 2011

بيان صادر عن الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار :

توقّفت الأمانة العامة أمام الأسلوب المُستغرب الذي إعتمده الرئيس نجيب ميقاتي خلال مؤتمره الصحافي بمناسبة إندلاع أحداث طرابلس الأليمة غامزاً باتجاه قوى 14 آذار مُتّهماً إيّاها أنها وراء الأحداث.

كما نظرت بتمعّن إلى الكلام الذي صدر عن الوزير الصفدي اليوم متّهماً قوى 14 آذار بأنها وراء الأحداث.

يهمّ الأمانة العامة لقوى 14 آذار توضيح أمام الرأي العام ما يلي :

أولاً- إن 14 آذار تيّارٌ سيادي إستقلالي، تمسّكت حركته بالطابع السلمي الديمقراطي وستستمر كذلك وهذا بشهادة العالم.

ثانياً- نذكّر الرئيس ميقاتي بأنه رئيس حكومة لبنان ومن باب المسؤوليّة عليه أخذ التدابير والإجراءات إنطلاقاً من موقعه وليس الإكتفاء بعقد مؤتمرات صحفية.

ثالثاً- نذكّر الرئيس ميقاتي أن انتقال 14 آذار إلى المعارضة لأنها تعترض أساساً على وجود السلاح الغير شرعي المنتشر على كامل الأراضي اللبنانية.
لذا نرى أنّ من حقّنا مطالبة الرئيس ميقاتي وحكومته التي تضمّ أربعة وزراء من مدينة طرابلس أخذ التدابير الفورية من أجل جعل طرابلس مدينة منزوعة السلاح.

وأخيراً نُعلن بأنّ من انتسبَ إلى صفوف جماهير 14 آذار منذ العام 2005 مثل الوزير الصفدي، إنفصل عنها لأسبابٍ أصبحت معلومة وهو آخر من يحقُّ لهُ التكلّم عن 14 آذار.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 22 حزيران 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعي ناقشت خلاله آخر المستجدّات وأصدرت البيان الآتي:

أولاً- تجدّد قوى 14 آذار التأكيد على أنّ الحكومة المشكلة مؤخراً نتجت عن إنقلاب مشترك نفّذه النظام السوريّ و "حزب الله" وليست نتاجاً لتداول ديموقراطيّ دستوريّ سليم للسلطة، وهي حكومةٌ قصدَ بها النظام السوريّ ربط مصير لبنان بمصيره. وإذ حاول الإيحاء من خلالها بإنّه لا يزال منظومةً إقليميّة متماسكة وبأنه قادرٌ على تجاوز أزمته الداخليّة بالهروب إلى الأمام من البحث عن شرعيته عند شعبه، فإنّ النظام السوريّ يريد من الحكومة أن تكون متراساً له في مواجهة الإعتراض الداخليّ والإقليميّ والدوليّ عليه. ولذلك فإنّ 14 آذار تتعاطى مع هذه الحكومة بوصفها من الأساس حكومة النظام السوريّ – "حزب الله" في لبنان.

ثانياً- إنّ قوى 14 آذار مصمّمة صفّاً واحداً على مواجهة هذه الحكومة، معارضةً سياسيّة – شعبيّة ديموقراطيّة سلميّة. وستواجه كلّ العاملين على خطّ زعزعة إستقرار لبنان وأمنه سواء على إيقاع التطوّرات السوريّة والإقليميّة أو على وقع أيّ إستحقاق يتصلّ بلبنان وإلتزامه بالشرعيّة الدوليّة وقراراتها. وتحذّر هذه الحكومة من خطأ الظن بأنّ المعادلات اللبنانيّة والعربيّة والإقليميّة والدوليّة تسمح لها بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو أنّها تسمح لها في هذه المرحلة التاريخيّة بإستهداف الفريق الإستقلاليّ الديموقراطيّ. فقوى 14 آذار لن تسمح أبداً لجمع من المأزومين المتكتلين في السلطة بصرف أزماتهم على حساب الوطن كياناً ودولة ونظاماً سياسياً، وتدعو هؤلاء جميعاً إلى التبصّر بالحقائق والوقائع والتحوّلات.

ثالثاً- وتعتبر قوى 14 آذار أنّ ما يصدر عن النائب ميشال عون يؤكد على الطبيعة الإنقلابية للحكومة من جهة ويتضمّن تهديدات بالنفي والسجن والقتل للمعارضة من جهة ثانية. و14 آذار تحمّل رئيسيّ الجمهورية والحكومة مسؤولية هذه الحالة العونية المَرَضيّة، وترفض محاولتيهما التنصّل ممّا يدلي به عون فيما يتحمّلان مسؤولية تعزيز وضعه بالرغم من خطورة تهديداته.

رابعاً- إنّ 14 آذار التي تأسف أشدّ الأسف للأحداث التي شهدتها مدينة طرابلس الأسبوع الماضي، تؤكّد على مطالبتها بجعل عاصمة الشمال منزوعةً من السلاح. وترى أنّ نزع السلاح من المدينة هو شرط ضروريّ لفكّ الإرتباط بين لبنان وأزمة النظام السوريّ.

وتعتبر 14 آذار التي ترفضُ الغمز من قبل الرئيس نجيب ميقاتي أو غيره من صدقيّة نضالها السياسيّ السلميّ، أنّ ما حصل في طرابلس من تفجير أمنيّ لجأ إليه أتباع المعادلة الثنائيّة الحكوميّة، يؤكّد صواب المطالبة بإنهاء السلاح غير الشرعيّ في كلّ لبنان،كي لا يبقى هذا السلاح غير الشرعيّ مهدّداً اللبنانيين ومصنعاً لإنقلابات وسلطات وعنواناً لربط لبنان بأخطار كبرى على الصعد كافّة.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 29 حزيران 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي، تداولت خلاله في أبرز المستجدّات وأصدرت البيان الآتي:

أولاً- تشهدُ البلاد في هذه الآونة مساعي دؤوبة من جانب الثنائيّة المسيطرة على الحكومة، أي النظام السوريّ و "حزب الله"، من أجل فكّ إلتزام لبنان بالمحكمة الدوليّة، وهذا ما يتجلّى بوضوح في مسار إجتماعات لجنة صياغة البيان الوزاريّ.
إنّ قوى 14 آذار تحذّر الحكومة من مغبّة الإقدام على موقف يتعارض وإرادة اللبنانيين في تحقيق العدالة إنصافاً للشهداء وتـاكيداً على إرتباط السلم الأهلي ومستقبل الدولة بهذه العدالة، كما يضع لبنان في مواجهة مع الشرعيّة الدوليّة وقراراتها لا سيّما القراران 1757 و 1701. وتؤكّد أنّها ستتصدى بحزم لأيّ محاولةٍ تنصّلٍ من هذه الإلتزامات جميعاً.
ثانياً- وتوقّفت الأمانة العامة عند الخطاب الأخير للأمين العام لـ "حزب الله" الذي تحدّث فيه عن تحقيقات قام بها الحزب قادت إلى إكتشاف إختراقات أمنيّة في بنيته على مستويات متقدّمة، وأشار إلى توقيفات في هذا المجال.
إنّ قوى 14 آذار تضع جانباً في الوقت الحاضر تقديرها لدلالات هذا المُعطى المضاف إلى معطيات سابقة في مجال أزمات "حزب الله"، لتؤكّد إستغرابها إمتناع وزير العدل حتّى الآن عن وضع اليد عبر القضاء المختصّ على هذا الملف كي يأخذ قضاءُ الدولة الشرعيّة بزمام الموضوع ولا يُترك لقضاء الدويلة، خاصةً أنّ الأمين العام للحزب أكّد إستمرار التحقيقات الحزبيّة.
ثالثاً- وتأسيساً على موقفها المعلن من حكومة النظام السوريّ – "حزب الله"، إستناداً إلى ما برز من مواقفها وأدائها منذ تشكيلها، تجدّد 14 آذار تصميمها على مواجهة حكومة إعادة لبنان إلى الوراء، بمعارضة سياسيّة – شعبيّة ديموقراطيّة سلميّة شاملة.
رابعاً- والأمانة العامة إذ تتابع تطوّرات الربيع العربيّ على مجمل خارطة المنطقة، تشدّد على أنّ حركة 14 آذار بوصفها حركة إستقلال وسيادة وحريّة وكرامة وديموقراطيّة وعدالة ودولة مدنيّة في لبنان، إنّما هي جزء مكوّن من هذا الربيع العربيّ وتتضامن مع الشعوب الشقيقة في كفاحها للتحرّر الديموقراطيّ والدخول في عصر جديد يحقّق في جملة ما يحقّقه مكانة العرب في المنطقة والعالم ويفتح آفاق تضامن عربيّ حرّ جديد.

عقد اليوم الخميس 30-6-2011 الساعة الثانية عشر ظهرا في بيت الوسط اجتماع حضره كل من السادة : الوزير محمد شطح - احمد الحريري - الوزير باسم السبع - فارس سعيد - الشيخ سامي الجميل - جورج عدوان - سمير فرنجية. بحث الحاضرون في التطورات السياسية المتعلقة بصدور القرار الاتهامي في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري و البيان الوزاري و قرر الحاضرون الخطوات التالية:

1. اجتماع الساعة السادسة لكي يصدر بيان عن الامانة العامة ل 14 اذار
2. تنظيم لقاء في بكفيا لاهالي الشهداء يتقدمه الرئيس الجميل (بانتظار رد الشيخ سامي الجميل)
3. لقاء 14 اذار الاحد الساعة 6 (بانتظار رد الشيخ سامي الجميل)
4. متابعة الموضوع الاعلامي عبر استعادة مشهد كل احداث الاستشهاد من خلال مقابلات مع العائلات (الوزير باسم السبع)
5. دعوة لاجتماع مصغر لمحامين 14 اذار بحضور الوزير بطرس حرب لوضع خطة تدعم المحكمة حقوقيا و قانونيا عبر سلسلة نشاطات

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الخميس 30 حزيران 2011

فور الإعلان عن تبلُّغ لبنان مضمون القرار الإتهامي الصادر عن الإدعاء العام الدوليّ ومذكرات التوقيف المتّصلة به، عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعاً إستثنائياً أصدرت بنتيجته الموقف الآتي:

أولاً- إنّ قوى 14 آذار ترحّب بالقرار الإتهامي وتعبّر عن اعتزازها بصدوره بعد طول انتظار، وتؤكّد أنّ هذا الحدث بحدّ ذاته إذ يكشف جانباً مهمّاً من الحقيقة في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وسائر الشهداء، إنما يضع لبنان على سكّة العدالة التي دفع اللبنانيون أثماناً غالية كي يروها قيد التحقيق.

وإذا كانت 14 آذار تعتبر أن القرار الإتهامي هو أول ثمرة للمحكمة الدولية التي نشأت بإرادة اللبنانيين وتضحياتهم، فإنها تشدّد على الدلالة العميقة لسيادة العدالة في لبنان باعتبارها حاسمة لضمان السلم الأهلي والعيش المشترك.

ثانياً- إن قوى 14 آذار التي ترى في القرار الإتهامي إنجازاً تاريخيّاً للمرة الأولى في لبنان، تأمل أن تطوي العدالة صفحةً سوداء اليمة من تاريخ البلد.

وهي تنحني أمام دماء الشهداء رفيق الحريري وباسل فليحان وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني وبيار الجميّل ووليد عيدو وأنطوان غانم ووسام عيد، كما تنحني أمام الشهداء الأحياء مروان حمادة والياس المرّ ومي شدياق، وأمام الشهداء ال68 من الأبرياء، وتعاهدهم جميعاً وعائلاتهم وكل اللبنانيين على الوفاء لمسيرة الإستقلال والسيادة والحريّة والكرامة والديموقراطية، نحو دولة الحقّ والعدالة.

ثالثاً- وقوى 14 آذار التي حملت أمانة مطالبة اللبنانيين بوضع حدّ للإغتيالات والجرائم الإرهابية والإفلات من العدالة من أجل إعادة الحياة السياسية والوطنية إلى سياقها الديموقراطي الطبيعي، والتي ناضلت في سبيل إعلاء القيم الإنسانية كافة في حياة البلاد، تحذّر الحكومة من التقصير في تحمّل مسؤولياتها إلتزاماً بالمحكمة الدولية وقراراتها، وتعاوناً مباشراً غير مشروط مع طلبات المحكمة لا سيما ما يطلبه القرار الإتهامي.

وتشدّد 14 آذار على أن كل الحياكة الملتبسة للبيان الوزاري في البند المتعلّق بالمحكمة مرفوضة ولن تجدي نفعاً لا في التحايل على المحكمة وعلى المجتمع الدولي ولا في حماية مزعومة للإستقرار الذي لا تحميه إلاّ العدالة والدولة العادلة.

رابعاً- ترى قوى 14 آذار أنه ينبغي، كي يتمكّن فعل العدالة من تحقيق غايته، الإمتناع عن وضع العدالة في وجه أي جماعة أهلية لأن حكم العدالة إنما يستهدف افراداً لا جماعة.

كذلك ينبغي عدم الخلط بين قرار اتهامي وبين حكم قضائي يصدر في نهاية المحاكمة، ذلك أن هذا الخلط يطعن فكرة العدالة نفسها.

خامساً- وتعلن قوى 14 آذار أنها إذ تعتبر أن لبنان دخل بالقرار الإتهامي منعطفاً مهمّاً، ستتابع في الأيام المقبلة المواقف والتصرّفات جميعاً، وتضع نفسها في موقع مراقبة السلطة وستبني على الشيء مقتضاه وتسمّي الأشياء بأسمائها وتتّخذ التوجهات المناسبة.

المجد للشهداء،
الإجلال للحقيقة والعدالة،
وستبقى ثورة الأرز من أجل لبنان.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الإثنين 4 تموز 2011

رداً على بيان مكتب رئيس الحكومة الصادر الإثنين 4 تموز، أصدرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان التالي :
لم نُفاجأ بالبيان الصادر عن مكتب رئيس حكومة لبنان رداً على بيان 14 آذار مع العلم أننا لم نسمع أي ردّ على كلام السيد حسن نصرالله نهار السبت.
ما فاجأنا هو قدرة الرئيس نجيب ميقاتي على تضليل الرأي العام.

1. لقد حاول الرئيس ميقاتي، في بيان مكتبه، إيهام الرأي العام بأنّ حكومته العتيدة حريصة على " إحقاق الحقّ والعدالة وعلى جلاء الحقيقة وتبيانها من خلال المحكمة الخاصة بلبنان " كما جاء في الفقرة 14 من بيانها الوزاري، على حدّ زعمه حرفياً في البيان المذكور.

   والحال أنّ الفقرة المذكورة تقول بأنّ الحكومة " ستتابع مسار المحكمة الخاصة بلبنان التي أُنشئت مبدئياً لإحقاق الحقّ والعدالة، بعيداً عن أي تسييس وانتقام".
   يبدو أن الرئيس ميقاتي لا علاقة لهُ بالبيان الوزاري الذي يمثل حكومته وربّما لم يطّلع عليه لأن ما ورد في البيان الوزاري يناقض ما ورد في بيانه اليوم.
   إن كلام السيد حسن نصرالله الأخير أكثر إنسجاماً مع البيان الحكومي من كلام رئيسها، حتى بتنا نسأل : من هو رئيس حكومة لبنان الفعلي ؟

2. نسأل الرئيس ميقاتي : هل من يطالب بالعدالة لدماء الشهداء يستغلّ هذه الدماء؟ وهل أهل الشهداء من بين "المستغلّين" في نظر دولة الرئيس ؟

   بالمناسبة نذكّر الرئيس نجيب ميقاتي باستغلالهِ أصوات من جاءوا به إلى الندوة النيابية وانقلب عليهم ونسألُه هل هو مضطرٌ لإستخدام أدبيات من جاءوا به رئيساً لحكومة لبنان في اعتبار المعارضين "مخرّبين" و" مندسين" .
   أخيراً سيكون للرئيس ميقاتي موعدٌ مع نواب 14 آذار غداً وللحديث صلة.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 20 تموز 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعيّ ناقشت خلاله آخر المستجدّات وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- إنّ قوى 14 آذار تسجّل ما تعرّضت له الدولة في الفترة المنصرمة من حكومة النظام السوريّ – "حزب الله"، من مزيد من التهميش والتآكل. وقد تجلّى ذلك خصوصاً في نقطتين رئيسيتين:

أ- في آخر التعيينات الأمنيّة التي أتت تكرّس سيطرة الدويلة وأمنها على الأجهزة الأمنيّة الشرعيّة وتخضع هذه الأجهزة لإمرة المحور الإقليميّ المحلّي المستحكم بالسلطة.

ب- في غياب الدولة وتغييبها عن واقعة إطلاق سراح الأستونيين السبعة الذين خطفوا على الأرض اللبنانيّة وأطلقوا على الأرض اللبنانيّة بعدَ ان جرى التنقّل بهم في معسكرات قرب الحدود كما خارج الحدود في سوريّا في آن.

ثانياً- إنّ قوى 14 آذار تستهجن عدم إصدار الحكومة أي موقف يطلع اللبنانيين على الحقائق وامتناعها عن القيام بخطوة إستثنائيّة بدلاً من الرضوخ لسير الأمور من وراء ظهرها، حيث كان يفترض بها إلتزاماً بإجماعات الحوار الوطنيّ بل إلتزاماً ببيانها الوزاريّ نفسه، أن تتّخذ قراراً بإقفال معسكرات ميليشيات فلسطينية موالية للنظام السوريّ وتنزع أسلحتها، وقد تمادت في أعمال الإرهاب لحساب جهات إقليميّة ضدّ الدولة اللبنانيّة وسيادتها.

ثالثاً- إنّ الأمانة العامّة وقد إستمعت إلى رئيس الحكومة يعلن من الجنوب قبل أيّام الإلتزام بالقرار الدوليّ 1701 تذكّره بما يأتي:

أ- إنّ القرار 1701 ينصّ في مندرجاته على أن تستكمل الدولة اللبنانيّة إجراءات توكيد سلطتها وسيادتها الحصريتيّن في جنوب لبنان.

ب- والإلتزام بالقرار 1701 الذي يضع الأمن في الجنوب في عهدة الجيش و"اليونيفل"، يتناقض و"ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة"، التي كانت صيغة إنتقاليّة إلى حين بتّ الإستراتيجيّة الدفاعيّة للدولة بالحوار.

ج- غير أنّ حلفاء رئيس الحكومة بتّوا تلك الإستراتيجيّة من جانب واحد إذ أكّدوا على "الثلاثيّة" المذكورة، في حين أن إستراتيجيّة الدولة تنحصر بالدولة.

د- كذلك فإنّ الإلتزام بالقرارات الدوليّة لا يمكن أن يكون إنتقائياً، ويجب أن يكون شاملاً، فلا إلتزام بالقرار 1701 مثلاً من دون الإلتزام بالقرارات الأخرى ذات الصلّة، أو من دون الإلتزام بالقرار 1757.

رابعاً- إنّ 14 آذار التي لطالما إنفتحت على الحوار الوطني وساهمت فيه، تعتبر أن الحوار بات بدون جدوى بعد ثلاث سنوات من تضييع الوقت، وبعدَ أنّ قرّر المحور الإقليميّ – المحليّ المستحكم إنقلابياً بالسلطة عن اللبنانيين ما لا يحق لدولتهم أن تحوز عليه. وتؤكّد أنّ العودة الى الحوار مشروطةٌ بأن ينحصر بإخضاع سلاح حزب الله لسلطة الدولة وضمن مهلة زمنية محدّدة، وبمشاركة الجامعة العربية، وبموافقة حزب الله المسبقة على هذا المضمون للحوار.

خامساً- إنّ قوى 14 آذار، وهي تشاهد إنفلات النظام السوريّ في العنف الدمويّ ضدّ الثورة الشعبيّة في بلده، وهي تراقب الإنغلاق الكامل لهذا النظام في وجه كرامة السوريين وحريتهم، تؤكّد تضامنها مع الشعب السوريّ الشقيق في هذه اللحظة التاريخيّة التي ستقرّر مستقبل سوريّا والمنطقة، لا بل هي تحيي ذلك الصمود الشعبيّ السوريّ الأسطوريّ الذي يشكّل مصدر إعتزاز لكلّ عربيّ.

إنّ قوى 14 آذار إذ تشدّد على مواقفها هذه، تؤكّد أنّها ماضية في نهج كشف كلّ مستور وفضح تداعيات التسلّط على مصير الدولة.. نهج النضال الديموقراطيّ السلميّ، مؤكّدة بذلك أصالة إنتسابها إلى ربيع العرب، ربيع الحريّة والتغيير.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 27 تموز 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعي ناقشت خلاله أبرز المستجدّات المحلّية والإقليميّة وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- بعدَ أيّام تنتهي المهلة القانونيّة التي يجب على لبنان خلالها إبلاغ المتهمين الأربعة في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه مذكّرات التوقيف الصادرة بحقّهم وإتخاذ الإجراءات المتوجّبة لتسليمهم إلى المحكمة الدوليّة. وبعد أيّام أيضاً تبدأ المهلة القانونيّة لنشر نصّ القرار الإتهامي المتضمّن الأدلّة والبراهين المسوّغة للإتهامات. وكلّ ذلك في إنتظار بداية إجراءات المحاكمة.

إنّ الأمانة العامّة لقوى 14 آذار التي ترى في هذه المهل – المحطّات تأكيداً على إنطلاقة المحكمة الدوليّة وسيرها في الطريق الصحيح، تشدّد من جانبها على تمسّكها بالمحكمة تمسّكاً بالعدالة. وتؤكّد أنّ من شأن العدالة ليس فقط وضع حدّ للإفلات من العقاب، بل طي صفحة سوداء من تاريخ لبنان، وإدخال العدالة في صلب مكّونات الدولة، ووضع البلد على سكّة القطع النهائي مع الماضي وحروبه ونزاعاته من أجل دخوله في عصر جديد.

ثانياً- وفي هذا السياق المحدّد، تشير قوى 14 آذار الى التصعيد الملحوظ من جانب "حزب الله" بإزاء المحكمة والعدالة. وهي إذ ترفض مواقف "حزب الله" من المحكمة وتستنكر الإستفزاز في رفعه المتهمين إلى مرتبة القداسة، تؤكّد أنّ هذه المواقف لا تستر التوتّر لدى "حزب الله" مع إقتراب لحظة الحقّ والحقيقة.

وتستنكر قوى 14 آذار في هذا المجال الحملة الموجّهة من جانب "حزب الله" ضدّ الرئيس سعد الحريري، وتعتبرها محاولة إغتيال سياسيّ مضافة إلى محاولات الإلغاء السياسيّ الاخرى، المحكومة جميعها بالفشل في زمن تصميم 14 آذار على التصدّي للإنقلاب وسلاحه وفي زمن إنتصار الشعب اللبناني والشعوب العربيّة لمبادئ الكرامة والحريّة والعدالة والديموقراطيّة.

ثالثاً- إن الأمانة العامة تستنكر اشد الإستنكار الإعتداء الجديد الذي تعرّضت له القوات الفرنسيّة العاملة في الجنوب في إطار "اليونيفيل"، وتعتبره إستهدافاً واضحاً للقرار 1701 ولإلتزامات لبنان تجاه الشرعية الدوليّة. وهي ترى أنّ هذا الإعتداء المنفّذ في توقيت إقليمي مشبوه ولمصلحة محور إقليمي بذاته، إنما يمثّل ترهيباً لأهل الجنوب خاصة الذين وضعوا ثقتهم في ثنائية الجيش – "اليونيفيل" حماية لأمنهم في وجه التهديدات الاسرائيلية، بل إن هذا الإعتداء يصبّ في مصلحة إسرائيل. وهي تطالب المؤسسات المعنية بكشف حقيقته واتخاذ الإجراءات الحاسمة فوراً وعدم التهاون أياً تكن الجهة المعتدية، والتي ما كانت لتعتدي أصلاً لولا المناخ المعادي للشرعية والقرارات الدولية الذي يضخّه "فريق حزب الله".

رابعاً- إنّ قوى 14 آذار التي أكّدت تضامنها مع ثورة الشعب السوريّ ضدّ نظامه، والتي تكرّر هذا التضامن اليوم، تطالب جامعة الدول العربيّة بتحمل مسؤولياتها للعمل على وقف حمام الدم الذي يستهدف المواطنين السوريين.

وترى أنّ ما ستحقّقه هذه الثورة يفتح صفحة جديدة لسوريّا ولبنان والمنطقة. وتؤكّد أنّ في هذه الصفحة الجديدة فرصةً للسلام الأهلي اللبناني الذي تلاعب النظام السوريّ به عقوداً، وفرصةً لعلاقات لبنانيّة – سوريّة سويّة بين دولتين وشعبين بعدَ أن حال النظام دون إستقامة هذه العلاقات على مرّ وجوده. وتجدّد قوى14 آذار شجبها للقمع الدموي اليوميّ للشعب السوريّ، وتعتبر أنّ اللبنانيين لا بدّ أن يكونوا مستعدّين لمواجهة أيّ تداعيات في سياق محاولات النظام تصدير أزمته من ناحية ومستعدّين لإستقبال مرحلة جديدة عربياً وسورياً ولبنانياً من ناحية أخرى.

ومع حلول شهر رمضان المبارك، تتقدّم الأمانة العامة من المسلمين اللبنانيين ومن سائر اللبنانيين بأصدق التمنيات بان يعيده الله على لبنان بالاستقرار والإزدهار.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 3 آب 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعيّ الذي خصّصته للبحث في تطوّرات الأزمة السوريّة في ضوء المجازر التي يرتكبها النظام السوريّ ضدّ شعبه في حماة والمناطق والمدن السوريّة كافّة. وأصدرت بنتيجة الإجتماع البيان الآتي:

أولاً- إنّ قوى 14 آذار تؤكد تمسّكها القاطع بقيم الحريّة والديموقراطيّة وإحترام حقوق الإنسان، وهي من هذا المنطلق تجدّد دعمها حقّ الشعب السوريّ الشقيق في العيش بحريّة وكرامة. وتشدّد على أنّ العلاقات التاريخيّة التي تربط الشعبين اللبنانيّ والسوريّ تجعل اللبنانيين معنيين بحرية الشعب السوري وحقوقه الديموقراطية لبناء علاقات أخوّة وصداقة وتعاون بين البلدين، وهي علاقات ثابر النظام السوريّ على ضربها طيلة ما يزيد عن أربعة عقود.

ثانياً- إنّ قوى 14 آذار التي تستنكر مجازر النظام ضدّ الشعب السوريّ وتحيّي صمود السوريين في وجه البطش والوحشيّة وحمّامات الدم، ترى:

أ- أن على المجتمع الدوليّ واجب المسارعة إلى إتخاذ كلّ الإجراءات الضروريّة لوقف المذابح ضدّ المدنيين في سوريّا.

ب- وعلى الجامعة العربيّة أن تدعو إلى إجتماع عربيّ عاجل من أجل وضع حدّ لمأساة الشعب السوريّ، بدلاً من أن تستمرّ في صمتها الذي يشكّل غطاءً لحمّام الدم في سوريّا الشقيقة.

ثالثاً- إنّ 14 آذار تحذّر الحكومة اللبنانيّة من مواصلة ربط لبنان بالنظام السوريّ وممارساته القمعية الدمويّة. وهي تطالبها بأن يكون موقف لبنان في مجلس الأمن الدولي مستجيباً لتطلعات الشعبين اللبناني والسوري في الحرية والكرامة ومتوازناً مع تضحياته ضدّ الظلم من أجل سوريا جديدة.

رابعاً- إنّ قوى 14 آذار تؤكّد أنّ بين اللبنانيين والسوريين تاريخاً مشتركاً ومستقبلاً مشتركاً، والأهم قضيّة مشتركة، قضيّة الديموقراطيّة والحريّة في سوريّا وقضيّة الإستقلال والحريّة والديموقراطيّة في لبنان، وقضيّة العمل معاً من أجل علاقات أفضل بين لبنان وسوريّا، ومن أجل إقامة نظام عربيّ جديد يحمل العدالة والتقدّم والإستقرار والأمان للشعوب العربيّة كافّة.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 10 آب 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ بحثت خلاله المستجدّات وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- بعد الموقف المخزي الذي إتخذته الحكومة في مجلس الأمن نأياً عن إدانة القمع الدمويّ الذي يواجهه الشعب السوريّ الشقيق، شكّلت الزيارة التي قام بها وزير الخارجيّة في هذه الحكومة إلى دمشق مؤخراً للتضامن مع النظام في سوريّا، وصمة عار للبنان الذي يبدو وحيداً اليوم بين سائر الدول العربيّة في دعم النظام السوريّ.

إنّ قوى 14 آذار التي تشجب ممارسات الحكومة ترى أنّ ذلك يحصل في وقت يهبُّ العالم والدول العربيّة تباعاً للوقوف بجانب الشعب السوريّ في نضاله من أجل الحريّة والديموقراطيّة، وبالتزامن مع مواقف صادرة عن المملكة العربيّة السعوديّة والكويت وقطر والبحرين ومجلس التعاون الخليجي ومصر وجامعة الدول العربيّة تعلنُ أنّها لن تقبل إستمرار المجازر والقمع الدمويّ في سوريّا.

وتحذّر الأمانة العامة في هذا المجال من أنّ موقف الحكومة يضع اللبنانيين في موقع لم يختاروه بل رفضوه، موقع التواطؤ مع حمامات دم يُجمع العالم اليوم أكثر فأكثر على إدانتها، وهو يعبّر فقط عن حكومة الإلتحاق بالنظام السوريّ الذي يقتل شعبه.

ثانياً- إن الأمانة العامة تنوّه بالوحدة المسيحيّة – الاسلامية التي تبدّت في إلتقاء موقفيّ رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم البابا بينيدكتوس السادس عشر، وشيخ الأزهر أحمد الطيّب، حول دعم الشعب السوري في وجه القمع الذي يتعرّض له.. الأمر الذي يُظلّل الثورة السورية بموقفٍ تضامنيّ إستثنائي.

ثالثاً- في ضوء ما تقدّم، تطالب قوى 14 آذار رئيس الجمهوريّة بمنع وضع لبنان في دائرة خطر أن يجد نفسه في مواجهة أشقائه العرب جميعاً. كما تطالبه بإستدعاء السفير اللبناني في دمشق من أجل "التشاور"، وبالشروع في إتصالات ومشاورات مع جميع القوى السياسيّة في خصوص سبل حفظ لبنان. ذلك أنّ سلام لبنان وسط هذه التطوّرات هو الأولويّة التي يجب أن تعلو بدلاً من التلهّي بالتفاصيل.

رابعاً- إنّ قوى 14 آذار تحيّي تحرّكات التضامن مع الشعب السوريّ في بيروت وطرابلس والبقاع. وهي تعتبر أنّ هذا التضامن هو تضامن إنساني - أخلاقي أولاً مع شعب شقيق يتعرّض للقتل، لكنّه يشهد لتعلّق اللبنانيين بقيم الحريّة والعدالة والكرامة التي يناضل الشعب السوريّ لانتزاعها.

إنّ هذا التضامن الذي يؤكد على عمق العلاقة بين شعبي لبنان وسوريّا يرسم خطاً فاصلاً بين المنحازين لحريّة السوريين وكرامتهم من جهة وأولئك الذين لا يخجلون من مساندة النظام السوريّ في قمعه الدمويّ الوحشيّ من جهة أخرى.

خامساً- وتوقّفت الأمانة العامة أمام ما تناقله الإعلام عن الأمم المتحدة مما يشير إلى دور "حزب الله" في عمليّات القمع في سوريّا. وترى إنّ ذلك يكشف بصورة واضحة أنّ هذا الحزب تخلّى عن المبادئ التي كان يزعم تمسّكه بها، إذ يقف بجانب القامعين ضدّ المقموعين، مع المستبدّين ضد المضطّهدين. والأخطر من كونه يدير الظهر للتضامن مع المظلومين، هو أنّ "حزب الله" يعرّض الطائفة التي يدّعي تمثيلها لخطر ربطها من دون موافقتها بالمجزرة المتوالية فصولاً في سوريّا.

بيـان استثنائي
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الجمعة 12 آب 2011

صدر عن الأمانة العامة لقوى 14 آذار البيان الآتي:

أولا: تسجل الأمانة العامة استغرابها وشجبها للأسلوب الذي تتعاطى به الحكومة اللبنانية مع الجرائم المتنقلة الى انفجار انطلياس أمس مرورا بانفجار الرويس في الضاحية الجنوبية، وتعمدها إخفاء الحقائق عن الرأي العام اللبناني من خلال تسخيف الوقائع وتحويرها تارة بكلامٍ عن انفجار قاروة غاز وتارة بخلاف مالي بين شخصين.

لقد جاء إدعاء مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر على مجهولين بالإشتراك مع القتيلين اللذين سقطا في انطلياس أمس في إعداد عبوة ناسفة لتفجيرها ليدحض الرواية الرسمية التي طلعت بها الحكومة على اللبنانيين عن خلاف مالي بين شخصين استخدمت فيه قنبلة يدوية، وليظهر تعمد الحكومة اللبنانية تحوير الحقائق بما يؤدّي الى إخفائها.

ثانيا: تطالب الأمانة العام لقوى 14 آذار الحكومة اللبنانية بوقف سياسة تغطية الجهات التي تقف وراء المجرمين وعمليات الإعتداء والتفجير التي تستهدف اللبنانيين بأرواحهم، والمبادرة فورا الى اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لمحاسبة المسؤولين السياسيين عن تحوير الحقائق وإخفائها، ومصارحة الراي العام بحقيقة الأمور، واتخاذ الأجراءات القانونية والقضائية والأمنية اللازمة لحفظ حقوق الناس، ومنع السلاح من التحكم بحياة اللبنانيين، ووقف مفاعيله الترهيبية في المجالات السياسية والإقتصادية والمعيشية كافة.

ثالثا: تأسف الأمانة العامة لقوى 14 آذار لمستوى التعاطي المتواضع للمجلس الأعلى للدفاع الذي انعقد اليوم مع التطورات الأمنية المتلاحقة، إذ تحدّث في بيانه عن حماية تنقلات "اليونيفيل"، في حين انها جاءت الى لبنان لمساعدة الجيش اللبناني في بسط سيادة الدولة على كل اراضيها. كماتحدّث عن التنسيق بين الاجهزة الأمنية كأن التنسيق غير قائم في ما بينها. وكذلك عن مقررات اتخذها بدل ان يطمئن اللبنانيين الى امنهم واستقرارهم بقرارات معلنة وصارمة.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 17 آب 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي ناقشت خلاله المستجدّات العربيّة والتطوّرات اللبنانيّة وأصدرت بنتيجته المواقف الآتية:

أولاً- بعد مذكرات التوقيف بحقّ اربعة متهمين، شكّل نشر القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه اليوم حدثاً إستثنائياً كبيراً. فهو من جهة إستكمال لخطوات المحكمة الدولية في مسارها نحو كشف الحقيقة، وهو من جهة اخرى إستحقاق لوحدة اللبنانيين حول العدالة شرطاً ضرورياً للإستقرار.

إن قوى 14 آذار التي ترى في نشر القرار الاتهامي إنتصاراً لمبدأ لطالما شدّدت عليه، مبدأ إنهاء سياسة الإفلات من العقاب وإلغاء الإرهاب والإغتيال السياسيين، تؤكد تمسّكها بالمحكمة الدولية تمسكاً بالحقيقة والعدالة معاً، وتدعو اللبنانيين مجدّداً الى الإلتفاف حول قيم القانون والحقّ والعدالة والكرامة والحرية والديموقراطية، بوصفها أسُساً للعيش المشترك والسلم الأهلي وقيام الدولة.

وتعتبر أن "حزب الله" مطالبٌ اليوم أكثر من أي وقت مضى بتسليم المتهمين الاربعة من أعضائه الى العدالة الدوليّة، وتطلب من الحكومة تحمّل مسؤولياتها في التعاون مع المحكمة تعاوناً صادقاً. وتشدّد على أن العدالة التي لا تقتصُّ من طائفة أو مذهب أو جهة بل من مجرمين، يجب ان تتحقّق، وعلى أن رفضها هو الفتنة بذاتها إذ يتحدّى اللبنانيين وشهداءهم من كلّ الطوائف والأطياف.

وسوف تتابع الأمانة العامة هذا الأمر وتفاعلاته مع قيادات 14 آذار كافّة لتقدير ما تقتضيه الظروف التي يرتّبها حدث صدور قرار الإتهام.

ثانياً- إن قوى 14 آذار تشجب التفجيرات والأحداث الأمنية المتنقلة بين الرويس وإنطلياس والشياح مروراً بالفرار من سجن رومية، وجميعها ينطوي على أبعاد سياسية متعدّدة، أبرزها إستهداف أمن لبنان واستقراره.

وإذ تتمسّك بمعرفة الحقيقة الكاملة في هذه الأحداث الخطيرة، ترفض روايات "حزب الله" في شأن بعضها، والتي تبنّتها الحكومة، وترفض قيام الحزب بإعلان مناطق التفجيرات مناطق أمنية مغلقة على الدولة، كما ترفض حملاته السياسية الهادفة الى التغطية على هذه الحوادث جميعاً.

و14 آذار التي تجدّد تمسّكها بالأمن والاستقرار والسلم الأهلي، تحمّل "حزب الله" مسؤولية أي خلل في هذا المجال، كما تحمّل الحكومة والأجهزة الأمنية المسؤولية أيضاً من أجل حماية لبنان واللبنانيين في هذه الظروف الإستثنائية.

ثالثاً- لقد دخل النظام السوريّ في الأيّام الماضية مرحلة جديدة من تصعيد العنف ضدّ الشعب السوريّ الشقيق، مستخدماً كافّة الأسلحة، ومنفّذاً لعمليّات قصف وحشيّ من البرّ والبحر، مستهدفاً تدمير مدن حماة وحمص ودير الزور واللاذقية، ما يذكّرنا نحن اللبنانيين بتدمير النظام نفسه لأهم مدن لبنان من بيروت إلى زحلة مروراً بطرابلس وصيدا.

رابعاً- إنّ قوى 14 آذار بكل مكوّناتها الاسلامية والمسيحية تُشهر مجدداً تضامنها مع الشعب السوريّ الذي يواجه القمع الدمويّ بشجاعة وبسالة إستثنائيتين، وبتصميم مثالي، والذي يثبت نضجاً سياسياً عالياً أتاح له تجنّب الأفخاخ التي نصبها نظام الأسد.

إنّ الأمانة العامّة تعتبر أنّ الإستنكارات العربيّة والدوليّة لم تعد كافية لوقف المجازر التي يتعرّض لها الشعب السوري. وهي تطلب بإلحاح عقد إجتماع إستثنائي عاجل لمجلس الجامعة العربيّة من أجل إدانة عربيّة موحّدة للجرائم المرتكبة أمام أعيننا جميعاً، ومن أجل وضع المجتمع الدوليّ أمام مسؤوليّاته في التصدّي لعمليّة قتل الشعب السوريّ.

خامساً- إنّ قوى 14 آذار ترحّب بزيارة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس إلى بيروت، وبالحدث المتمثّل بإفتتاح سفارة دولة فلسطين أثناء زيارته، الأمر الذي يشكّل تطوّراً بارزاً على صعيد العلاقة بين لبنان وفلسطين وشعبيهما.

وتؤكّد أنّها تتابع عن كثب إستحقاق أيلول المقبل المتمثّل في التصويت في المنظمة الدوليّة على عضويّة الدولة الفلسطينيّة في الأمم المتحدة، لا سيّما أنّ هذا الإستحقاق يتزامن مع رئاسة لبنان لمجلس الأمن الدوليّ. وتشدّد على مؤازرتها للإعتراف الدوليّ بالدولة الفلسطينيّة المستقلّة، وهي لطالما إعتبرت أنّ الإستقلال الوطنيّ الفلسطيني عامل أساسيّ داعم لإستقلال لبنان وسيادته.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 24 آب 2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ ناقشت خلاله المستجدّات المحليّة والإقليميّة وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- إنّ قوى 14 آذار ترفض بشدّة تعاطي "حزب الله" مع القرار الإتهامي في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري بعد نشره. وهي إذ تدين إمعان الحزب في تقديس المتهمين من أعضائه تبريراً لعدم تسليمهم إلى العدالة، تنبّه من خطورة ما أقدم عليه الأمين العام لحزب الله لجهة جعله الطائفة الشيعيّة متراساً له لاعباً بذلك على هاوية الفتنة.

والأمانة العامّة تدين في هذا المجال محاولة ربط الطائفة الشيعيّة بالمتهمين وبجرائم الإغتيال، وتشدّد على أنّ هذه الطائفة مؤسّسة في الكيان وشريكة في الوطن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وترفض زجّ الشيعة اللبنانيين في مغامرات من يدّعون تمثيلهم ومن يحاولون المطابقة بينهم وبين الطائفة. كما ترفض بشكل قاطع إفتعال إستهداف للشيعة من الطوائف الأخرى مؤكّدة أنّ اللبنانيين جميعاً سيكونون قادرين معاً على معالجة أزمات البلد بشراكة وطنيّة صلبة تقودهم إلى المرحلة الجديدة.

ثانياً- وقوى 14 آذار التي تعرب عن ثقتها بمهنيّة مجلة "التايم"، وهو الأمر الذي تثبّت منه القضاء اللبناني، ترى في ما أدلى به أحد المتهمين الأربعة إلى المجلّة تحدّياً وإستفزازاً متعمّدَين من جانب "حزب الله" ليس فقط للمحكمة الدوليّة، بل لمشاعر اللبنانيين التوّاقين إلى العدالة من جهة وفضيحةً للحكومة ومؤسّساتها التي أعلنت عدم قدرتها على إبلاغ المتهمين بمذكرات التوقيف بداعي عدم تمكّنها من معرفة أماكن تواجدهم من جهة أخرى.

إنّ هذه الحكومة تتحمّل كامل المسؤوليّة عن هذه الفضيحة، وهي إمّا أن تقبض على المتهمين وإمّا أن تطالب "حزب الله" بتسليمهم طوعاً وإمّا أن ترحل.

ثالثاً- وفي مجال توقّفها أمام التطوّرات الإقليميّة، تحيّي الأمانة العامّة الشعب الليبي الشقيق على إنجازه الخطوات الأخيرة نحو إسقاط الطاغية معمّر القذافي. وترى في ذلك إنتصاراً لليبيين على درب الكرامة والحريّة والديموقراطيّة، وقوّة دفع لنضال الشعوب العربيّة كافّة من أجل التحرّر الديموقراطيّ والدخول في العصر.

رابعاً- إنّ قوى 14 آذار تكرّر تضامنها مع الشعب السوريّ الشقيق في ثورته ضدّ نظام الإستبداد الذي يمعن في المجازر ضدّ شعبه ويغرق المدن السوريّة في أنهار من الدماء.

وتجدّد مطالبة الجامعة العربيّة والمجتمع الدوليّ بتحمّل المسؤوليّة دعماً للشعب السوريّ وحماية له ولحقوقه الطبيعيّة في الحريّة والعدالة والديموقراطيّة في وجه النظام الطاغية الذي لن تكون أيّامه طويلة بتصميم السوريين على أخذ مصيرهم ومستقبلهم بأيديهم.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 7 أيلول 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: تطالب الأمانة العامة لقوى 14 آذار حكومة الرئيس ميقاتي بالمبادرة فوراً إلى تسديد ما يتوجّب على لبنان من موازنة المحكمة الخاصة التي دعمتها الحكومة "مبدئياً"، بعدما أصبح المبلغ المستحقّ منذ بداية الشهر الجاري في ذمة لبنان 32 مليون دولار. إن أي تلكؤ من الحكومة اللبنانية في دفع المستحقات المتوجبة عليها يُعتبر إخلالاً بالتزامات لبنان الدولية، وطعنة جديدة توجهها هذه الحكومة الى الفئة الأوسع من الشعب اللبناني التي تطالب بالعدالة لشهدائها وذويهم.
إنّ الكلام المعسول الذي يصدر عن رئيس الحكومة بخصوص تمويل المحكمة، يُناقضُه كلامٌ آخر صادر عن وزراء في الحكومة ذاتها. إنّ هذا التناقض الذي أصبحَ سمة الحكومة ورئيسها لن ينفع في ضرورة السعي للحؤول دون تعريض لبنان لخطر المواجهة مع المجتمع الدولي.
وفي هذا السياق، تؤكّد الأمانة العامة أن الشعب اللبناني يريد تمويل المحكمة الخاصة بلبنان بشكل واضح وشفّاف.

ثانياً: تجدد الأمانة العامة لقوى 14 آذار التحية الى الشعوب العربية المنتفضة على الظلم والقهر والفساد، وتهنّىء الشعب الليبي في انتصاره وتدعو الى أوسع تضامن لبناني وعربي ودولي مع هذه الشعوب، من خلال خطوات عملية تعبر عن التضامن مع هذه الشعوب، وتحمي المدنيين وتردع المجرمين وتضمن حرية التعبير للناس، وتؤمن لهم المواكبة المطلوبة والمساعدة اللازمة والمؤازرة الكفيلة بمساعدتهم على الانتقال من أنظمة الاستبداد الى الحياة الديمقراطية.
إن لبنان الذي كان الرائد في مجال الحريات والديمقراطية لا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي إزاء ما تتعرض له الشعوب العربية المطالبة بالحرية والديمقراطية، وبالتالي إن حكومته ومؤسسات مجتمعه المدني مدعوة الى مواقف جريئة تعبر عن جوهر ثقافة الحرية والسلام التي يؤمن بها اللبنانيون والتي دفعوا ثمنها قافلة طويلة من الشهداء على مدى السنوات الماضية.
وترى الأمانة العامة أن مبادرة شباب لبنان للتضامن مع الشعب السوري غداً في ساحة سمير قصير، خطوة شجاعة ومباركة وهي تأتي في إطار إلتزام شعب لبنان وتضامنه مع أحرار سوريا وثوارها.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 14 أيلول 2011

عقدت الامانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الاسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولا: ترفض الأمانة العامة لقوى 14 آذار كل المحاولات الهادفة الى التسويف في سداد ما يترتب على لبنان من مساهمات مالية في المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. وتدعو الأمانة العامة الحكومة اللبنانية الى حسم أمرها بعيدا عن المناورات السياسية والإعلامية وعن توزيع الأدوار في ما بين الأطراف الحكوميين والمناورات الهادفة الى كسب الوقت ومحاولة عرقلة عمل المحكمة.

وللمناسبة تبدي الأمانة العامة لقوى 14 آذار ارتياحها لسير عمل المحكمة وللإجراءات المتلاحقة الهادفة الى بدء المحاكمات وكان آخرها دعوة المتضررين رسميا الى تقديم طلبات المشاركة في المحاكمات في مهلة أقصاها نهاية الشهر المقبل.

ثانيا: تجدد الامانة العامة لقوى 14 آذار التعبير عن تضامنها مع الشعب السوري ومطالبه في الحرية والديمقراطية والكرامة. وتدعو المجتمع اللبناني والمجتمعين العربي والدولي الى الوقوف الى جانب الشعب السوري بكل الوسائل المناسبة لوقف حملات القتل والعنف التي يتعرض لها المتظاهرون المسالمون على يد النظام السوري وأجهزته الأمنية والعسكرية. إن التضامن الإعلامي لم يعد يكفي لحماية الشعب السوري من المجازر التي يتعرض لها، وقد بات ضروريا أن يلجأ المجتمعان العربي والدولي الى خطوات عملية تحرر الشعب السوري من النظام الذي يصر على سياسة القهر والقوة والعنف لإخضاع الناس وإجبارهم على التخلي عن حقوقهم السياسية والديموقراطية والإنسانية.

ثالثا: إن الأمانة العامة تشجب المحاولات المتكرّرة للسلطة في لبنان لدعم النظام السوري الذي يقمع شعبه ويغرقه في أنهار الدماء، ولمساندته في المحافل العربيّة والدوليّة.

في المقابل تحيي الأمانة العامة المبادرات الشجاعة للحراك المدني اللبناني في تأييد ودعم الثورة الشعبية في سوريا، وكان آخرها اللقاء التضامني في ساحة سمير قصير، والأمسية الثقافية للفنانين السوريين واللبنانيين في بيروت، فإنها تجد في الوثيقة التي أصدرها المثقفون اللبنانيون والسوريون "من أجل المستقبل اللبناني السوري" رؤية وتصوراً مأمولين لصياغة أفضل العلاقات بين البلدين والشعبين، وفق أفضل ما يطرحه الربيع العربي من طموح الشعوب نحو بناء الدولة الوطنية المدنية والتعدّدية.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 21 أيلول 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: تشدّد الأمانة العامة لقوى 14 آذار على أنه في مواجهة ما يشهده لبنان من سجالات ونقاشات سياسية على خلفية الملفات الداخلية العالقة وتأثرها بالتطورات التغييرية في بعض الدول العربية، فإن العودة الى الدستور اللبناني والقوانين المنبثقة عنه، والتمسك باتفاق الطائف كمرجعية ميثاقية وطنية يعتبران الضامن الوحيد للاستقرار ولقيام الدولة ومؤسساتها بواجباتها في حماية لبنان واللبنانيين على أسس العدالة والمساواة، وعلى قاعدة المرجعية الحصرية للقرارات والسياسات في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والإنمائية كافة.

إن اتفاق الطائف، خصوصاً في ما يتضمنه من تمسك بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ومن خارطة طريق لقيام الدولة المدنية التي تساوي بين جميع أبنائها في الحقوق والواجبات، والتي تتولى من خلالها مؤسساتها الدستورية والشرعية وفي مقدمها مجلس الوزراء حصرية رسم السياسات وتطبيقها، يشكل العقد الاجتماعي الأفضل لهذه المرحلة، بما يمكن اللبنانيين من تأمين المناعة المطلوبة لدولتهم ومجتمعهم في مواكبة ما يشهده العالم العربي من تطورات وتغييرات. إن إتفاق الطائف الذي عطّلته الوصاية السورية على مدى خمسة عشر عاماً، والذي يعطّله سلاح حزب الله غير الشرعي في المرحلة الراهنة يشكل نموذجا بديلا للمرجعيات الشمولية المتمثلة بأنظمة الحزب الواحد، تحتذي به الأنظمة التي يولدها الربيع العربي في صياغة أسس العيش الواحد بين نسيج شعوبها وتلاوينها السياسية والاجتماعية والطائفية والمذهبية.

ثانياً: ترى الأمانة العامة لقوى 14 آذار، لمناسبة تولي لبنان الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولي، أن على رئيسي الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ومعهما مجلس الوزراء الانتقال من مرحلة الكلام والوعود في مسألة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الى مرحلة التنفيذ العملي لكل ما تتضمنه القرارات الخاصة بلبنان في مجالي السيادة الوطنية والمرجعية الحصرية للدولة اللبنانية في المسائل الأمنية والدفاعية على كامل الـ 10452 كلم مربّع من جهة، والمحكمة الخاصة بلبنان المكلّفة النظر في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه وجرائم الإغتيال ومحاولات الإغتيال والتفجيرات المرتبطة بها من جهة ثانية.

إن الإلتفاف على مضمون هذه القرارات والإجتهاد في تفسيرها للتفلّت من موجباتها كما بالنسبة إلى القرار 1701 لا سيّما في الشق المتعلق بالإنتشار المسلّح غير الشرعي، ودخول الأسلحة الى لبنان، والسياسة الإنتقائية في التعاطي مع القرارات المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان تشكّل مناورات مسيئة إلى صدقية لبنان ومؤسساتهِ الدستورية، وإلى صورته أمام المجتمع الدولي، لذلك تطلُب الأمانة العامة لقوى 14 آذار من الحكومة اللبنانية الإقلاع عن سياسات المماطلة والتسويف والهروب الى الأمام لأنها لن تؤدي بها وبلبنان إلا إلى مزيد من الغرق في الرمال المتحركة للأزمات والصراعات التي تديرها المحاور الإقليمية الخارجة عن الشرعية الدولية.

ثالثاً: تؤكد قوى 14 آذار دعمها المطلق للشعب الفلسطيني في مطالبته بقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية، وتطالب الدولة ببذل كل الجهود الهادفة لقيام دولة فلسطين.

إن إنشاء دولة فلسطين بقرارٍ صادرٍ عن مجلس الأمن يؤكّد مصداقية الأمم المتحدة في الوقوف دائماً مع المظلوم ضدّ الظالم ومع حركة تحرّر الشعوب من أنظمتها البائدة، فلا يجوز أن تبقى فلسطين أرضاً محتلة، وشعبها مشرّد وحقوقها مغتصبة تحت عيون العالم.

كما تعتبر الأمانة العامة أن خطوة السلطة الفلسطينية في التوجّه إلى الأمم المتحدة، تؤكّد أن تدويل قضية فلسطين يساعد الشعب الفلسطيني خصوصاً والعربي عموماً على التمسّك بقرارات الشرعية الدولية.

رابعاً: تنوّه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بدعوة رئيس البرلمان العربي لتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية والبحث في نقل مقر البرلمان من دمشق الى عاصمة عربية أخرى، على خلفية ما يرتكبه النظام السوري من جرائم في حق شعبه.

وتدعو الأمانة العامة الهيئات والمؤسسات العربية كافة الى نصرة الشعب السوري في نضاله من اجل الحرية والديموقراطية في كافة المجالات المتاحة، للتخفيف من معاناته ومؤازرته في تحقيق اهدافه المشروعة.

بيـان
الأمانة العامة لقوى 14 آذار
الأربعاء 28 أيلول 2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولاً: توقفت الأمانة العامة امام طلب منظمة التحرير الفلسطينية استصدار قرار من قبل مجلس الأمن بإنشاء دولة فلسطين المستقلّة عاصمتها القدس الشرقية، واعتبرت أن هذه الخطوة التاريخية والجريئة تشكّل منعطفاً أساسياً في حياة المنطقة إذ تعطي الإشارة الواضحة لانطلاق ربيع فلسطين مكمّلاً ربيعَ العرب.
وتطالب الأمانة العامة المجتمع الدولي بدعم مبادرة المنظمة والسلطة الفلسطينية دعماً للسلام العادل في المنطقة، وإنهاءً لآخر احتلال في هذا العصر.

ثانياً: تابعت الأمانة العامة الزيارات الرسمية التي يقوم بها المسؤولون اللبنانيون الى واشنطن ونيويورك في هذه المرحلة، ولا سيما اللقاءات التي أجراها الرئيس نجيب ميقاتي الذي يسعى جاهداً لكسب شرعية دولية لحكومته من خلال الإلتزام اللفظي بقرارات الشرعية الدولية. وهي تلفت المسؤولين اللبنانيين الى ما يلي:

1- تشكل المحكمة الخاصة بلبنان الحجر الأساسي الذي يرتكز عليه السلم الأهلي وبناء الدولة القادرة على أساس تطبيق القانون على الجميع بالتساوي، بحيث لا يطبّق القانون فقط على المواطنين العُزّل إنما أيضاً على الذين يدعون بموجب إمتلاكهم السلاح إنهم أقوياء.
2- إن الحكومة التي يترأسها نجيب ميقاتي تضم وزراء من حزب الله الحزب المتهم حتى الآن بارتكاب الإغتيالات التي شهدها لبنان. ومن الأجدى أن يلتزم أيضاً الرئيس ميقاتي بتسليم المتهمين أمام القضاء الدولي والذين وردت أسماؤهم ونُشِرَت صورهم على وسائل الإعلام.
3- ضرورة إحترام قرارات الشرعية الدولية خصوصاً القرارين 1701 و 1757 بكامل مندرجاتها، ولا سيما تمويل المحكمة الدولية بقرارٍ صريحٍ صادرٍ عن مجلس الوزراء.
4- التأكيد على عدم تحويل أسواق لبنان المالية والاقتصادية والمصرفية رئةً مالية داعمة للنظام السوري الذي يقوم بأبشع أعمال القمع والارهاب والتنكيل والقتل بحق شعبٍ ذنبه أنه أراد الحياة.

ثالثاً: تؤكد قوى 14 آذار التزامها إتفاق الطائف الذي اعتبر أن الدولة وحدها هي صاحبة القرار السياسي والاداري والاقتصادي والامني والعسكري في البلاد، وتحذّر من التمادي في خرق هذه القاعدة السيادية؛ وهو خرقٌ ينعكس بالضرورة على سلامة العيش المشترك. كما تنوّه الأمانة العامة بالمواقف التي أطلقها رئيس حزب "القوات اللبنانية" الدكتور سمير جعجع يوم السبت الماضي والتي تعبّر عن إجماعات أساسية لدى قوى 14 آذار.

رابعاً: ترفض الأمانة العامة ما ورد على لسان أحد مسؤولي حزب الله الذي إدّعى أن السلاح ضرورة للعيش المشترك وهي تؤكّد أن هذا السلاح هو غير شرعي وغير ميثاقي وغير قانوني، وهو السبب الأساسي لعدم تنفيذ القانون وعاملٌ تفجيري دائم في وجه اللبنانيين كما أثبتته أحداث 7 أيار 2008 وحادثة القمصان السود التي أمّنت نتائج الإنقلاب على الأكثرية البرلمانية.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 05-10-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت بنتيجة المداولات البيان الآتي:

أوّلاً- تعربُ الأمانة العامّة عن إرتياحها الشديد إلى تشكيل "المجلس الوطنيّ السوريّ" قبل أيّام وترى فيه محطّة تحوّل كبير في مسار الثورة السوريّة ضدّ نظام الإستبداد والمذابح الدمويّة.

وتحيي التضحيات الجسيمة التي يواصل الشعب السوريّ بذلها من أجل إنتصار أهداف ثورته في الكرامة والحريّة والديموقراطيّة، وتؤكّد أنّ البطء العربيّ والدوليّ بإزاء جرائم النظام ضدّ الإنسانيّة لم يُعد مقبولاً.

ثانياً- تندّد الأمانة العامة بالخروق السورية المتكرّرة للحدود اللبنانية وإقدام الأمن السوري وملحقاته على عمليات أمنية وعسكرية داخل الحدود، سواءً لملاحقة مواطنين سوريين أو للإعتداء على لبنانيين. وهي تطالب الدولة اللبنانية بأجهزتها ومؤسساتها بوضع حدّ لهذه الإنتهاكات ومنع تكرارها تأكيداً على سيادة لبنان.

وفي سياق غير بعيد، وفي وقت تتصاعد العقوبات الدوليّة المختلفة على النظام السوريّ وآخرها حظر الولايات المتّحدة بيع أجهزة الإتصالات إلى دمشق، تجدّد الأمانة العامّة مطالبة الحكومة بإحترام القرارات الدوليّة كي لا يكون لبنان مركز تهريب أو تبييض، ونأياً بالبلد عن العقوبات، وحرصاً على سلامة لبنان وأمان مصالحه.

ثالثاً- وتعتبر الأمانة العامّة أنّ الوقت قد حان لتحسم الحكومة موضوع سداد لبنان لحصّته من تمويل المحكمة الدوليّة وقد بات هذا الإستحقاق قائماً وداهماً. فبعدَ التعهّدات اللفظيّة لرئيس الحكومة أمام المجتمع الدوليّ بالتمويل، صار من واجبه أن يتدبّر أمر إصدار قرار التمويل في مجلس الوزراء.

إنّ قوى 14 آذار تشدّد على التمويل بقدر تشديدها على التعاون التام مع المحكمة الدوليّة وعلى تسليم المتّهمين في جريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه إليها، من أجل العدالة للشهداء وللبنان.

رابعاً- وتعربُ الأمانة العامّة عن إستنكارها للتهديدات الأمنيّة التي تستهدف منظّمات الأمم المتّحدة ومقرّاتها والعاملين فيها. ولا يسعُها إعتبار تلك التهديدات مجرّد تهويل، بعدَ ما واجهته قوّات "اليونيفيل" سابقاً من إعتداءات.

إنّ قوى 14 آذار تطالب بموقف سياسيّ من جانب السلطة يدين ترهيب المؤسسات الدوليّة، وبخطوات امنيّة جدّية لحمايتها، وتؤكّد أنّ التضامن مع مؤسّسات الأمم المتّحدة جزء لا يتجزأ من الإلتزام بالشرعيّة الدوليّة ومواثيقها، وهو الإلتزام الذي يشكّل مظلّة أمان للبنان.

خامساً- وتعلنُ الأمانة العامّة أخيراً تضامنها مع المطالب الإجتماعيّة للعديد من القطاعات التي عبّرت عن نفسها في الآونة الأخيرة مطالبةً بالمعالجات المنطقيّة الممكنة لتداعيات الأزمة الإجتماعيّة المتمادية، وتطالب الحكومة بإبداء الجدية اللازمة في مقاربة ملّفات الشأن الإجتماعي.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 12-10-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أوّلاً- تستنكر الأمانة العامة لقوى 14 آذار العنف الذي ضرب مصر في الأيام الماضية، تزامناً مع تظاهرة سلمية نظّمها الأقباط المصريون وتُطالب السلطات المصرية بوضع حدٍّ لإستخدام السلاح ضد المتظاهرين، وتشدّد على تضامُنها مع مطلب الشعب المصري وثورته بالدولة المدنية والمساواة في المواطنة.

إنّ هذه الأحداث المؤسفة إذ تقع في الفترة الإنتقالية التي تسبق الإنتخابات المقبلة تهدف إلى تشويه صورة الربيع العربي كما تضرب الوحدة الداخلية المصرية في لحظةٍ مفصلية أمام العالم العربي بأجمعه. غير أننا في الوقت نفسه نحيي شجاعة أقباط مصر في مُبادرتهم إلى تصحيح مسارات المرحلة الإنتقالية وفرض أولوية المساواة.

ان من المهم الإشارة الى ان جعل الربيع العربي صنو الإيحاء باضطهاد الأقليات هو افتراء سياسي يبرّىء الأنظمة المتهاوية والتي تهاوت من الظلم الذي مارسته وتمارسه في حق هذه الأقليات تحت جنح الصمت والكتمان.

إن اللبنانيين الذين دفعوا قبل غيرهم في المنطقة العربية ثمن الإنقسامات الطائفية والمذهبية وعادوا واختبروا إنجازات الوحدة الداخلية يناشدون جميع المصريين التمسّك بوحدتهم وبقيام دولةٍ عادلةٍ تؤمّن الحقوق لجميع المواطنين مسلمين ومسيحيين ويؤكّدون أنّ العبور إلى الدولة هو الكفيل بدرء الفتن والإنتقال إلى دولة المواطنة التي ناضل من أجلها شباب مصر الجديدة وشاباتها.

ثانياً- توقّفت الأمانة العامة أمام تراجُع الإستقرار الأمني في البلاد بدءاً بالخروق المتكرّرة للجيش السوري عبر الحدود اللبنانية والإنتهاك الفادح لسيادة لبنان من جانب النظام االسوري في منطقة عرسال وغيرها من المناطق، وهو الأمر الذي يتزامن مع صمت مُطبق مُستنكَر من قبل رئيسي الجمهورية والحكومة وقيادة الجيش، ذلك الصمت الذي تبرّرُه هذه المراجع باتفاقية التنسيق والتعاون بين البلدين التي وقّعَت في العام 1991 في ذروة وضع سوريا يدها على لبنان.

وفي هذا الصدد، تطالب الأمانة العامة بما يأتي:

أ. عقد إجتماع عاجل للجنة الدفاع في مجلس النواب والإستماع إلى وزير الدفاع وقيادة الجيش.
ب. رفع موضوع إنتهاك السيادة من قبل جيش النظام السوري إلى كل المحافل العربية والدولية.
ج. التأكيد على أن ضبط الحدود اللبنانية والتصدّي لعمليات التهريب إذا وجدت تعودان إلى الجيش اللبناني والى الجيش وحده.

ثالثاً- إن ما أعلنه المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي عن إختطاف الإخوة السوريين الأربعة من آل جاسم والمناضل شبلي العيسمي بسيارات تابعة للسفارة السورية، وذلك في إجتماع للجنة النيابية لحقوق الإنسان، هو موقف شجاع لكنّه يُرتّب أيضاً مسؤولية وطنية وأخلاقية على الدولة اللبنانية بكل تراتبيتها الدستورية وأجهزتها الأمنية والقضائية بوضع حدّ لتمادي السفارة السورية في ممارسات خارجة على الأصول الدبلوماسية، تُعرّض لبنان وسلامه وإستقراره إلى أفدح الأخطار.

كما يتريب على الدولة ايضاً ردع اعمال الخطف المماثلة التي تقوم بها اطراف داخلية، من ضحاياها المواطن جوزيف صادر الذي يستمر اختطافه منذ سنوات.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 19-10-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أوّلاً- مع استحقاق حصة لبنان من تمويل المحكمة الدولية، لا يكتفي "حزب الله" بالعودة الى المجاهرة بموقفه المعادي للعدالة، لكنه يتصرّف كأنه مركز القرار الدستوري للدولة ومالكه، معتبراً أن منع التمويل يجب ان يكون الموقف اللبناني الرسمي.

وبعد أن أتحفنا "حزب الله" طوال السنوات المنصرمة بما سمّاه "الديموقراطية التوافقية"، ها هو يدعو الى التصويت على رفض التمويل في مجلس الوزراء متبجّحاً بقدرته على كسب التصويت، لكن فارضاً ما يريده على حلفائه هذه المرّة.

إن الأمانة العامة تؤكد أن ما يقوم به "حزب الله" الآن إنما هو تتويج للإنقلاب الذي نفّذه مطلع العام الجاري بالاستناد الى السلاح، من اجل إخضاع المؤسسات الدستورية لقراره والغاء التزام الدولة بالقرارات الدولية ولا سيما منها القرار 1757.

كما تشدّد الامانة، إنطلاقاً من تمسّكها بالدستور ومؤسساته كافة وبالقرارات الدولية، على انها مصممة على مواصلة كفاحها لمنع استبداد القوة والسلاح غير الشرعي بالدولة وبالعلاقات اللبنانية- اللبنانية وعلاقات لبنان العربيّة والدولية.

وتحذّر الأمانة العامة في الوقت نفسه الحكومة، لا سيما من يدّعي رغبته في تمويل المحكمة، من أنّ ما يسمّى مخرج التصويت للمنع، لن يمرّ على اللبنانيين، وستعتبر 14 آذار الحكومة ساقطةً في اللحظة نفسها التي لا تقرّر فيها التمويل.

ثانياً- وتوقّفت الأمانة العامة عند ما ينبغي تسميتُه التمدُّد الأمني للنظام السوري في لبنان، وهو تمدّد لا يتجسد فقط في استباحة هذا النظام للحدود اللبنانية، أو في التلويح بامكان إقامة نقاط داخل لبنان ولا في الملاحقات داخل الاراضي اللبنانية أو في مزيد من التسليح للفصائل الموالية في معسكراتها والمخيمات فحسب، بل تتجسّد بشكل اساسي بدور السفير السوري وسفارة نظامه في عمليات قمع أي تضامن مع الشعب السوري، وفي عمليات خطف النشطاء السوريين المعارضين من لبنان الى سوريا بسيارات السفارة.

أنّ الأمانة العامة تحيّي الموقف الشجاع للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي الذي كشف الحقائق في هذا المجال متحملاً مسؤولياته الكاملة. وتؤكد أنها تقف بجانبه في مسيرته المهنية وكفاءته وأخلاقيته وترفض التهديدات الموتورة له من أيّ جهة أتت.

ثالثاً- وفي سياق متّصل، تعرب الأمانة العامة عن تطلعها الى أن يكون الموقف العربي حيال ثورة الشعب السوري أكثر تضامناً، وأكثر حزماً بازاء نظام الأسد. وهذا ما ينبغي أن يؤكد عليه الاجتماع المقبل لمجلس وزراء الخارجية العرب الذي تقرر عقده خلال الاسبوعين المقبلين، من اجل وضع حدّ لهذا النظام الممعن في قتل شعبه وتدمير بلده.

رابعاً- إن الأمانة العامة، وفي الذكرى الواحدة والعشرين للشهيد داني شمعون وعائلته، تدعو الى المشاركة في القداس الذي يقام لذكراه يوم السبت المقبل في 22 تشرين الاول الجاري في كنيسة مار مطانيوس – السوديكو الساعة الخامسة بعد الظهر .

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 2-11-2011

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي:

أولاً- تزامناً مع المنعطف الذي تدخله أزمة النظام السوريّ، تزداد المخاطر الأمنيّة في لبنان ويتعرّض الإستقرار للإهتزاز. فقد سُجلّت في الآونة الأخيرة تطوّرات خطيرة على هذا الصعيد، من الخروق المتمادية للحدود اللبنانيّة شرقاً وشمالاً، إلى عمليّات الخطف والملاحقة والإخفاء والقمع من جانب المخابرات السوريّة وسفارتها في بيروت ومتفرعاتها من الميليشيات وصولاً إلى قيام هذه الميليشيات بـ "تفييش" العمال واللاجئين السوريين وتهديدهم. ويستظلّ ذلك كلّه بتهديدات يكرّرها نظام الأسد وأتباعه بزلازل وحرائق تشمل لبنان رغماً عن إرادة مواطنيه.

إنّ قوى 14 آذار التي ترفض هذه الإستباحة الشاملة لسيادة لبنان ودستوره وحقوق الإنسان والحريّات، تحمّل حكومة النظام السوري- حزب الله والأجهزة الرسميّة المسؤولية عن كلّ ذلك، وهي ستضع المجتمعين العربيّ والدوليّ في صورة ما يتعرّض له لبنان من إستهدافات، بإعتبار أمن لبنان، خصوصاً في هذه المرحلة وأكثر من أيّ يوم مضى جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للعرب ومن الأمن الإقليميّ والدوليّ.

ثانياً- بناءً على ما تقدَّم، تؤكّد الأمانة العامة على ما يلي:

1- التوجُّه إلى الجاليات اللبنانية في الخارج من أجل التضامن مع الجاليات السوريّة في تحرّكاتها في دول العالم.
2- التشديد على أولوية ترسيم الحدود اللبنانية – السورية بمشاركة الجامعة العربية تنفيذاً لاتفاق الطائف ومقررات طاولة الحوار وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
3- مطالبة الحكومة بالتوقّف الفوري عن دعم النظام السوري خاصةً في المجال الديبلوماسي كي لا يجد لبنان نفسه خارج الشرعية العربية بعد أن تُعرِّضَه من خلال رفضها تمويل المحكمة الدولية إلى أن يكون خارج الشرعية الدولية.
4- مطالبة وزارة الصحّة العامة والأجهزة الأمنية بتسهيل معالجة الجرحى السوريين في لبنان إلتزاماً بحقّ الإنسان في أن ينال المعالجة الطبية مهما كان انتماؤه وعرقه ولونه.

ثالثاً- تدعو الأمانة العامة طلاّب لبنان الى أن يقفوا سدّاً منيعاً في وجه الذين يصرّون على تصدير العنف من خارج الجامعة الى داخلها. وتحضّ الأمانة العامة جميع الطلاب على الإقتراع بكثافة لمصلحة لوائح 14 آذار الطالبيّة من أجل الحفاظ على ديموقراطية الجامعات تمهيداً لاستعادة ديموقراطية لبنان.

بيان عن اللقاء في منزل النائب معين المرعبي

بشأن قرار الميقاتي منع التغطية الاستشفائية للمصابين السوريين

2011/11/5

عقد لقاء موسع في دارة النائب معين المرعبي ضم سماحة مفتي عكار أسامة الرفاعي و السادة النواب خالد الضاهر - خضر حبيب – خالد زهرمان – معين المرعبي, و رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية د. عزام الايوبي و منسق تيار المستقبل في طرابلس د. مصطفى علوش و منسق تيار المستقبل في عكار المحامي خالد طه و رئيس اتحاد بلديات الجرد و رؤساء بلديات عكار و فعاليات طرابلسية و عكارية.

ناقش اللقاء أوضاع اللاجئين السوريين نتيجة الوضع السائد في سوريا و انعكاساته على الساحة اللبنانية اضافة الى تعاطي رئاسة الحكومة اللبنانية الحالية مع الواقع الراهن باللامبالاة و سياسة غض النظر و دفن الرؤوس بالرمال. و أصدر المجتمعون البيان التالي:

يتعرض الشعب السوري الشقيق الى حملة يقودها نظام الأسد لترويعه و ثنيه عن السعي الى نيل حريته و كرامته. كما يمعن هذا النظام في قتل و ارهاب هذا الشعب الصابر البطل منذ ما يزيد عن أربعة عقود. ان هذا الشعب الذي يسطر ملاحم الصبر و الاصرار في وجه الظلم يستحق كافة أنواع التضامن من قبل كافة شعوب العالم و دولها خاصة العربية منها, و بالاخص من الجار الشقيق لبنان.

لقد أدى الظلم و الاجرام الذي يتعرض له الأخوة السوريون الى لجوء الالاف منهم الى لبنان و خاصة الى منطقة وادي خالد في عكار و باقي انحاء الشمال, خاصة بعد منعهم من الدخول من خلال المعابر الحدودية في منطقة البقاع. هذا مع العلم أن من واجب الحكومة اللبنانية و رئيسها التعامل مع هؤلاء اللاجئن على اساس القوانين الدولية و شرعة حقوق الانسان, خاصة أن العالم باسره يعلم أنهم يتعرضون للقتل و الترهيب و الاعتقال و التعذيب في حال عودتهم الى وطنهم سوريا.

لقد قامت الهيئة العليا للاغاثة ببعض واجباتها في الاهتمام بالأخوة الضيوف اللاجئين من خلال تأمين الاستشفاء و الطبابة للجرحى و المرضى. الى أن فوجئنا بطلب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى الهيئة العليا بوقف التغطية الطبية و الايعاز الى المستشفيات بعدم استقبال لا الجرحى و لا المرضى. ان هذا القرار يعد خرقا لكل قواعد معاملة اللاجئين التي تنص عليها شرعة حقوق الانسان و الاتفاقات و القوانين الامم المتحدة, كما انه يعرض العشرات من اللاجئين الى الى خطر الموت من جراء تفاقم حالاتهم الطبية في ظل عدم قدرتهم العودة الى بلادهم و تلقي العلاج اللازم.

كما يدين المجتمعون الحصار الاعلامي المحكم المفروض قسرا على منطقة وادي خالد في عكار و الذي فرضته القوى العسكرية اللبنانية بدون وجه حق, مما وضع الاهالي اللبنانيين و اللاجئين السوريين في عزلة غير مبررة عن العالم و يشكل خرقا لحقوقهم المشروعة, كما يعرض هذه القوى التي تفرض هذا الحصار الى أقصى الادانات.

ان مد يد المساعدة و الاهتمام بالأخوة اللاجئين السوريين في محنتهم و في لجوئهم الى لبنان يعد واجبا دينيا و انسانيا و قانونيا و وطني. لذلك, فاننا نحذر الحكومة اللبنانية من الاستمرار في هذا النهج و منع الطبابة عن الخوة اللاجئين و سيدفعنا الاستمرار في العمل بهذا القرار الغير انساني و المخالف للقانون الى القيام حكما بتحركات تصعيدية فاعلة تؤدي الى العودة عنه و اعادة الأمور الى ما يجب أن تكون عليه. و اننا نحمل رئيس الحكومة الذي يرأس الهيئة العليا للاغاثة كامل المسؤولية عما ينتج عن هذا القرار الجائر و التعسفي من ازهاق للارواح و نحمل الحكومة مجتمعة و كافة المؤسسات المعنية نتائج مساندتهم للنظام السوري في سبيل تنفيذ مخططاته الاجرامية و الدموية القاتلة.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 9-11-2011

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ وأصدرت بنتيجة مناقشاتها البيان الآتي:

أولاً- توقّفت الأمانة العامة مطوّلاً عند الوضع الأمني الذي يتفاقم اهتزازه وتوتّره، وذلك مع استمرار أعمال الخطف وآخرها توقيف مواطِنَين سوريّين داخل حرم مطار رفيق الحريري الدولي الأحد الماضي وتسليمهم الى السلطات السورية، وكذلك ظاهرة فلتان الميليشيات المحلّية في العديد من المناطق والأحياء.

إن قوى 14 آذار تحمّل السلطة في لبنان والأجهزة الأمنية المسؤولية عن هذا الموضوع، محذّرة من نهج هذه السلطة القائم على التبعيّة للنظام السوري وتقديم الخدمات، الأمنية منها بشكل خاص، اليه.

وتؤكّد الأمانة العامة أنها ستتحرّك بسرعة باتجاه المنظمات الدولية لحقوق الانسان، من أجل فرض احترام السلطة في لبنان للمواثيق السارية في هذا المجال.

ثانياً- وتستنكر الأمانة العامة القرار الذي تبلّغته الهيئة العليا للإغاثة من رئيس الحكومة بالإمتناع عن تقديم المساعدة للاجئين السوريين إلى لبنان، في مختلف المجالات لا سيما مجال الطبابة والإستشفاء، خصوصاً في منطقة عكار حيث يتركّز النزوح.

ولما كانت هذه الهيئة خاضعة لسلطة رئيس الحكومة، فإن قوى 14 آذار تحمّله مسؤولية التجاوز على الحقوق الطبيعية للاجئين، وحقوق الانسان والقوانين كافة، وتعريض هؤلاء اللاجئين لأفدح الأخطار الإنسانية، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه خصوصاً في الظروف الحالية التي يمرّ بها الشعب السوري داخل بلاده.

وهي إذ تطالب وزير الشؤون الاجتماعية باداء دوره في مجال حماية اللاجئين في شؤونهم الانسانية كافة، تؤكد دعوتها المنظمات الانسانية للمبادرة الى سدّ فراغ غياب الدولة في مجال الإغاثة.

ثالثاً- وتشجب الأمانة العامة فرض السلطات الأمنية منطقة حظر اعلامي مشبوه على منطقة وادي خالد، وتؤكّد انها ستسقطه من خلال التواصل المباشر مع اهالي هذه المنطقة، ومن خلال مطالبة الحكومة بالعودة عنه فوراً.

رابعاً- وتطالب الأمانة العامة رئيس الحكومة بحسن الإصغاء الى مواقف أركان المجتمع الدولي التي تدعو الحكومة اللبنانية الى الإلتزام بالقرارات الدوليّة لا سيما 1701 والقرار 1757 الذي يترتّب على لبنان احترامه والإلتزام بمندرجاته كافة.

خامساً- لم تستغرب قوى 14 آذار ضرب النظام السوري عرض الحائط بالمبادرة العربيّة، وإمعانه في نهج القتل وسفك الدماء. وهي إذ تحيّي مرة جديدة صمود الإنتفاضة السورية بالرغم من التضحيات التي فاقت كل تصوّر، تدعو المجلس الوزاري العربيّ في إجتماعه السبت المقبل إلى إتخاذ الخطوات المناسبة لمواجهة تنصُّل النظام من المبادرة العربية ولحماية السوريين تحقيقاً لأوسع تضامن عربي ودولي معهم في كفاحهم من أجل الحريّة والتغيير، وإذ تعتبر أن النظام خبير بهدر الفرص، تطالب الجامعة بالحزم الذي يعطي ربيع سوريا أفقاً مفتوحاً، مشدّدةً في هذا السياق على ضرورة تسريع الإعتراف العربي والدولي بالمجلس الوطني السوري ودعمه بوصفه ممثلاً للشعب السوري.

مؤتمر صحفي
12 تشرين الثاني 2011
وادي خالد

إلتزاماً منّا بحق الإنسان ، ومن أجل أن يبقى لبنان أرضَ الحرّيةِ والكرامةِ التي تفتحُ ذراعيها لكل مظلومٍ ومضطهدٍ وملاحَقٍ بسبب آرائهِ وخياراتهِ السياسيةِ وحرّيتهِ وكرامته.
جئنا اليوم إلى وادي خالد هذه المنطقة العزيزة والغالية، والتي تقعُ على بُعدِ أمتارٍ من الحدودِ اللبنانية – السورية للتأكيد على ما يلي:

1- لا يمكنُ لأيٍّ كان أن يمنعَ أهلَنا في وادي خالد والجوار من استقبال أي مواطنٍ سوريّ في منزله.

2- نُحذّرُ السلطاتَ اللبنانيةَ السياسيةَ والأمنيةَ من أي مضايقاتٍ تُفرَض على أهلنا في وادي خالد، وعكار خصوصاً، وأي منطقة في لبنان لأنهم استقبلوا أهلهم من سوريا.

3- نطالبُ الحكومة اللبنانية بالإيعاز الى الهيئةَ العليا للإغاثة بالإهتمامِ الفوري، ومن دون تلكّؤ، بالإخوة اللاجئين من سوريا من خلالِ تأمينِ الإيواء والخدماتِ الإنسانيةِ والطبيةِ كافة لهم.

4- إن أي إحصاءٍ للهاربينَ من الظلم يجب أن يبقى في إطار الضرورات الأمنية اللبنانية. إنّ أي استخدام لأسماء أفراد العائلات النازحة من أجل الضغط عليهم أو إجبارهم على العودة في إتجاه سوريا، مما يعني إرسالهم بكلّ دمٍ بارد الى التصفية الجسدية، هو عملٌ مرفوض.

إن قوى 14 آذار لن تتراجع عن المساءلة بالإسم على كلّ مسؤولٍ مدنيّ أو أمني لبناني يعمل بالتنسيق مع القوات السورية من أجلِ قمعِ العائلات.

5- نطالب وسائل الإعلام اللبنانية والعربية والأجنبية بالمسارعة إلى تثبيتِ فرقٍ إعلاميةٍ مكتوبة ومسموعة ومرئية في وادي خالد، حتى إنتهاء الأزمةِ السوريةِ وعودةِ جميع العائلاتِ الى سوريا.

6- نُطالبُ المؤسساتَ والجمعيات الأهلية اللبنانية والعربية والدولية بالتوجه الى منطقة عكار – وادي خالد للتأكد من تطورات الأمور الإنسانية وتلبية حاجات الأهالي والعائلات النازحة الى لبنان.

7- نحمّلُ الحكومة اللبنانية مسؤولية أيّ خرق للحدود اللبنانية – السورية من قبل الجيش السوري، ونعتبره خرقاً لسيادة واستقلال لبنان.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 16-11-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً- إنّ الأمانة العامة ترحّب بالمقرّرات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجيّة العرب والتي قضت بحصار سياسيّ – ديبلوماسيّ. إقتصادي للنظام السوريّ معاقبةً له على إمعانه طيلة ثمانية أشهر في نهج القمع والقتل. وإذ تنوّه بالقرار المتعلّق بحماية المدنيين السوريين، فهي تؤكّد أنّ الموقف العربيّ الذي يعترف بالمعارضة شريكاً في المرحلة المقبلة وفي بناء مستقبل سوريّا، إنّما يفتح الأفق السياسيّ واسعاً أمام ربيع سوريّا.

وتعرب الأمانة العامّة عن أملها في أن يشكّل اللقاء العربيّ – التركيّ في الرباط اليوم محطّة أساسيّة في دعم نضال الشعب السوريّ، وهي تدعوه في هذا المجال إلى بلورة آليات متابعة الجهود الرامية إلى تفيذ المقرّرات الأخيرة.

ثانياً- إنّ قوى 14 آذار التي تدين موقف الحكومة المتضامن مع نظام الأسد ضدّ شعبه وتعتبره موقفاً مشيناً، ترى أنّ إستقالة رئيس الحكومة هي الحدّ الأدنى الذي لا بدّ منه لإنهاء هذه الإساءة إلى الشعب السوريّ من ناحية وإلى العلاقة التاريخيّة والمستقبليّة بين الشعبين اللبناني والسوريّ.

وتؤكّد قوى 14 آذار انّها إذ ترفض وضع لبنان خارج الربيع العربيّ وخارج الشرعيتين العربيّة والدوليّة، إنّما تتمسّك بدور لبنان واللبنانيين في صياغة مستقبل البلد والمنطقة، وهي ستمضي قدماً في دعم ربيع سوريّا.

ثالثاً- إنّ الأمانة العامّة تحيي مجدّداً تضامن اللبنانيين مع إخوتهم اللاجئين السوريين، لا سيّما في الشمال وعكّار ووادي خالد، وتشكر كلّ من شارك في الزيارة إلى هذه المناطق نواباً وشخصيّات وإعلاميين، كما تشكر الأهالي على الإستقبال الذي وفروه لوفد 14 آذار. في هذا السياق، تعلن الأمانة عن تشكيل لجنة متابعة تأخذ على عاتقها:

أ- التنسيق مع نواب المنطقة الذين يتابعون مشكورين وضع اللاجئين.

ب- متابعة الشأن الإنساني وشؤون إغاثة النازحين.

ج- متابعة الأوضاع القانونية للاجئين ومواجهة التعرّض لهم.

د- متابعة الشؤون الإعلاميّة من خلال إرسال وفود إعلاميّة دائمة.

رابعاً- لمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد النائب والوزير بيار أمين الجميّل عريس انتفاضة الإستقلال، تدعو الأمانة العامة الى المشاركة الكثيفة في القداس الذي سيقام يوم الأحد الواقع في 20 من الشهر الجاري عند الساعة الرابعة في كنيسة مار أنطونيوس - جديدة المتن.

تقرير عن المحكمة الخاصة بلبنان

أولا: في الوقائع والمعلومات:

- **مسار جلسة 11 تشرين الثاني ومدلولاتها:**

أ- الإدعاء العام:

1- الإدعاء لا يريد بدء المحاكمات الغيابية لكي لا يضطر لوضع ما لديه من معلومات بيد الدفاع قبل انتهاء التحقيق.
2- الإدعاء لا يريد بدء المحاكمات الغيابية لأنه يريد إصدار المزيد من القرارات الإتهامية في غضون أسابيع.
3- الإدعاء طلب مهلة ثلاثة اشهر قبل البدء بالمحاكمات الغيابية لأنه يراهن على توقيف متهمين وليس بالضرورة فقط الأربعة الحاليين.
4- الإدعاء يريد انتزاع مزيد من الأوراق من السلطات اللبنانية من خلال إصراره على استدعاء المحكمة للمدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا.
5- الإدعاء يستند في مطالبته الى كتاب الرد الشهري الأخير من ميرزا عن الإجراءات المتخذة لتوقيف المتهمين الأربعة يتضمن عبارة أن لبنان يمر في ظروف حساسة وخاصة تمنعه من توقيف المتهمين، وهو يريد من ميرزا أن يشرح للمحكمة ماهية الظروف المذكورة.
6- كان لافتا أنه للمرة الأولى يتحدث الإدعاء تلميحا عن حزب الله من دون أن يسميه من خلال السؤال هل الظروف الحساسة التي تحدث عنها ميرزا تتمثل في تهديد إحدى المنظمات بقطع اليد التي تمتد الى المتهمين؟ وهذه الإشارة تدل على ان استراتيجية الإدعاء تقوم على توفير المعطيات التي تسمح بمحاكمة الرئيس عن أفعال المرؤوس من خلال إثبات أن نصرالله يحمي المتهمين علما أن شرطا من شروط ملاحقة الرئيس على أفعال المرؤوس هي ألا يكون الرئيس قد اتخذ خطوات لمعاقبة مرؤوسيه على ما قاموا به من جرائم بعد معرفته بالأمر.
7- كان لافتا تركيز الإدعاء على أن صدور مذكرات التوقيف يستند الى قواعد الإجراء والإثبات التي تعمل في ظلها المحكمة الخاصة بلبنان، في حين أن تنفيذ المذكرات يتم وفقا لقانون العقوبات اللبناني ولقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، وأن مضمون هذا القانون يتضمن الكثير مما لم يقم به لبنان بعد لاستنفاد جهود توقيف المتهمين.
8- ما لم يقله الإدعاء علنا في هذا المجال قاله أمام المحكمة وأمام الدفاع في القسم السري من الجلسة التي أخرج منها الصحافيون والحضور وكذلك رئيس مكتب حماية حقوق المتضررين وفريقه.
9- المعلومات تؤكد أن الإدعاء شرح في خلال الجلسة السرية أن "الضابطة العدلية" في لبنان التي تشمل مديرية المخابرات في الجيش، ومديرية الأمن العام، ومديرية أمن الدولة، وفرع المعلومات لم يدلوا بما لديهم من معلومات عن المتهمين وأماكن وجودهم والعناوين التي تنقلوا فيها منذ العام 2005 وحتى اليوم.
10- الإدعاء يسعى من خلال طلب استدعاء ميرزا الى معرفة ما إذا كانت الأجهزة الأخرى غير الشرطة القضائية قامت بما عليها في هذا المجال. وهو يعتبر أن الشرطة القضائية هي الجهاز الأقل قدرة على الإستقصاء والمتابعة.
11- استراتيجية بلمار تقوم على الحصول على موقف لبناني رسمي يقر بأن حزب الله هو من يعرقل تسليم المتهمين.
12- عدم تجاوب السلطات اللبنانية الرسمية مع طلب استدعاء ميرزا سيعني أن لبنان الرسمي غير متعاون مع المحكمة ويضعه في خانة الدول المارقة التي تحمي الإرهابيين.
13- تجاوب لبنان الرسمي يعني انتزاع إقرار بأن حزب الله يعرقل توقيف المتهمين وبأن المحكمة التي لا تحاكم كيانات سياسية وحزبية وإنما تحاكم أفرادا على أعمالهم، سيصبح بإمكانها ملاحقة المسؤولين في هرمية حزب الله وربما في هرمية السلطات اللبنانية على قاعدة معرفتهم بما قام به المجرمون وعدم قيامهم بما عليهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم.

ب - مكتب الدفاع:

1- شدد رئيس مكتب الدفاع فرانسوا رو على أن مكتب الدفاع معني بالتثبت من سلامة الإجراءات ومطابقتها لقواعد الإجراء والإثبات التي تعتمدها المحكمة الخاصة بلبنان وليس معنيا بالدفاع عن المتهمين الذي يبقى من مسؤولية المحامين الثمانية الذين لم تعيينهم.

2- مطالعة فرانسوا رو تركزت على طلب سحب مذكرات التوقيف أو تعليق العمل بها على قاعدة أن السعي الى توقيف المتهمين يحول دون تنفيذ المواد التي تجيز لهم في بعض الأحيان وفقا لقرار المحكمة بالحضور أحرارا غير موقوفين للمحاكمات، أو بالإدلاء بما لديهم والدفاع عن أنفسهم بواسطة الدائرة التلفزيونية المغلقة بين مكاتب المحكمة في لبنان وقاعة المحكمة في لايدسندام.
3- مطالعة نائبة رئيس مكتب الدفاع المحامية الفرنسية من أصل لبناني عليا عون ركزت على أن المحاكمات الغيابية تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ضمنها حق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، وقالت إنها استندت الى قوانين القضاء الأنغلو ساكسوني التي لا تسمح بالمحاكمات الغيابية.
4- رد أحد قضاة المحكمة كان قاسيا على مكتب الدفاع. إذ سأل القاضي دايفيد راي، المحامي رو: هل يمكنك أن تعطي المحكمة مثلا عن حالة واحدة عبر العالم لم يتم فيها توقيف متهم بعملية اغتيال أو عمل إرهابي؟ رو لم يتمكن من الإجابة وقال بأنه لا تحضره مثل هذه الواقعة لكنه اشار الى أن محكمة يوغوسلافيا سجلت سابقة يمكن الإستناد اليها عندما علقت تنفيذ مذكرة التوقيف في حق الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوزيفيتش. لكن القاضي راي رد على الفور بأنه مطلع على هذه القضية التي تختلف عن وضع المتهمين الأربعة ذلك أن يوغوسلافيا امتنعت عن تسليم ميلوزيفيتش يوم كان لا يزال رئيسا بحجة الحصانة التي يتمتع بها الرؤساء. لكنها عادت وفاوضت المحكمة على تسليمه موقوفا بعد انتهاء ولايته الرئاسية.
5- رد القاضي نفسه (دايفيد راي) على المحامية عليا عون التي قالت بأن النظام القضائي الأنغلو ساكسوني يمنع المحاكمات الغيابية، بأن كلامها غير صحيح لأنه هو شخصيا كقاض عمل تحت سقف النظام الأنغلو ساكسوني حاكم غيابيا متهمين في كثير من الجرائم التي تقل أهميتها حتى عن الجريمة التي تنظر فيها المحكمة الخاصة بلبنان.

ج – خلاصة عامة:

1- تلاقي الإدعاء العام والدفاع على طلب تأجيل بدء المحاكمات الغيابية ولكن لأسباب واعتبارات متناقضة.
2- ترجيح اتخاذ المحكمة قرارا بتأخير بدء المحاكمات الغيابية مع ميل لتوقع الأخذ بوجهة نظر الإدعاء العام خصوصا لناحية استدعاء المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا للإدلاء بمعلوماته أمام جلسة خاصة يرجح أن تتحول الى سرية بعد وقت قصير على افتتاحها.
3- صعوبة استئناف الدفاع لقرار محتمل للمحكمة باستدعاء ميرزا لكون مثل هذه الدعوة من شأنها إلقاء أضواء على القضية ولا يمكن لمكتب الدفاع أن يقف ضدها باعتبارها متطابقة مع قواعد الإجراء والإثبات. لكن يمكن لمحامي الدفاع الثمانية في مثل هذه الحالة أن يدخلوا مباشرة على الخط للمطالبة برفض حضور ميرزا باعتباره متهما بقضية شهود الزور. (وجود خصومة معه وتضارب مصالح مع المتهمين وبالتالي لا تجوز شهادته).

- **تمويل المحكمة:**

1- مهلة السداد انتهت رسميا في أول تشرين الثاني 2011. وبالتالي ليس صحيحا ما يقوله الرئيس ميقاتي من أن لا مهلة محددة أمام لبنان.
2- المحكمة لن تدخل في مواجهة مباشرة مع لبنان حول هذه المسألة وكل ما تستطيع القيام به هو إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك. وبالتالي فإن تحريك مجلس الأمن هو مسألة سياسية تتعلق بالأمين العام وليس بالمحكمة وأقسامها المعنية.
3- عمل المحكمة لم يتأثر بعدم سداد لبنان حصته. فالمعلوم أن لبنان يفترض أن يسدد نصف المبلغ تقريبا أي 49 في المئة من الموازنة. ولبنان لم يسدد حصته عن العام 2011، ومع ذلك فالأمور المالية في المحكمة تسير بشكل طبيعي على الرغم من أننا في نهاية السنة.
4- المحكمة تأخذعلينا عدم قيامنا بما علينا في هذا المجال. لا يكفي مطالبة ميقاتي بالدفع. المطلوب مواجهة سياسية واعلامية معه تظهر أنه لا يقول الحقيقة في هذا المجال.

- **وضع بلمار الصحي وخلافته:**

1- المعلومات عن مرض دانيال بلمار صحيحة. وبغض النظر عن نوع المرض فإنه اضطر للغياب عن مكتبه على مدى الأسابيع القليلة الماضية.
2- عمل الإدعاء العام منتظم ولم يتأثر بغياب بلمار عن لايدسندام.
3- أصلا ولاية بلمار تنتهي في شباط 2012.
4- احتمال تعيين مدع عام آخر غير بلمار قائم وجدي.
5- بلمار نفسه تحدث عن الموضوع مع معاونيه المرشحين لخلافته ومع الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ليس فقط في هذه الفترة وإنما منذ اليوم الأول لتعيينه خوفا من استهدافه بالاغتيال.
6- المحكمة تحولت الى مؤسسة تعمل بانتظام بمعزل عن وضع الاشخاص. وآلية عملها تضمن انتقالا هادئا في تولي المناصب من دون التأثير سلبا على عمل المحكمة. (تجربة استقالة كاسيزي وتأمين خلافته)

- **محامو الدفاع الثمانية المعينون:**

1- المحامي أنطوان قرقماز الذي عين محامي الدفاع الرئيسي عن مصطفى بدر الدين أمام المحكمة الخاصة بلبنان هو في الوقت نفسه محامي جميل السيد في القضايا التي رفعها ضد السفير جوني عبده في فرنسا. وهو المحامي الذي عين في عهد الرئيس إميل لحود بتوصية من جميل السيد الذي كان مديرا عاما للأمن العام لتمثيل الدولة اللبنانية في دعوى التحكيم التي اقامتها شركتا الخلوي في جنيف ضد الدولة اللبنانية لفسخها العقدين قبل انتهائهما. وقد تقاضى مبالغ طائلة كبدل اتعاب علما أن الدعوى انتهت بخسارة الدولة اللبنانية واضطرارها لدفع عشرات الملايين من الدولارات كتعويضات لشركتي الخلوي. (من المفيد الحصول على معلومات دقيقة عن المبالغ التي تقاضاها قرقماز وتلك التي اضطرت الدولة لدفعها لشركتي الخلوي).
2- وجود قرقماز بين محامي الدفاع يعني أن جميل السيد وحزب الله سيتمكنان من الحصول على الوثائق الخاصة بالأدلة والشهادات والإفادات بعدما فشل المحامي اكرم عازوري في الحصول عليها خلال الأشهر الماضية.
3- مراجعة موقع قرقماز على شبكة الإنترنت تظهر أن اختصاصه بعيد عن القضايا الجنائية (قوانين الضرائب)، وأن ممارسته المهنية لم تشمل بحسب الاختصاصات التي يعددها الموقع أي قضية جنائية وإنما تتركز على قوانين التجارة والضرائب والشركات والعقود والإعلام وغيرها...
4- المحامي إميل عون عين محاميا مساعدا للدفاع عن المتهم الرئيسي سليم عياش. خلفيته السياسية والحزبية "تيار وطني حر".
5- حاول كل من قرقماز وعون بدعم من القاضي سليم جريصاتي الذي حضر كمستشار الإجتماعات التنسيقية التي عقدها محامو الدفاع في لايدسندام قبل أسبوع من جلسة 11 تشرين الثاني 2011، إقناع مكتب الدفاع والمحامين غير اللبنانيين الستة بالدفع بعدم شرعية وقانونية المحكمة وقيامها. لكن الثلاثي جريصاتي – قرقماز – عون فشل في ذلك على الرغم من "تفهم" المحامي المصري ياسر حسن الذي عين محاميا معاونا للدفاع عن حسين حسن عنيسي. وتمسك المحامون الأجانب بأن الحد الأقصى هو إمكانية الدفع بعدم سلامة الإجراءات في مرحلة أولى، وبعدم اختصاص المحكمة في مرحلة بدء المحاكمات.
6- بالإستناد الى هذا الخلاف تم الإتفاق على عدم حضور محامي الدفاع الثمانية عن المتهمين جلسة 11 تشرين الثاني 2011، وتولى رئيس مكتب الدفاع في المحكمة فرانسوا رو المرافعة مع معاونته المحامية عليا عون على قاعدة التفريق بين شرعية المحكمة ومشروعية الإجراءات.

ثانيا: في الإنطباعات السياسية والإعلامية العامة: مشاهدات وتوصيات

1- كبار المسؤولين والقضاة في المحكمة الخاصة بلبنان يعتبرون أننا كأصحاب قضية لا نقوم بما يكفي سياسيا وإعلاميا في مواجهة الفريق المعادي للمحكمة، ولا نؤمن حضورا كالحضور الذي يؤمنه معارضو المحكمة. ويؤكدون أنه على الرغم من عدم تأثر إدائهم التقني والقانوني بالسياسة والإعلام فإن صورة المحكمة ومعنويات العاملين فيها تتأثر سلبا بعدم التكافؤ في المعركة، ولو في الشكل، بيننا وبين خصومنا.

2- المواكبة السياسية لجلسة 11 تشرين الثاني 2011 لم تكن بالمستوى المطلوب من جانبا على الرغم من أهميتها التي توازي أهمية ما يجري في سوريا. فإذا كانت مصلحة حزب الله وحلفائه تحويل الأنظار عن المحكمة نحو ما يجري في سوريا، فإنه من غير الجائز لنا أن نلعب لعبة الحزب. وبالإمكان إعطاء أهمية متوازية للحدثين معا.
3- المواكبة الإعلامية التي تتأثر بالمواكبة السياسية جاءت متواضعة في ظل مستوى المراسلين الذين انتدبتهم وسائل الإعلام للحضور. فغابت الخلفيات السياسية والإشارات التي تحمل دلالات تؤثر على موازين القوى الداخلية في المواجهة التي نخوضها مع خصومنا عن تقاريرهم الإخبارية.
4- فوتنا على أنفسنا فرصة لاستنهاض الرأي العام المؤيد لنا، وللضغط السياسي والإعلامي على حكومة نجيب ميقاتي والأجهزة الأمنية والعسكرية التي تتعاطف مع حزب الله.
5- تعاطينا مع جلسة المحكمة كخبر ولم نحول مسارها ومداولاتها الى حدث سياسي وإعلامي نتيجة لغياب محرك سياسي وإعلامي عن لاهاي يواكب عمل المندوبين ويرشدهم ويوجههم.
6- حاولت شخصيا تغطية ما يمكن تغطيته من ثغرات بإطلالات إعلامية عبر برنامج "الإستحقاق" من تلفزيون المستقبل، وعبر نشرات الأخبار في إذاعة لبنان الحر، وعبر تقارير إخبارية زودت بها وكالة الأخبار المركزية ووكالة أخبار اليوم، بالإضافة الى توجيه محدود لبعض تقارير المراسلين التلفزيونيين والصحافيين والى التغطية التي توليتها لوسائل الإعلام التي أعمل فيها.
7- ضرورة تكليف فريق سياسي – إعلامي متخصص في مواكبة عمل المحكمة من لاهاي وبيروت للإستفادة من مسارها وتوظيف عملها في خدمة أهدافنا السياسية.

ثالثا: سوريا في المحكمة الجنائية الدولية:

1- تحضيرات واسعة وعمليات توثيق لما تشهده سوريا من حوادث في مؤشر الى احتمال إحالة ملف سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية.
2- يتولى هذا العمل عشرات من النشطاء والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والقضايا الجنائية الدولية.
3- دوائر المحكمة تتلقى التقارير على سبيل العلم والخبر والإطلاع من دون أية خطوات عملية من جانبها.
1- تعتبر الأمانة العامة أن حادثة اطلاق الصواريخ انطلاقاً من جنوب لبنان بإتجاه إسرائيل تشكّل خرقاً واضحاً للقرار 1701، وتضع لبنان مجدداً أمام إحتمالات الحرب المفتوحة مع العدو الإسرائيلي، وتكشف المجتمع اللبناني كافةً وأهلنا في الجنوب خاصة أمام مغامراتٍ لا تحمد عقباها.
إن هذا الخرق الذي يطل برأسه في مرحلةٍ حساسة إقليميّاً من خلال تهديدات النظام السوري في إشعال المنطقة وإعلانات حزب الله المتكررة دعم النظام السوري المترنّح، يسعى بالعودة بلبنان الى منطق الساحة المستباحة، بينما نسعى نحن وكل المخلصين العبور به الى منطق الدولة الواحدة المحتكرة قرار السلم والحرب.
تتحمّل الدولة اللبنانية بكل تراتبيتها الدستورية بدءاً برئيس جمهورية لبنان المؤتمن على الدستور وصولاً الى رئيس الحكومة والحكومة مجتمعة تبعات هذه الأعمال الغير مسؤولة، وتطالب الأمانة العامة كشف ملابسات هذا الخرق الخطير وأخذ التدابير اللازمة بحقّ من نفّذه.

2- تستمرّ القوى المسلّحة اللبنانية بإحكام طوقٍ اعلامي واقي حول منطقة وادي خالد الحدوديّة، وهذا ما أكّده توقيف مراسلين تابعين لقناة الجزيرة بتاريخ 28-10-2011 في شدرا – عكار، ممّا منع الاعلام من الإضطلاع على حاجات العائلات اللبنانية في تلك المنطقة والذين يقومون بمساعدة العائلات السورية النازحة بسبب الملاحقات الأمنية داخل الأراضي السورية ضدّهم.
إن الأمانة العامة تحذّر مديرية المخابرات في الجيش اللبناني والقوى الأمنية وتطالبها بالتوقّف الفوري عن تلك الممارسات التي من شأنها إذا استمرّت إحداث تداعيات خطيرة.

3- تجتمع حكومة الرئيس ميقاتي وعلى جدول أعمالها بند تمويل المحكمة الدولية. تطالب الأمانة العامة أن يتحمّل مجلس الوزراء مجتمعاً مسؤولياته أمام الله والتاريخ والرأي العام اللبناني والمجتمع الدولي وذلك من أجل العدالة لشهداء كلّ لبنان، كما تؤكد أن بند التمويل هو خطوة باتجاه التعاون مع المحكمة الدولية، وتطالب الحكومة بتسليم المتهمين في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وكافة الشهداء.

4- يصادف نهار السبت الواقع في 3-12-2011 الذكرى الـ 21 لاغتيال الرئيس الشهيد رينيه معوّض، شهيد لبنان كل لبنان. تدعو الأمانة العامة للمشاركة الكثيفة في الاحتفال الذي سيقام في قصر المؤتمرات – ضبية بتاريخ
وفي المناسبة تعتبر قوى 14 آذار أن اتفاق الطائف الذي حمله الرئيس الشهيد يبقى الإطار الصالح لتنظيم العلاقات اللبنانية – اللبنانية واحتكار السلاح بيد الدولة اللبنانية وحدها والإتجاه تدريجيّاً نحو الدولة المدنية.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 30-11-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوريّ الأسبوعيّ وأصدرت بنتيجته البيان الآتي:

أولاً – توقفت الأمانة العامة عند ما أعلنه رئيس الحكومة عن تحويله حصّة لبنان من تمويل المحكمة الدوليّة. وهي إذ تستنكر هذه الصيغة التي تمّ فيها تهريب التمويل، وترفض الشكل الذي يجعل من قضيّة وطنية بحجم العدالة للبنان وشهدائه موازية لحادث من فعل الطبيعة يُعالج من خارج مجلس الوزراء، تؤكد في المقابل أن في ذلك إنتصاراً لمبدأ التمويل، وإعترافاً من جانب السلطة بالمحكمة وسقوطاً لكل الإتهامات السابقة لها. وتطالب الأمانة العامة بإلتزام الحكومة التعاون الكامل مع المحكمة إبتداءً من تسليم المتهمين الأربعة الى القضاء الدولي.

ثانياً - تعتبر الأمانة العامة أن اطلاق الصواريخ من جنوب لبنان بإتجاه إسرائيل يشكّل خرقاً فاضحاً للقرار 1701، ويضع لبنان مجدداً أمام إحتمالات الحرب مع العدو الإسرائيلي، ويكشف المجتمع اللبناني كافةً وأهلنا في الجنوب خاصة أمام مغامراتٍ لا تحمد عقباها.
إن هذا الخرق الذي يطل برأسه في مرحلةٍ حساسة إقليميّاً، من خلال تهديد النظام السوري بإشعال المنطقة وإعلانات "حزب الله" المتكررة عن دعم النظام السوري المترنّح، يشكل محاولةً للعودة بلبنان الى منطق الساحة المستباحة، فيما المطلوب العبور به الى الدولة الواحدة الممسكة بقرار السلم والحرب.
إنّ الأمانة العامة تؤكّد أن الدولة اللبنانية بكل تراتبيتها الدستورية بدءاً برئيس الجمهورية المؤتمن على الدستور وصولاً الى رئيس الحكومة والحكومة مجتمعة تتحمّل تبعات هذه الأعمال غير المسؤولة، وهي تطالب بكشف ملابسات هذا الخرق الخطير واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التمادي في الخروق لأن استمرار وجود سلاح وبؤر أمنية خارج سيطرة الدولة يفسح في المجال لتكرار تلك الحوادث.

ثالثاً - تستمرّ القوى المسلّحة اللبنانية في إحكام طوقٍ اعلامي حول منطقة وادي خالد الشماليّة الحدوديّة، وهذا ما أكّده توقيف مراسلين تابعين لقناة "الجزيرة" بتاريخ 28-11-2011 في شدرا – عكار، مما يمنع الاعلام من الإطلاع على حاجات العائلات اللبنانية في تلك المنطقة، والتي تساعد العائلات السورية النازحة بسبب الملاحقات الأمنية داخل الأراضي السورية.
تتوجّه الأمانة العامة الى قيادة الجيش ومديرية المخابرات التابعة لها والقوى الأمنية ، وتطالبها بالتوقّف الفوري عن تلك الممارسات التي يؤدي استمرارها الى تداعيات خطيرة.

رابعاً - سطّر الشعب المصري البارحة صفحة من صفحات الديموقراطية في مصر والعالم العربي من خلال المشاركة الكثيفة في أول إنتخابات حرّة منذ الثورة.
إن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تهنّىء الشعب المصري على إنجازه الديموقراطي، وتؤكد مجدداً أن ما تحتاج اليه سوريا هو إعادة تكوين سلطة ديموقراطية على غرار مصر وتونس وهذا ما سيتحقّق بشجاعة الشعب السوري.

خامساً - تقام نهار الجمعة الواقع فيه 2-12-2011 الذكرى الـ 21 لاغتيال الرئيس الشهيد رينيه معوّض، شهيد كل لبنان. وتدعو الأمانة العامة الى لمشاركة في الاحتفال في قصر المؤتمرات – ضبية عند الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر.
وفي المناسبة تعتبر قوى 14 آذار أن اتفاق الطائف الذي حمله الرئيس الشهيد يبقى الإطار الصالح لبسط سيادة الدولة وحصريّة السلاح بها والتوجّه تدريجاً نحو الدولة المدنية.

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 7-12-2011

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار اجتماعها الدوري الأسبوعي وأصدرت البيان الآتي:

أولا: تداول المجتمعون في مصادرة حزب الله وحركة أمل معمل الزهراني لإنتاج الطاقة الكهربائية والقرصنة التي أدت الى وقفه عن العمل مما ألحق باللبنانيين افدح الأضرار، ورأوا في هذه التصرفات الميليشياوية وجها من وجوه ضرب الدولة اللبنانية، وتوسيع وضع اليد على المؤسسات الشرعية والتحكم بقراراتها، وإقامة المزيد من المحميات والمربعات الاقتصادية والخدماتية والحيوية الخارجة عن سلطة الدولة اللبنانية في موازاة المربعات الجغرافية والأمنية التي يسيطر عليها حزب الله. ويتساءل المجتمعون: هل أن اللبنانيين سيجدون أنفسهم قريبا أمام شبكة كهرباء خاصة بحزب الله مماثلة لشبكة الإتصالات الخاصة بالحزب؟

ويرى المجتمعون أن إتهام وزير الطاقة جبران باسيل قوى الأمر الواقع الميليشياوية وإدانتها بفضيحة معمل الزهراني لا يعفي الوزير من مسؤولياته السياسية في اتخاذ التدابير الصارمة لمعاقبة المعتدين وحماية المؤسسات التابعة لوزارته أو الخاضعة لوصايتها. أما اذا كان الوزير باسيل عاجزاً عن اتخاذ هذه التدابير فما عليه سولا الاستقالة والافساح في المجال امام من هو قادر على إقران القول بالفعل.

ثانيا: ترحب الأمانة العامة لقوى 14 آذار بالخطوات العربية المتقدمة والمتلاحقة الهادفة الى حماية الشعب السوري مما يتعرض له على يد نظام الرئيس بشار الأسد. ويدعو المجتمعون جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي الى تسريع التدابير الكفيلة بتحرير الشعب السوري من سلطة القمع والترهيب التي تمسك بحياته ومستقبله، ويشددون على أن اختصار المراحل المؤدية الى اسقاط نظام القمع والقتل واستبداله بنظام القانون والحرية والديمقراطية في سوريا هو الطريق الوحيد الذي يوفر المزيد من المجازر على الشعب السوري، ويضمن له ظروف قيام الدولة التي يتطلع اليها أسوةً بغيره من شعوب العالم.

ثالثاً: توقفت الامانة العامة أمام الذكرى السنوية السادسة لاستشهاد النائب الشاب وقائد من قيادات الرأي في لبنان جبران تويني، وهي تدعو اللبنانيين الى المشاركة في احياء ذكراه في القداس الذي يحتفل به يوم الاحد المقبل عند الساعة الثانية عشرة ظهراً في كاتدرائية القديس جاورجيوس للروم الأرثودكس – ساحة النجمة.

قـــوى 14 آذار

الأمانـــة العامـــة

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
الأربعاء 14-12-2011

عقدت الأمانة العامّة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الأسبوعي الدوريّ وأصدرت بنتيجة مناقاشاتها البيان الآتي:

أولاً- تشجب الأمانة العامّة بأشدّ العبارات الإعتداء الذي تعرضت له الكتيبة الفرنسيّة العاملة في إطار "اليونيفيل" في جنوب لبنان، كما تستنكرُ إطلاق الصواريخ من الجنوب سواء تلك التي تسقط في إسرائيل أو داخل الأراضي اللبنانيّة.

وإذا كانت قوى 14 آذار في أساس الإجماع على إتهام النظام السوريّ بهذه الأعمال المرتكبة على إيقاع أزمته من أجل توجيه رسائل معيّنة، فإنّها تحمّل "حزب الله" مسؤوليّة كاملة في هذا المجال كونه الجهة الممسكة واقعاً بأمن الجنوب وفي منطقة عمليّات "اليونيفيل" تحديداً ولا يعقل أن يكون غافلاً عن هكذا تحرّكات مشبوهة.

غير أنّ قوى 14 آذار ترفض أن يقتصر دور الحكومة على الإستنكار. ذلك أنّ مهمّة السلطة السياسيّة بجيشها وأجهزتها الأمنيّة السهر على إلتزام لبنان بكامل مندرجات القرار الدولي 1701، وعلى كشف الفاعلين وهويتهم، وبذل الجهد ليبقى البلد تحت سقف الشرعيّة الدوليّة في مواجهة أخطار تلوح في الأفق، ومن ضمنها تلويح دول مشاركة في "اليونيفيل" إمّا بتخفيض مشاركتها أو بالإنسحاب.

ثانياً- إنّ الأمانة العامّة لقوى 14 آذار تدين بقوّة عمليات الخطف وآخرها خطف المواطن أحمد زيدان قبل إطلاقه على نحو ملتبس من دون دور واضح للأجهزة في هذا الإطار، وقد تمكّن اللبنانيون من معرفة هوية المخطوف ولكن لم يتمكنوا من معرفة هوية الخاطف.

وترى الأمانة العامّة أنّ ما يجري، بين خطف ناشطين سوريين وإختطاف مواطنين لبنانيين وجرائم قتل وسرقات، لهو تعبير عن وضع أمنيّ متدهورٍ ومثيرٍ للقلق، بل هو أكثر من ذلك عنوان لإنهيار الدولة وسقوط سيادتها في معظم المجالات ما يستدعي أنَ تتحمّل السلطة مسؤوليّاتها تجاه اللبنانيين وأن تخبرهم بما تنوي عمله لوضع حدّ لهذا المسار الإنحداري المريع.

ثالثاً- وتوقّفت الأمانة العامة أمام الإضراب المُعلن من جانب "هيئة التنسيق النقابيّة" غداً والإضراب الذي قرّره "الإتحاد العمالي العام" بعدَ أسبوعين. وإذ تؤكّد قوى 14 آذار دعمها لمطلب تصحيح الأجور وللنقابات المستقلة، تستغرب التخبّط الحكوميّ في مجال التعاطي مع هذا المطلب بين تصحيح يعاد النظر فيه ثمّ تصحيح يرى المعنيّون به أنّ فيه مسارب عدّة. كما تستغربُ في الوقت نفسه أن تكون قوىً سياسيّة معيّنة مع القرار الحكومي داخل مجلس الوزراء وضدّه داخل النقابات. وتعرب عن إعتقادها أنّ الحكومة تعطي في تعاطيها مع الشأن الإجتماعي مثالاً عن عدم الجدّية في أمور الناس الحياتية ما يعزّز القناعة بعجزها عن مقاربة أمور الوطن ككّل.

رابعاً- ومع إستمرار مأساة النازحين السوريين، لا سيّما في منطقة وادي خالد، ومع تعرّض هؤلاء لعنف النظام السوريّ ووحشيّته حتىّ من داخل الحدود السوريّة، تحمّل 14 آذار الحكومة كامل المسؤوليّة عن الإعتراف بهم لاجئين فرضت عليهم ظروف بلدهم النزوح وليس فارين من وجه القانون، وتطالبها بمعاملة إنسانيّة لهم في مجالات الايواء والغذاء والدواء، وترى أنّ من مهام "الهيئة العليا للإغاثة" القيام بذلك.

وترى أن الإعتداء المتكرّر على الاراضي اللبنانية من قبل الجيش السوري وآخره تمشيط منطقة عرسال بالرصاص وسقوط جريحين لبنانيّين يشكل خرقاً واضحاً لسيادة لبنان وسلامة اراضيه، وتطالب المسؤولين بأخذ التدابير الآيلة الى منع هذه الأعمال المشينة ولو استدعى ذلك اللجوء الى المجتمعين العربي والدولي.

خامساً- وإذ تجدّد الأمانة العامة تضامنها مع الثورة السوريّة ودعمها لها فيما تدخل شهرها العاشر، تجدّد أيضاً مطالبة مجلس وزراء الخارجيّة العرب بأن يضعوا تاريخاً أقصى لإمتثال نظام الأسد لما يطلبونه منه، والسير بالخطوات الداعمة للشعب السوريّ الذي يقدّم الدماء الغالية، بالتنسيق مع أصدقاء العرب في العالم.

بيروت- الأشرفية- مقابل أوتيل لو غبريال- مبنى شكور-هاتف: 203066-01– فاكس: 203063-01 - البريدالإلكتروني: j.karam@14march.org

بيان
الأمانة العامّة لقوى 14 آذار
السبت 31-12-2011

يطل علينا العام 2012 حافلاً بالمتغيرات الجوهرية الناتجة عن الربيع العربي الذي أعاد الكرامة الإنسانية للمواطن العربي من تونس إلى ليبيا ومصر واليمن وصولاً إلى الثورة السورية التي فرضت إحترامها على الجميع من خلال شجاعة الشعب السوري وصموده أمام آلـة القتل النظامية.
ولن تكون سنة 2012 شبيهة بسابقاتها، إذ أنّ للسقوط الحتمي للنظام السوري تداعياتٍ أكيدة نتوسّمُ فيها الخير لجميع الأحرار والإستقلاليين الذين أطلقوا في لبنان من خلال إنتفاضة الإستقلال الشرارة الأولى لثورة الحريّة والكرامة والمجتمع المدني في العالم العربي.
هذه الثورة التي أحبطت مخططات الإنقلابيين منذ اللحظة الأولى لنجاح إنقلابهم في غفلة من الزمن.

أيها اللبنانيون،
أمام هذه المعطيات تؤكّد قوى 14 آذار إستمرار مسيرة ثورة الأرز نضالاً من أجل:

1. سيادة الدولة التامّة، بحيث لا يكون على الأراضي اللبنانية سلاحٌ غير سلاح الدولة، وسلطةٌ غير سُلطتها.
2. وحدة الشعب اللبناني بمسلميه ومسيحييه، وبكل اتجاهاته ومشاربه، تحت سقف اتفاق الطائف الذي نصّ على المناصفة الإسلامية – المسيحية والحفاظ على إستقلال لبنان والسير تدريجاً في اتجاه الدولة المدنية، واستعادة الدور الفاعل للبنان في محيطه العربي.
3. المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في سبيل استقرار قائم على العدالة والقانون.
4. عودة الجميع إلى البيت اللبناني الذي سقفُه إتفاق الطائف وأرضيَتُه العيش الواحد ورسالتُه صون الإنسان وصون الديموقراطية فيه.

أيها اللبنانيون،
نتمنى لكم جميعاً أعياداً مجيدة وننظر وإياكم إلى مستقبلٍ واعد.